النحو

حاشية العشماوي

على متن الآجرومية في علم اللغة العربية

للشيخ عبد الله بن فاضل الشيخ العشماوي

وبهامشه المتن المذكور وبذيله الفصول الفكرية

طبعة جديدة مصححة ومنقحة ومحققة

ضبطه وعلق عليه

علوي أبو بكر محمد السقاف

عضو لجنة البحث والدراسة والتحقيق

التابعة لدار الكتب الإسلامية

دار الكتب الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

© حاشية العشماوي

دار
الكتب
العلمية

حاشية العشماوي

على متن الآجرومية في علم اللغة العربية

للشيخ عبد الله بن فاضل الشيخ العشماوي

وبهامشه المتن المذكور وبذيله الفصول الفكرية

طبعة جديدة مصححة ومنقحة ومحققة

ضبطه وعلق عليه

علوي أبو بكر محمد السقاف

عضو لجنة البحث والدراسة والتحقيق

التابعة لدار الكتب الإسلامية

دار الكتب الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

جميع الحقوق الملكية والأدبية محفوظة للناشر.

يمنع طبع هذا الكتاب كله أو جزء منه بكل طرق الطبع أو التصوير أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية، كما تمنع الترجمة إلا بإذن خطي من الناشر.

ALL RIGHTS RESERVED

No part of this publication may be translated, reproduced or transmitted in any form or by any means, electronic mechanical, photocopying, recording or otherwise without the prior written permission of the publisher.

HAK CIPTA DILINDUNGI UNDANG-UNDANG

Dilarang mereproduksi buku ini dalam bentuk apapun, sebagian atau seluruhnya, dengan cara mencetak, mengcopy atau memindahkan ke dalam komputer dan CD, sebagaimana dilarang menerjemahkannya tanpa izin tertulis dari penerbit.

Pasal 72 UU No. 19 Tahun 2002 tentang Hak Cipta:

(1) Barang siapa dengan sengaja dan tanpa hak melakukan perbuatan, sebagaimana dimaksud dalam Pasal 2 ayat (1) atau Pasal 49 ayat (1) dan ayat (2), dipidana dengan pidana penjara masing-masing paling singkat 1 (satu) bulan dan atau denda paling sedikit Rp 1.000.000,00 (satu juta rupiah) atau pidana penjara paling lama 7 (tujuh) tahun dan atau denda paling banyak Rp 5.000.000.000,00 (lima milyar rupiah).

(2) Barang siapa dengan sengaja menyiarkan, memamerkan, mengedarkan, atau menjual kepada umum suatu Ciptaan atau barang hasil pelanggaran Hak Cipta atau Hak Terkait, sebagaimana dimaksud pada ayat (1), dipidana dengan pidana penjara paling lama 5 (lima) tahun dan atau denda paling banyak Rp 500.000.000,00 (lima ratus juta rupiah).

Trademark Nr. : IDM000344178

Trademark Nr. Desain Matra Gerbang : IDM000952126

ISBN SC HVS Kuning : 978-979-3154-97-8 **HC HVS Kuning : 978-602-8957-01-4**
ISBN SC HVS Putih : 978-602-0879-62-8 **HC HVS Putih : 978-602-0879-61-1**

Copyright Nr. : 055481

Hak Cipta (*Copyright*) yang dimaksud adalah tata letak & perwajahan (*setting & lay out*) dan isi buku (*content*) secara keseluruhan daripada judul kitab yang kami publikasikan, merupakan milik hak cipta PT Dar al-Kutub al-Islamiyah.

DAR AL-KUTUB AL-ISLAMIYAH
Printers, Publishers & Distributors

للطباعة والنشر والتوزيع

JL. KALIBATA TIMUR I / 61 - JAKARTA 12740 - INDONESIA
PHONE : (021) 79197124 - 79197126 FAX : (021) 79197127
website : www.dkislamiyah.co.id e-mail : info@dkislamiyah.co.id

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح العرب والعجم، وعلى آله وصحبه وتابعيه خير الأمم.

أما بعد؛ فهذا كتاب حاشية الشيخ عبد الله بن الفاضل العشماوي على متن الآجرومية في قواعد اللغة العربية، تقدمه دار الكتب الإسلامية بهذه الطبعة الجديدة الجيدة، التي تمتاز بجمال الطبع وحسن الترتيب ودقة التصحيح، كما تمتاز بالضبط الكامل لما ورد في الكتاب من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية. وتمتاز هذه الطبعة أيضًا بكشف معاني بعض الألفاظ الصعبة وتقريب مراد بعض العبارات إلى الفهم، وتزويده ببعض المعلومات النحوية التي لا غنى عنها للطلبة.

فدار الكتب الإسلامية خدمة لهذه الشريعة السمحة ونشرًا للعلوم العربية لا تزال تبذل أقصى جهدها في تقديم الكتب الدينية واللغوية بأكمل صورها وأتم فوائدها، ولا تزال تفتح أبوابها فتحًا واسعًا للاختراعات النباءة من قبل القراء الكرام، لأجل الحصول على محل القبول عند الخواص والعوام.

وترجو دار الكتب الإسلامية أن ينفعنا بهذا الكتاب وينفع الطلبة، وأن يجعل الله سعينا خالصًا لوجهه الكريم، إنه هو السميع العليم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الناشر

جاكرتا، رمضان ١٤٣١ هـ
أغسطس ٢٠١٠ م

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

" تعلموا العربية، فإنها تثبت العقل وتزيد في المروءة "

بسم الله الرحمن الرحيم

الْكَلَامُ هُوَ: .....

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع أهل طاعته بفضله، وخفض أهل المعصية والغفلة بعدله، والصلاة والسلام على من نصبه الله للرسالة العامة، وعلى آله وأصحابه الذين تابعوه حربًا وسِلْمًا مع امتلاء قلوبهم بالمحبة التامة.

وبعد؛ فيقول العبد الفقير المرتجي من ربه غَفْر المساوي عبد الله ابن الإمام الفاضل الشيخ العشماوي: هذه ثمرات اقتطفتها من رياض النحاة الأفاضل، ألفتها حاشية على متن الآجرومية، جعلتها للقاصرين مثلي من ذوي الفهم العاطل؛ والله أسأل الإخلاص والتوفيق والهداية إلى سلوك أقوم طريق. فأقول:

قوله: (الكلام) بدأ به المصنف، لأنه المقصود بالذات ولأنه الذي يقع به التفاهم والتخاطب، بخلاف الكلمة. وإنما صدَّر بها بعض النحاة نظرًا إلى كونها جزءًا، والجزء مقدم على الكل طبعًا، فقدم وضعًا.

والكلام بفتح الكاف لغة: كل ما أفاد من كتابة أو إشارة أو عقد أو نصب أو لسان حال[1]، واصطلاحًا: ما تركب من كلمتين وأفاد؛ كزيد قائم، فإنه تركب من كلمتين الأولى: زيد، والثانية: قائم، وأفاد ثبوت القيام لزيد. والكلام بالضم: الأرض الصعبة، والكلام بكسر الكاف: الجراحات، يقال: فلان به كلام أي جراحات. والكلام عند الفقهاء: كل ما أبطل الصلاة من حرف مفهم كقِ من الوقاية وعِ من الوعاية، أو حرفين وإن لم يفهما كلَمْ؛ وعند المتكلمين: عبارة عن المعنى القديم القائم بذاته تعالى؛ وعند الأصوليين هو: اللفظ المُنَزَّل على محمد ﷺ للإعجاز بأقصر سورة منه، المتعبد بتلاوته.

---

(١) العقد: ما اصطلحت عليه القوم في إفادة أعداد مخصوصة بالأيدى. والنصب بضم النون والصاد وقد تسكن، وقد تفتح النون وتسكن الصاد، وهي مثال المحراب للقبلة والخشبة التي توضع على أبواب المساجد وتخلع النعال عند الوصول إليها ونحو ذلك. وأما لسان الحال فهو: ما دل على حالة الشيء من ظواهر أمره؛ وفي المثل: لسان الحال أبلغ من لسان المقال.

اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ .....

قوله: (اللفظ) جنس في التعريف. وقد اشتمل التعريف على أربعة أمور؛ الأول: اللفظ، والثاني: التركيب، والثالث: الإفادة، والرابع: الوضع.

فخرج باللفظ خمسة أمور: الكتابة والإشارة والنصب والعقد ولسان الحال، فإنها ليست كلامًا عند النحاة. وخرج بالمركب شيئان: المفرد كزيد وعمرو وبكر وخالد، والأعداد المسرودة كواحد اثنان ثلاثة الخ.

وخرج بالمفيد غيرُ المفيد، وهو أربعة أشياء: المركب الإضافي كعبد الله، أي قبل جعله علمًا، وأما بعد جعله علمًا فهو مفرد؛ والمركب المزجي كبعلبك؛ والتقييدي كالحيوان الناطق؛ والإسنادي كقولك: إن قام زيد، فإنها لا تسمى كلامًا لعدم الإفادة.

وخرج بالوضع يعني العربي كلامُ التُّرْك والتَّكْرُور وكلام الهنود مما ليس بعربي، ويدخل كلام النائم والساهي والمجنون ومن جرى على لسانه ما لا يقصده، فهذا التقييد للإدخال والإخراج. ويصح أن يفسر الوضع بالقصد، فيدخل كلام الترك والتكرور ونحوه فإنه يسمى كلامًا لوجود القصد فيه، ويخرج كلام الساهي وكلام النائم ومن جرى على لسانه ما لا يقصده ومحاكاة بعض الطيور، فإنها لا تسمى كلامًا، لأنها ليست مقصودة.

وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر وهو: أن دلالة الكلام وضعية، بمعنى: أن الواضع وضع زَيْدٌ قَائِمٌ ليدل على ثبوت القيام لزيد؛ أو عقلية، بمعنى: أن ثبوت القيام فُهِمَ من العقل. فإن قلنا بالأول، وهو: أن دلالة الكلام وضعية فيفسر الوضع بالوضع العربي؛ وإن قلنا بالثاني، وهو: أن دلالة الكلام عقلية فيفسر الوضع بالقصد؛ والحق الأول وهو: أن دلالة الكلام وضعية، وأن المراد بالوضع الوضع العربي.

واللفظ له معنيان: معنى لغة ومعنى اصطلاحًا. أما معناه لغة فهو: الطرح والرمي، تقول: لفظت الرحا الدقيق، ولفظ فلان النواة إذا رماها. واصطلاحًا هو: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء. مثاله: زيد، فإنه لفظ لأنه صوت مشتمل على بعض الحروف وهي الزاي والياء والدال.

قوله: (المركب) مأخوذ من التركيب، وهو لغة: وضع شيء على شيء. سواء كان على جهة الثبوت أم لا، فكل بناء تركيب ولا عكس؛ وسواء كان بينهما مناسبة أو لا، بخلاف

الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ. وَأَقْسَامُهُ ثَلاَثَةٌ: اسْمٌ وَفِعْلٌ .....

التأليف، فإنه وضع شيء على شيء بينهما مناسبة. فبينهما العموم والخصوص المطلق، فكل تأليف تركيب ولا عكس.

قوله: (المفيد) مأخوذ من الفيد وهو: استحداث المال والخير، واصطلاحًا: ما يكون الشيء به أحسن حالاً منه بغيره.

قوله: (بالوضع) معناه لغة: الولادة، تقول: وَضَعَتِ المرأة إذا وَلَدَتْ. ويطلق على الإسقاط، تقول: وضعتُ الدينَ عن فلان، أي أسقطته عنه؛ ويطلق على الحط، ومنه: وضعت الدين عن فلان، بمعنى: حططته عنه[1]. واصطلاحًا: جعل اللفظ دليلاً على المعنى، كوضع زيد على الذات المشخصة مثلاً. وإنما اختار اللفظ على القول مع أن القول جنس قريب، لأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد، كما تقول: قال الشافعي كذا، بمعنى: اعتقده ورآه حقًّا.

قوله: (وأقسامه الخ) أي أقسام الكلام. والواو للاستئناف البياني، وهو: الواقع في جواب سؤال مقدر، كأن سائلاً سأله وقال له: ما أجزاء الكلام التي يتألف منها؟ فقال: وأقسامه أي أقسام أجزائه؛ بخلاف الاستئناف النحوي وهو: ما ليس واقعًا في جواب سؤال مقدر، كقولك: زيد قائم وعمرو جالس.

وهو مبتدأ، خبره: ثلاثة. وقوله: اسم، بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل، وذلك لأن ثلاثة مبهم ففصل بقوله: اسم؛ وهو بدل بعض من كل، وذلك لأن الاسم بعض الثلاثة. ويصح أن يكون خبر المبتدإ محذوف[2]، تقديره: أحدها: اسم؛ ويصح أن يكون مفعولاً لفعل محذوف، تقديره: أعني اسمًا، لكن على لغة ربيعة، لأنهم يرسمون المنصوب بصورتي المرفوع والمجرور.

والاسم يتعلق به مباحث خمسة: المبحث الأول: في معناه لغة واصطلاحًا؛ الثاني: في حكمه؛ الثالث: في اشتقاقه؛ الرابع: في أقسامه؛ الخامس: في علاماته.

أما معناه لغة فهو: ما دل على مسمى كزيد، فإنه دال على مسمى وهو الذات المشخصة

---

(١) قوله: أسقطته عنه أي أبرأته عنه. وقوله: حططته عنه أي نقصته عنه وترك بعضه، كما يقال: حططته مما لي عليه من ألف روبية إلى خمسمائة روبية.

(٢) كذا في النسخ المطبوعة، ولعله: مخذوفًا، خبر كان.

وَحَرْفٌ .....

المعينة المشاهدة في الخارج. وأما معناه في الاصطلاح فهو: كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعًا؛ وذلك كزيد فإنه كلمة دلت على معنى وهو الذات المشخصة، ولم تقترن بزمن أي من غير دلالة على زمن. وأما حكمه فهو: الإعراب وما جاء منه مبنيًّا فهو على خلاف الأصل. واشتقاقه من السمو وهو: العلو عند البصريين، وعند الكوفيين من السمة وهي: العلامة، لأن الاسم علامة. وأقسامه ثلاثة: مُظْهَرٌ كزيد، ومُضْمَر كأنا وأنت، ومُبْهَم كهذا وهذه. وعلاماته: الخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام، والإسناد إليه، وحروف الخفض.

والفعل يتعلق به أيضًا مباحث خمسة: الأول: في معناه لغة واصطلاحًا؛ والثاني: في حكمه؛ والثالث: في اشتقاقه؛ والرابع: في أقسامه؛ والخامس: في علاماته.

أما معناه لغة فهو: الحدث كالضرب والقتل، واصطلاحًا: كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا، وذلك كقام، فإنه كلمة دلت على معنى في نفسها وهي القيام واقترنت بأحد الأزمنة وهو الزمن الماضي الذي وقع فيه، ويضرب فإنه كلمة دلت على معنى في نفسها وهو الضرب واقترنت بزمن وهو وقوعه أي الحدث في المستقبل والحال، واضرب فإنه كلمة دلت على معنى في نفسها وهو الضرب واقترنت بزمن وهو وقوعه في الحال. وحكمه: البناء، وما جاء منه معربًا فهو على خلاف الأصل. واشتقاقه من المصدر كالقتل والضرب والأكل وهذا مذهب البصريين، وأما مذهب الكوفيين وهو مرجوح فالمصدر مشتق من الفعل. وأقسامه ثلاثة: ماض كضرب، ومضارع كيضرب، وأمر كاضرب، وعلاماته: قد والسين وسوف ونحوها[1].

قوله: (وحرف) عطف على اسم، لأن القاعدة: أن المعاطيف إذا تكررت وكان العطف بالواو تكون معطوفة على الأول، بخلاف ما إذا كان العطف ببقية حروف العطف، فيعطف كل واحد على ما قبله.

واعلم أنه يتعلق به خمسة مباحث: المبحث الأول: في معناه لغة واصطلاحًا؛ المبحث الثاني: في حكمه؛ المبحث الثالث: في اشتقاقه؛ المبحث الرابع: في أقسامه؛ المبحث الخامس: في علاماته.

(١) قوله: ونحوها أي كتاء التأنيث، للدلالة على تأنيث الفاعل.

.....

فمعناه لغة: الطرف بفتح الراء، احترازًا من الطرف بسكون الراء وهو رمش العين كما في قول الشاعر:

* أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِهَا * الخ[1]

وأما معناه اصطلاحًا فهو: كلمة دلت على معنى في غيرها وهو الابتداء مثلاً ولم يقترن بزمن. كمن بكسر الميم، فإنها كلمة دلت على معنى في غيرها وهو الابتداء، وهذا لا يفهم منها إلا بانضمامها إلى غيرها؛ بخلاف الاسم فإنه يدل على معناه بنفسه. وحكمه: البناء، عملاً بقول الخلاصة[2]:

* وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا *

واشتقاقه من التحرف وهو التطرف لوقوعه طرفًا. وأقسامه ثلاثة: قسم مشترك بين الأسماء والأفعال كهل وبل: فأما هل فإنها تدخل على الأسماء كما في قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾[3] فإن هل: حرف استفهام، وأنتم شاكرون: مبتدأ وخبر؛ وتدخل على الجملة الفعلية كما في قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾[4]. وأما بل فإنها تدخل على الجملة الاسمية كقولك: مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو قَائِمٌ؛ وتدخل على الجملة الفعلية كما في قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ ﴾[5]. وقسم يختص بالأسماء كحروف الجر، وقسم يختص بالأفعال كلَمْ ولَمَّا. وأما علاماته فعدمية، وهي: عدم قبوله شيئًا من علامات الاسم والفعل.

وإنما أخره المصنف لدنوّ مرتبته عن الاسم والفعل، لأن علاماته عدمية وعلامات الاسم والفعل وجودية، والوجود أشرف من العدم، فأعطي الشريف للشريف والخسيس للخسيس.

---

(١) تمام البيت:

أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِهَا * إِشَارَةَ مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمِ

(٢) وهي المعروفة بألفية ابن مالك.

(٣) سورة الأنبياء [٢١] الآية: ٨٠

(٤) سورة المائدة [٥] الآية: ١١٢

(٥) سورة المؤمنون [٢٣] الآية: ٧٠

جَاءَ لِمَعْنًى. فَالِاسْمُ .....

قوله: (جاء لمعنى) أي وضع ليدل على المعنى، كمِنْ مثلاً فإنها تدل على المعنى وهو: الابتداء. واحترز بقوله: جاء لمعنى، عن الحروف التي لا معنى لها كحروف التهجي إذا كانت أجزاء كلمة كزاي زيد ويائه وداله، فإنها لا معنى لها[١].

قوله: (فالاسم) الفاء فاء الفصيحة، لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، تقديره: إذا أردت معرفة كلٍّ من الاسم والفعل والحرف، فالاسم...؛ وتقديره إذا أولى من تقديره إن، لأن إذا للتحقق والوقوع، وإن للشك وهو الموهوم؛ فلذا عبر في جانب الحسنة بإذا في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ ﴾[٢] فإن الحسنة محققة وواقعة؛ والسيئة لما كانت موهومة، عبر في جانبها بإن كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا ﴾[٣].

وال في الاسم للعهد الذكري، لأنه تقدم له ذكر في قول المصنف: وأقسامه ثلاثة: اسم. والقاعدة: أن النكرة إذا أعيدت معرفة تكون عينَ الأولى، كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[٤] فإن الرسول الثاني هو الأول؛ وكذلك المعرفة إذا أعيدت معرفة تكون عينَ الأولى، كما تقول: جَاءَنِي الرَّجُلُ، فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ. فإن الرجل الثاني هو عين الأول. بخلاف النكرة إذا أعيدت نكرة، والمعرفة إذا أعيدت نكرة، فإنها تكون غير الأولى. ومثاله قولك: جَاءَنِي رَجُلٌ، فَأَكْرَمْتُ رَجُلاً فالرجل الثاني غير الأول. ومثال إعادة المعرفة نكرة قولك: جَاءَنِي الرَّجُلُ، فَأَكْرَمْتُ رَجُلاً يعني رجلاً آخر. وأورد على إعادة النكرة نكرة قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[٥] فإنها نكرة أعيدت نكرة، فيقتضي أن الإله الثاني غير الأول ليلزم تعدد الإله؛ ويجاب بأن القاعدة أغلبية. ويرد على إعادة النكرة معرفة قوله تعالى: ﴿ صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾[٦] فمقتضى القاعدة: أن الثاني عين الأول مع أنه غيره، لأن الأول صلح بين الزوجين، والثاني أعم؛ ويجاب بالجواب الأول من أن القاعدة أغلبية.

---

(١) وتسمى هذه الحرف بحروف المباني، وأما مِنْ مثلاً فهي من حروف المعاني.

(٢) سورة الأعراف [٧] الآية: ١٣١

(٣) سورة الأعراف [٧] الآية: ١٣١

(٤) سورة المزمل [٧٣] الآية: ١٥ - ١٦

(٥) سورة الزخرف [٤٣] الآية: ٨٤

(٦) سورة النساء [٤] الآية: ١٢٨

يُعْرَفُ بِالْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، .....

قوله: (يعرف) أي يتميز من قسيميه الفعل والحرف. قوله: (بالخفض) جار ومجرور متعلق بيعرف. والخفض له معنيان: معنى في اللغة، ومعنى في الاصطلاح. أما معناه لغة فهو: التذلل والخضوع، يقال: فلان انخفض لفلان أي تواضع وتذلل، ويطلق على الانحناء والمَيْلان. واصطلاحًا: عبارة عن الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض، سواء كان العامل حرفًا أو اسمًا كعمل المضاف في المضاف إليه الجر.

وإنما اقتصر على الكسرة لأنها الأصل، وإلا فالخفض: عبارة عن الكسرة وما ناب عنها كالفتحة في الاسم الذي لا ينصرف، والياء في التثنية والجمع. وزاد بعضهم: الجر بالتبعية كقولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَاضِلِ فالفاضل مجرور بالتبعية للمجرور وهو زيد. وقد اجتمعت الثلاثة في بِسْمِ ٱللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ فاسم مجرور بالباء، ولفظ الجلالة مجرور بالإضافة وهو الاسم، والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية على القول بها، وهو مرجوح.

وزاد بعضهم: الجر بالمجاورة كما في قولهم: هٰذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ بجر خرب بكسرة ظاهرة وهو في موضع رفع صفة لجحر، وهو مذهب مرجوح أيضًا. وزاد بعضهم: الجر بالتوهم، كما في قولك: لَسْتُ قَائِمًا وَلاَ قَاعِدٍ[1] وهو في موضع نصب، لأنه معطوف على خبر ليس. والجر عبارة البصريين، والخفض عبارة الكوفيين.

قوله: (والتنوين) وهو لغة: التصويت، مأخوذ من نوَّن الطائر إذا صوَّت. واصطلاحًا: نون ساكنة زائدة تتبع آخر الاسم لفظًا وتفارقه خطًّا لغير توكيد.

فقوله: نون، جنس يشمل سائر أقسام التنوين. وقوله: ساكنة، يخرج به نون ضَيْفَنٍ الأولى اسم للطفيلي وهو الذي يتبع الضيفان من غير دعوة، وأما النون الساكنة[2] فهو تنوين. وقد أَلْغَزَ بعضهم في هذا الاسم لغزًا فقال: ما اسم إذا لحقته النون لحقه الهون وسقط من العيون. وخرج بالزائدةِ الأصليةُ كنون غَضَنْفَرٌ اسم للسَّبُع. وبقوله: تلحق الآخر لفظًا، النون في

(١) قوله: لَسْتُ قَائِمًا وَلاَ قَاعِدٍ بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر. وشرط جوازه: صحة دخول ذلك العامل المتوهَّم؛ وشرط حسنه: كثرة دخوله هناك؛ ولذلك لم يحسن: مَا كُنْتُ قَائِمًا وَلاَ قَاعِدٍ بالجر، لقلة دخول الباء على خبر كان.

(٢) كذا في النسخ المطبوعة، ولعله: وأما النون الثانية.

.....

منكر ونكير، فإن النون من منكر في وسطه، والنون من نكير في أوله. وخرج بقوله: خطًّا، النون اللاحقة للقوافي المطلقة كما في قول الشاعر:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ * وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[١]

وأما اللاحقة للمقيدة فكقوله:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ * كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

وخرج بقوله: لغير توكيد، النون التي للتوكيد أي توكيد الفعل[٢].

وأقسامه أي التنوين أربعة:

تنوين التمكين[٣]، وهو: اللاحق للأسماء المعربة، دالاً على تَمَكُّنِهَا في باب الاسمية، بحيث إنها لم تشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمنع من الصرف. ولا فرق في الأسماء بين المعارف كزيد وعمرو وبكر، والنكرات كرجل وفرس.

والقسم الثاني: تنوين التنكير، وهو: اللاحق للأسماء المبنية، فرقًا بين معرفتها ونكرتها؛ فما نُوِّنَ منها كان نكرة، وما لم يُنَوَّنْ كان معرفة: كسيبويه من غير تنوين إذا أردت به سيبويه النحوي فإنك تمنعه من التنوين، بخلاف ما إذا أردت به غير معين فإنك تُنَوِّنُهُ. كذلك: صَه إذا أردت به سكوتًا معينًا تمنعه من التنوين، بخلاف ما إذا أردت السكوت عن أي كلام فإنك تنونه. وكذا: ايه إذا أردت به الزيادة من أي كلام فإنك تنونه، بخلاف ما إذا أردت الزيادة من كلام معين فإنك تمنعه من التنوين.

والثالث: تنوين العوض، وهو: اللاحق ليومئذ وحينئذ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴾[٤] تقدير الكلام والله أعلم: وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون. فحذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول، وعوض عنها التنوين، وقيل: حينئذٍ. وهو في

(١) والشاهد قوله: العتابَنْ، وأصابَن؛ والأصل: العتابَا، وأصابَا.

(٢) كقوله ﷺ: «وَاللَّهِ، لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا».

(٣) وهو القسم الأول، يسمى أيضًا تنوين الصَّرْف، لأنه يلحق الأسماء المعربة المنصرفة.

(٤) سورة الواقعة [٥٦] الآية: ٨٤

وَدُخُولِ ٱلْأَلِفِ وَاللَّامِ. وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وَهِيَ: مِنْ، .....

هذه الآية عوض عن جملة، وقد يكون عوضًا عن جمل كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾[1] تقدير الكلام والله أعلم: يوم إذ زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان ما لها، فحذفت هذه الجمل الثلاث وعوض عنها التنوين[2].

الرابع: تنوين المقابلة، وهو: اللاحق لجمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كمسلمات؛ وإنما لحقه التنوين ليلتحق الفرع وهو جمع المؤنث السالم، بالأصل وهو جمع المذكر السالم.

قوله: (ودخول الألف واللام) كان عليه أن يقول: ودخول ال، للقاعدة وهو[3]: أن ما كان على حرفين يعبر عنه بمسماه، وما كان على حرف واحد كالباء واللام يعبر عنه باسمه. ولا فرق في الألف واللام بين المعرفة كالرجل، والزائدة كالحرث، فإنه في الأصل وصف لمن يشق الأرض بالحراثة ثم نقل وجعل علمًا وزيدت فيه الألف واللام تفاؤلاً بأنه يعيش، والموصولة كالضارب، بخلاف الاستفهامية فإنها مختصة بالفعل كقولك: ال ضربت بمعنى: هل ضربت؛ ومثل ال ما قام مقامها كما في قوله ﷺ: «لَيْسَ مِنَ ٱمْبِرِّ ٱمْصِيَامُ فِي ٱمْسَفَرِ»[4].

قوله: (وحروف الخفض) وإنما عطف العلامات بالواو للإشارة إلى أن بعضها قد يجامع بعضًا كالتنوين فإنه يجامع الخفض، وقد لا يجامعه كالإضافة فإنها لا تجامع التنوين، كما في قول الشاعر:

كَأَنِّيَ تَنْوِينٌ وَأَنْتِ إِضَافَةٌ * فَإِذْ مَا تَرَانِي لاَ تَحُلُّ مَكَانِيَا

قوله: (وهي من الخ) أي وما عطف عليها، لأن المصنف راعى العطف قبل الإخبار،

---

(١) سورة الزلزلة [٩٩] الآية: ٤

(٢) وقد يكون عوضًا عن مفرد، ككونه عوضًا عن اسم، وهو: اللاحق لكلٍّ وبعضٍ، عوضًا عما تضافان إليه، نحو: كُلٌّ يَمُوتُ، أي كلُّ حيٍّ يموتُ؛ وقد يكون عوضًا عن حرف، وهو اللاحق لِجَوارٍ وَغَوَاشٍ ونحوهما رفعًا وجرًّا، فتحذف الياء ويؤتى بالتنوين عوضًا عنها. (معجم القواعد العربية).

(٣) كذا في النسخ المطبوعة، ولعله: وهي.

(٤) أي: (لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ)؛ وإبدال لام التعريف ميمًا. قيل: هي لغة طيء، وقيل: هي لغة أهل اليمن، وقيل: هي لغة حِمْيَر. (شرح الأشموني).

وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، .....

فاندفع ما يقال: إن المصنف أخبر بالمفرد عن ضمير الجمع. والمراد بالحروف المخبر بها لفظها لا معناها، لأن الحرف لا يُخبَر به ولا عنه.

ولها معان، منها: الابتداء زمانًا ومكانًا. فالابتداء زمانًا كقولك: سِرْتُ مِنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ أي ابتداء المسير من يوم الخميس إلى يوم الجمعة؛ والابتداء المكاني كقولك: سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ. ومن معانيها: التبعيض، كقولك: أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ أي بعض الدراهم. ومن معانيها: البدل، كقوله تعالى: ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾[١] أي بدل الآخرة. ومن معانيها: بيان الجنس، كقوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾[٢].

وقوله: من بكسر الميم احتراز مِنْ مَنْ بفتح الميم، فإنها تكون شرطية كما في قوله تعالى: ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾[٣] وتكون استفهامية وموصولة.

قوله: (وإلى) وهي لانتهاء الغاية زمانًا ومكانًا. فمثال انتهاء الغاية في الزمان كقولك: سِرْتُ إِلَى يَوْمِ الْخَمِيسِ، ومثال انتهاء الغاية في المكان كقولك: سِرْتُ إِلَى الْكُوفَةِ.

قوله: (وعن) ومن معانيها: المجاوزة، وهي في اللغة: البعد، يقال: فُلَانٌ تَجَاوَزَ فُلَانًا، بمعنى: بعد عنه. واصطلاحًا: بعد شيء عن المجرور بعن بواسطة مصدر الفعل، كما في قولك: رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ فقولنا: بعد شيء عن المجرور بعن وهو القوس، ومصدر الفعل هو الرمي. وتكون بمعنى: بعد، كما في قوله تعالى: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾[٤] أي بعد طبق.

قوله: (وعلى) ومن معانيها: الاستعلاء. وهو لغة: العلو والارتفاع، واصطلاحًا: تفوُّق شيء على المجرور بها، كما في قولك: صَعِدْتُ عَلَى السَّطْحِ؛ وتكون اسمًا كما في قولك: نَزَلْتُ مِنْ عَلَى السَّطْحِ. وإعرابه: نزلت: فعل وفاعل، ومن: حرف جر، وعلى: مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وعلى: مضاف، والسطح: مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، فيأتي فيها أقسام الكلمة الثلاثة.

(١) سورة التوبة [٩] الآية: ٣٨
(٢) سورة الحج [٢٢] الآية: ٣٠
(٣) سورة النساء [٤] الآية: ١٢٣
(٤) سورة الانشقاق [٨٤] الآية: ١٩

وَفِي، وَرُبَّ، .....

قوله: (وفي) ومن معانيها: الظرفية. وهي لغة: الوعاء، واصطلاحًا ما ذكره في الخلاصة بقوله:

* الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا *

في نحو قولك: صُمْتُ يَوْمًا فإنه ظرف مضمن معنى في، أي صمت في يوم كذا.

والظرفية إما حقيقية أو مجازية؛ فالحقيقية أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز، كقولك: الْمَاءُ فِي الْكَوْزِ. فإن انتفى الشرطان أو أحدهما فهي مجازية: فمثال انتفاء الشرطين: الْخَيْرُ فِي الْعِلْمِ فهي ظرفية مجازية؛ ومثال انتفاء أحدهما وهو ما إذا كان للظرف احتواء وليس للمظروف تحيز، قولك: الْعِلْمُ فِي الصُّدُورِ؛ ومثال ما إذا كان للمظروف تحيز وليس للظرف احتواء، قولك: زَيْدٌ فِي الْبَرِيَّةِ.

وتأتي للسببية كقوله ﷺ: «دَخَلَتِ امْرَأَةُ النَّارَ فِي هِرَّةٍ» أي بسبب هرة «حَبَسَتْهَا لاَ هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَلاَ هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ» أي هوامها.

قوله: (ورب) معطوف على من، مبني على الفتح، في محل رفع. وإذا ضمت الراء، فلك في الباء التشديد والتخفيف والإسكان؛ وإذا زدت التاء، فلك مع فتح التاء تشديد الباء وتخفيفها؛ وإذا كسرت التاء، فلك في الباء التشديد والتخفيف أيضًا؛ ففيها لغات.

ومن معانيها: التقليل، كقولك: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُهُ. فرب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، ورجل: مبتدأ مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وكريم: صفة له باعتبار اللفظ وعلامة جره كسرة في آخره وهو مرفوع المحل، ولقيته، لقي: فعل ماض، والتاء: فاعل مبني على الضم في محل رفع، والهاء: مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدإ.

واعلم أن رب لا تجر إلا بشروط خمسة: الأول: أن تكون مصدَّرة في أول الكلام، الثاني: أن يكون مجرورها نكرة، الثالث: أن تكون النكرة موصوفة بجملة، الرابع: أن يكون عاملها مؤخرًا، الخامس: أن يكون فعلاً ماضيًا؛ وقد اجتمعت هذه الشروط في المثال السابق.

وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ، وَاللاَّمُ. وَحُرُوفُ الْقَسَمِ وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، .....

قوله: (والباء) ومن معانيها: التعدية. وهي إما عامة أو خاصة: فالخاصة هي التي تصير الفاعل مفعولاً كقولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، والعامة هي التي توصل معنى العامل إلى المعمول كما في قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا. فإن معنى العامل، وهو ضَرَبَ تعدى إلى المعمول وهو زيدًا؛ ومعنى عموم التعدية: اشتراكها بين الباء وغيرها.

قوله: (والكاف) ومن معانيها: التشبيه، وهو مشاركة أمر لأمر في معنًى، شريفًا كان أو خسيسًا. فمثال الأول: زَيْدٌ كَالْبَدْرِ، ومثال الثاني: زَيْدٌ كَالْحِمَارِ. وأركانه خمسة: مشبه وهو المتكلم، ومشبه وهو زيد، ومشبه به وهو البدر، وأداة تشبيه وهو الكاف، ووجه شبه وهو الحسن كما في المثال الأول.

قوله: (واللام) وتفتح مع غير ياء الضمير، نحو: لَهُ ولَكَ ولَنَا، وتكسر مع الظاهر. ومن معانيها: الملك. ولام الملك هي التي تقع بين ذاتين وتدخل على من يملك، كقولك: الْمَالُ لِزَيْدٍ أي مملوك لزيد؛ وأما إذا وقعت بين معنى وذات فتكون للاستحقاق، كما في قولك: الْحَمْدُ لِلّٰهِ؛ وأما إذا وقعت بين ذاتين ودخلت على ما لا يملك فإنها تكون لشبه الملك، كما في قولك: الْجُلُّ لِلْفَرَسِ.

قوله: (حروف القسم) فصَّلها عما قبلها وإن كانت من حروف الجر، لدخولها على المقسم به. وقوله: القسم بفتح القاف والسين وهو: الحلف. وإنما سمي الحلف قسمًا، لأن العرب كانت إذا أرادت الحلف وضع أحدهم يمينه في يمين صاحبه، ولذا سمي القسم يمينًا. واحترزنا بذلك عن القَسْمِ بسكون السين وهو: العدل بين الزوجات، وعن القِسْم بكسر القاف وسكون السين وهو: النصيب.

قوله: (وهي الواو) وقدَّمها لاشتهارها في القسم. ثم منها: ما يختص بالظاهر وهو الواو، فتقول: وَاللّٰهِ، ولا تدخل على المضمر نحو: وه وك؛ ومنها: ما هو مشترك، فيدخل على الظاهر والمضمر وهي الباء الموحدة، نحو: بِاللّٰهِ، وَبِهِ؛ وأما التاء المثناة فإنها تختص بلفظ الجلالة، نحو: قول الله عز وجل: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[1].

(١) سورة الأنبياء [٢١] الآية: ٥٧

وَالتَّاءُ. وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ .....

فالتاء: حرف قسم وجر، والله: مقسم به مجرور بكسرة ظاهرة في آخره. وقوله: ﴿ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ اللام: موطئة للقسم، وأكيدن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وهي حرف لا محل له من الإعراب، وأصنام: مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة، وأصنام مضاف والكاف مضاف إليه في محل جر، والميم علامة الجمع.

قوله: (والفعل) بكسر الفاء احترازًا من الفعل بفتحها وهو الفعل اللغوي الذي هو الحدث كالقيام والقعود والأكل والشرب، وال فيه للعهد الذكري. ولم يقل الشارح: المتقدم في التقسيم، اكتفاء بما تقدم.

قوله: (يعرف بقد) جار ومجرور مبني على السكون في محل جر متعلق بيعرف. والمراد بقد: قد الحرفية، لأنها المراد عند الإطلاق. وإنما اختصت بالفعل، لأن معناها وهو التحقيق والتقريب مختص به الفعل.

وتدخل على الماضي فتفيد التحقيق كما في قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[1]، والتقريب كما في قولك: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ أي قرب قيامها. وتدخل على المضارع فتكون للتقليل كقولك: قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ، وَقَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ، وتأتي للتكثير كقولك: قَدْ يَبْخَلُ الْبَخِيلُ.

ولا تدخل على الماضي إلا بأربعة شروط:

الأول: أن يكون مثبتًا، فلا تدخل على منفي، فلا تقول: مَا قَدْ قَامَ زَيْدٌ.

الثاني: أن يكون متصرفًا، فلا تدخل على جامد كقولك: قَدْ عَسَى.

والثالث: أن يكون خبرًا، فلا يجوز دخولها على الإنشاء، فلا تقول: قَدْ بِعْتُ مَريدًا إنشاء البيع. بخلاف ما إذا أردت الإخبار، فإنه يجوز.

الرابع: أن لا يفصل بينها وبين الفعل، فلا يقال: قَدْ هُوَ قَامَ. مثلاً.

وخرج بقد الحرفية قد الاسمية، فإنها مختصة بالأسماء، كقوله: قَدْ زَيْدٍ دِرْهَمٌ أي حسب زيد درهم. فقد: مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، وقد: مضاف، وزيد: مضاف

(١) سورة المؤمنون [٢٣] الآية: ١

وَالسِّينِ وَسَوْفَ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ. .....

إليه وهو مجرور وجره كسرة ظاهرة في آخره، ودرهم: خبر مرفوع بضمة ظاهرة في آخره. ويصح أن يقرأ برفع الدال على أنه مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، ويصح أن يكون اسم فعل فينصب المفعول ويرفع الفاعل، نحو: قَدْ زَيْدًا دِرْهَمٌ. فقد: اسم فعل مبني على السكون بمعنى: يكفي، وزيدًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، ودرهم: فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

قوله: (والسين) عطف على قد. والمراد بالسين: سين الاستقبال، وهي الدالة على تأخير زمن الفعل المضارع عن الحال. فخرج بها سين التهجي كسين سالم، وسين الصيرورة كقولك: اسْتَحْجَرَ الطِّينُ أي صار حجرًا. وقوله: (وسوف) معطوف على قد. وهو حرف تسويف، وهو تأخير زمن المضارع عن الحال أيضًا. فكل من السين وسوف يدلان على التنفيس، إلا أن سوف تدل على التنفيس بكثرة وذلك لكثرة لغاتها، فيقال فيها: سوف وسيف وسي وسو، وكثرة اللغات تدل على كثرة المعنى.

فمثال السين قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ﴾[1] فإن السين: حرف تنفيس، ويقول: فعل مضارع وهو مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، والسفهاء: فاعل. ومثال سوف: قوله تعالى حكاية عن سيدنا يعقوب في قوله لبنيه: ﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي ﴾[2] فإن سوف: حرف تسويف، وأستغفر: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، لكم: اللام حرف جر والكاف ضمير الجماعة في محل جر والميم علامة الجمع، ولفظ ربي: منصوب على أنه مفعول به منصوب ونصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ولفظ رب: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

قوله: (وتاء التأنيث الساكنة) إضافة التاء إلى التأنيث من إضافة الدال للمدلول، والمعنى: أنها دالة على تأنيث المسند إليه، سواء كان فاعلاً كقَامَتْ هِنْدٌ، أو نائب فاعل كضُرِبَتْ هِنْدٌ بضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره.

وقد يقال: إن تاء التأنيث حقها أن تتصل بالفاعل لا بالفعل، لأنها تدل على تأنيث الفاعل. ويجاب: بأن التاء اتصلت بالفعل، لأنها من علاماته أو لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد.

(١) سورة البقرة [٢] الآية: ١٤٢ (٢) سورة يوسف [١٢] الآية: ٩٨

وَالْحَرْفُ: مَا لاَ يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاِسْمِ وَلاَ دَلِيلُ الْفِعْلِ.

قوله: (الساكنة) بالجر صفة لتاء؛ وإنما سكنت لتعادل خفة السكون ثقل الفعل. والمراد: أنها ساكنة أصالة، فلا يضر تحركها العارض كدفع التقاء الساكنين، سواء تحركت بالكسرة كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾[1] فإن التاء حُرِّكَتْ بالكسرة لدفع التقاء الساكنين، أو حركت بالفتحة كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾[2] فإن التاء حركت بالفتحة لمناسبة الألف لأن الألف تناسبها الفتحة، أو حركت بالضمة كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ ﴾[3] في قراءة من ضم التاء.

وخرج بقولنا: الساكنة أصالة، التاء المتحركة أصالة؛ فإن كانت حركتها حركة إعراب اختصت بالاسم كقائمة وفاطمة، وإن كانت حركتها غير حركة إعراب فإنها تكون في الاسم كما في قولك: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ، وتكون في الفعل نحو: تَقُومُ، وفي الحرف نحو: رُبَّتَ وَثُمَّتَ. وحاصل هذه العلامات: أن منها ما يختص بالفعل الماضي كتاء التأنيث الساكنة، ومنها ما يختص بالفعل المضارع وهو: السين وسوف، ومنها مشترك بين الماضي والمضارع وهو: قد.

وترك المصنف علامات فعل الأمر لعسرها على المبتدي، وهي: الدلالة على الطلب مع قبول ياء المخاطبة، كقولك: اَضْرِبِي. وإعرابه اضربي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء فاعل ودل على الطلب. وقَبِلَ ياء المؤنثة ومثله: هَاتِ بكسر التاء، فإنه يقبل الياء ويدل على الطلب؛ فإن أسندته إلى مذكر كان مبنيًّا على حذف الياء، وإن أسندته إلى مؤنث كان مبنيًّا على حذف النون.

قوله: (والحرف) معطوف على قول المصنف: فالاسم الخ، وال فيه للعهد الذكري. وإنما لم يقل الشارح المتقدم في التقسيم كما قاله في قوله: فالاسم المتقدم الخ، لأن ذلك من باب الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه. قوله: (ما لا يصلح معه) أي كلمة لا يصلح معها (دليل الاسم) أي علامة الاسم. قوله: (ولا دليل الفعل) أي علامة الفعل. فعلامة الحرف: عدمية، وهي كونه لا يقبل شيئًا من علامات الاسم ولا شيئًا من علامات الفعل.

---

(١) سورة الحجرات [٤٩] الآية: ١٤

(٢) سورة فصلت [٤١] الآية: ١١

(٣) سورة يوسف [١٢] الآية: ٣١

باب الإعراب

فإن قلت: إن علامات الحرف عدمية، والعدم لا يكون علامة للوجود، والحرف وجودي. أجيب: بأن العدم قسمان: عدم مطلق، وعدم مقيد. فالمطلق لا يصح جعله علامة للوجودي، وأما المقيد فإنه يصح جعله علامة للوجودي، وما هنا من هذا القبيل، أعني: من كونه عدمًا مقيدًا بكون الحرف لا يقبل شيئًا من علامات الاسم ولا شيئًا من علامات الفعل؛ وقد تقدم حكمة تأخير الحرف عن الاسم والفعل من كونه رتبته دنية.

باب الإعراب

وحكمة تبويب الكتب كما ذكره الزمخشري: أن الكتاب إذا كان مبوبًا كان أنشط للقارئ، كما أن المسافر إذا كانت الطريق مقدرة كان ذلك أبعث له على السفر، ولذلك كان القرآن سورًا. وأصل بابٌ بَوَبٌ تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا فصار باب، ويجمع على: أبواب وبِيبَان وأَبْوِبَة، ولكن جمعه على أَبْوَاب قياسي، وعلى بيبان وعلى أبوبة سماعي. وإعرابه: إنه خبر لمبتدإ محذوف تقديره: هذا باب، الهاء: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. وباب: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره، وباب: مضاف، والإعراب: مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره. ويصح أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، تقديره: باب الإعراب هذا موضعه. فقوله: باب: مبتدأ، والخبر قوله: هذا موضعه. ويصح نصبه على أنه مفعول لفعل محذوف، تقديره: أقرأ باب الإعراب. وأما كونه منصوبًا باسم فعل محذوف تقديره: هاك باب الإعراب فلا يصح، لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفًا على الصحيح. وجوز بعضهم جره فقال: هو مجرور بفي مقدرة، والتقدير: انظر في باب الإعراب؛ وهذا الوجه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، لأن حذف حرف الجر وإبقاء عمله شاذ؛ ولا تصح قراءته بإسكان الباب .

ومعنى الباب لغة: المدخل للشيء أي مكان الدخول، أو فرجة في ساتر يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه. واصطلاحًا: ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة؛ وهو حقيقة في الأجرام، مجاز في المعاني. ومثال كونه حقيقة في الأجرام: باب الدار مثلاً، ومجازًا في المعاني: باب الإعراب مثلاً.

الْإِعْرَابُ هُوَ: تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ .....

قوله: (الإعراب) بكسر الهمزة، احترازًا من الأعراب: سكان البادية، وهو جمع عربي ويجمع على أعاريب. والإعراب لغة يطلق على معان، منها: التحسين، ومنه: جَارِيَةٌ عَرُوبٌ أي حسناء. ومنها: التبيين، ومنه: الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا أي تبين. ومنها: التغير، ومنه: أَعْرَبَتْ مَعِدَةُ الْبَعِيرِ أي تغيرت.

واصطلاحًا يطلق على معنيين، فعلى القول بأنه لفظي يعرف: بأنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما هو كالآخر؛ وعلى القول بأن الإعراب معنوي يقال: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

فمثال ما فيه الحركة نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَيَضْرِبُ، فالحركة كالضمة. ومثال ما فيه السكون نحو: يضرب من قولك: لَمْ يَضْرِبْ. وإعرابه: لم: حرف نفي وجزم وقلب [1]، ويضرب: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون. ومثال ما فيه الحرف نحو: جَاءَ الزَّيْدُونَ، فالزيدون: فاعل بجاء مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، لأنه جمع مذكر سالم. ومثال الحذف كما في قولك: لَمْ يَخْشَ، فلم: حرف نفي وجزم وقلب، ويخش: فعل مضارع مجزوم بلم، وجزمه حذف الألف.

واعلم أن المصنف مشى على القول بأن الإعراب معنوي، وأشار إليه بقوله: الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل. والفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي: أن اللفظي هو نفس الحركات كالضمة والفتحة والكسرة، والمعنوي هو الانتقال من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الجر، فتكون الحركات علامة لا نفس الإعراب. ويظهر الفرق بالمثال: فإذا قلت: جَاءَ زَيْدٌ تقول في إعرابه على القول بأنه لفظي: جاء: فعل ماض، وزيد: فاعل مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة في آخره، فالضمة هي نفس الإعراب كالفتحة والكسرة؛ وعلى القول بأنه معنوي تقول في إعرابه: زيد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه إلى آخره، فتكون الضمة علامة على الإعراب كالفتحة والكسرة.

وأما البناء فمعناه لغة: وضع شيء على شيء على جهة يراد بها الثبوت. وفي الاصطلاح عند من يقول أن الإعراب لفظي: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس

(١) قوله: حرف نفي وجزم وقلب: أي أن لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا.

.....

حكاية ولا نقلاً ولا اتباعًا ولا تخلصًا من ساكنين. فمثال حركة الحكاية: مَنْ زَيْدًا؟ بالنصب في جواب: هَلْ رَأَيْتَ زَيْدًا؟ فمن: اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، وزيدًا: خبر مرفوع بضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. ومثال حركة النقل كقوله تعالى: ﴿ فَمَنُ أُوتِيَ ﴾[1] بنقل ضمة الهمزة إلى ما قبلها وهو النون. ومثال حركة الاتباع كقوله: الْحَمْدِ لِلّٰهِ بكسر الدال باتباع حركة الدالِ اللامَ وهي الكسرة. وخرج بقوله: ولا تخلصًا من ساكنين، حركة التخلص كقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[2] بكسر النون.

وأما معنى البناء عند من يقول أن الإعراب معنوي فهو: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة في الأحوال الثلاثة، كهؤلاء فإنه ملازم للكسرة في الأحوال الثلاثة أعني حالة الرفع والنصب والجر تقول: جَاءَ هٰؤُلَاءِ، وَرَأَيْتُ هٰؤُلَاءِ، وَمَرَرْتُ بِهٰؤُلَاءِ. فهؤلاء في المثال الأول: فاعل بجاء مبني على الكسر في محل رفع، وفي المثال الثاني: مفعول به مبني على الكسر في محل نصب، وفي المثال الثالث: مجرور مبني على الكسر في محل جر.

وخرج بقول المصنف: تغيير أواخر الكلم، تغيير الأوائل والأواسط كقوله في فلس فُلَيْس، وفي درهم دُرَيْهِم، فلا يسمى هذا التغيير إعرابًا. فإن قلت: إن التغيير فعل الفاعل فيكون صفة للمغير بكسر الياء، فكيف يصح جعله وصفًا للإعراب؟ قلت: مراده بالتغيير: التغير من إطلاق المصدر وإرادة أثره.

وقوله: أواخر الكلم، جمع آخر. والمراد بتغيير أواخر الكلم: تغيير كل آخر على حدته، وهو تصييره مرفوعًا إذا ركب مع عامل يقتضي الرفع كجاء وقام، أو منصوبًا إذا ركب مع عامل يقتضي النصب كضربت، أو مجرورًا إذا ركب مع عامل يقتضي الجر وهو الباء والمضاف. فإن قلت: إن الآخر ليس متغيرًا في نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فإن الدال لم تتغير، وإنما التغير للحركة. فالجواب: إن كلام المصنف على حذف مضاف، والتقدير: تغيير أحوال أواخر الكلم، أي تغير صفاتها.

والمراد بالكلم: الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالي من نون الإناث ونوني التوكيد،

---

(١) سورة الإسراء [١٧] الآية: ٧١ (٢) سورة البينة [٩٨] الآية: ١

لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا. .....

أما إذا اتصلت به نون النسوة فإنه يبنى على السكون كما في قولك: النِّسْوَةُ يَتَرَبَّصْنَ، فالنسوة: مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، ويتربصن: فعل مضارع مبني على السكون في محل رفع، ونون النسوة: فاعل في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدإ. وأما إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، فإنه يبنى على الفتح كما في قوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾[1] و﴿ لَيَكُونًا ﴾[2] فاللام موطئة للقسم، ويسجنن: فعل مضارع مبني على الفتح في محل رفع لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة؛ وقوله: و﴿ لَيَكُونَنْ ﴾ اللام موطئة للقسم، ويكونن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة.

والفرق بين نون التوكيد الخفيفة والثقيلة وبين نون النسوة: أن نون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب، ونون النسوة: اسم وهو فاعل في محل رفع. وقد علم مما تقدم أن الفعل إذا اتصل به نونا التوكيد بني على الفتح، وإذا اتصل به نون النسوة بني على السكون.

قوله: (لاختلاف العوامل) اللام للتعليل، يعني: أن اختلاف العوامل علة لتغيير أحوال أواخر الكلم. قوله: (الداخلة عليها) صفة للعوامل. وفيه أن العوامل جمع والداخلة مفرد، فكيف يصح وصف الجمع بالمفرد؟ ويجاب: بأن العوامل جمع كثرة لما لا يعقل، والأفصح وصفه بالمفرد، كما قال العلامة الأجهوري:

وَجَمْعُ كَثْرَةٍ لِمَا لَا يَعْقِلُ * الْأَفْصَحُ الْإِفْرَادُ فِيهِ يَا فُلُ[3]

عليها أي الكلم. ويجوز في ضميره التذكير والتأنيث، لأنه اسم جنس جمعي، واسم الجنس الجمعي يجوز في ضميره التذكير والتأنيث.

قوله: (لفظًا أو تقديرًا) منصوبان على الحال، أو منصوبان على التمييز: أي تغيير أواخر الكلم من جهة اللفظ أو من جهة التقدير؛ ويصح نصبهما على المصدرية صفة لموصوف محذوف، أي تغييرًا لفظيًّا أو تغييرًا تقديريًّا؛ ويصح أن يكونا منصوبين بنزع الخافض، أي

(١) سورة يوسف [١٢] الآية: ٣٢

(٢) سورة فاطر [٣٥] الآية: ٤٢

(٣) قوله: يَا فُلُ بمعنى: يا فلان، ويَا فُلَةُبمعنى: يا فلانة. وهما أصلان، فلا يستعملان منقوصين في غير النداء إلا في ضرورة. (شرح الأشموني).

.....

التغيير في اللفظ أو في التقدير؛ ويصح أن يكونا خبرين لكان المحذوفة، أي سواء كان التغيير لفظًا أو تقديرًا. لكن الأولى نصبهما على التمييز، لأن وقوع المصدر حالاً وإن كان كثيرًا فهو مقصور على السماع، والنصب بنزع الخافض شَاذٌّ، وحذف كان بدون إن الشرطية أو لو قليل؛ فالأولى جعله تمييزًا كما تقدم من الخمسة أوجه.

قوله: (أو تقديرًا) اعترض بأن أَوْ لا يجوز ذكرها في الحدود كما قال صاحب السلم:

* وَلاَ يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ *

ويجاب: بأن الممنوع دخول أو التي للشك والترديد، وأو هنا للتقسيم.

فمثال التغيير لفظًا كما في قولك: جَاءَ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ. ومثال الإعراب التقديري: جَاءَ الْفَتَى، وَرَأَيْتُ الْفَتَى، وَمَرَرْتُ بِالْفَتَى. فالفتى في المثال الأول: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف اللفظية، وفي المثال الثاني: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفي المثال الثالث: مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

هذا كله إذا كانت الألف موجودة في نحو: الفتى كالعصا، فإن كانت محذوفة كقولك: جَاءَ فَتًى، وَرَأَيْتُ فَتًى، وَمَرَرْتُ بِفَتًى بالتنوين، فتقول في إعراب المثال الأول: جَاءَ فَتًى، جاء: فعل ماض، وفتى: فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر. وتقول في إعراب المثال الثاني: رَأَيْتُ فَتًى، رأى: فعل ماض، والتاء: فاعل، وفتى: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة. وتقول في المثال الثالث: مَرَرْتُ بِفَتًى، مر: فعل ماض، والتاء: فاعل، وبفتى الباء: حرف جر، وفتى: مجرور بالباء وجره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، لأن أصله فتى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا فصار فتى، فالتقى ساكنان الألف والتنوين حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصار: فتى.

وهذا يسمى مقصورًا نحو: عَصًا ورَحًا، وهو: كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة، كقولك: جَاءَ الْفَتَى كما تقدم. وأما المنقوص فهو: كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة، كقولك: جَاءَ الْقَاضِي، فالقاضي: فاعل بجاء مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع

.....

من ظهورها الثقل. هذا حكمه إذا كانت الياء موجودة، فإن كانت الياء محذوفة كقولك: جَاءَ قَاضٍ، فإنه فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل، لأن أصله قاضي استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فصار قاضي، حذفت الياء لالتقاء الساكنين والساكنان هما الياء والتنوين فصار قاض. وحكم المنقوص: أن يقدر فيه الرفع والجر ويظهر النصب، لأنه خفيف كما في قوله تعالى: ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾[1]؛ بخلاف الاسم المقصور فيقدر فيه جميع الحركات في الأحوال الثلاثة.

هذا حكم المقصور والمنقوص، وأما المضاف إلى ياء المتكلم فإنه تقدر فيه الحركات الثلاث على ما قبل ياء المتكلم، كقولك: جَاءَ غُلَامِي، وَرَأَيْتُ غُلَامِي، وَمَرَرْتُ بِغُلَامِي. فغلامي في المثال الأول: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وغلام: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه في محل جر. وغلامي في المثال الثاني: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وغلام: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه. وغلامي في المثال الثالث: مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وغلام: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه.

وهذا هو التعذر العرضي، لأن المحل اشتغل بحركة المناسبة، فتعذر ظهور الحركة الإعرابية. ويسمى التعذر العرضي، لأنه بسبب الإضافة لما علمت؛ وأما التعذر الذاتي فمثاله ما تقدم من قولنا: جَاءَ الْفَتَى، وَرَأَيْتُ الْفَتَى، وَمَرَرْتُ بِالْفَتَى؛ لأن ذات الألف لا تقبل التحريك، كقول بعض الحذاق بعد كلام:

.... فَكَأَنَّنِي * أَلِفٌ وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ

وأما الفعل المضارع فإن كان صحيحًا كيضرب فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة، نحو: لَنْ يَضْرِبَ، ويجزم بالسكون نحو: لَمْ يَضْرِبْ؛ وإن كان معتلاً، وهو: ما آخره حرف علة ألفًا أو واوًا أو ياء.

فإن كان آخره ألفًا كيخشى فيرفع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر؛

(١) سورة الأحقاف [٤٦] الآية: ٣١

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، .....

وينصب بفتحة مقدرة على الألف نحو: لَنْ يَخْشَى، فلن: حرف نفي ونصب واستقبال[1]، ويخشى: فعل مضارع منصوب بلن ونصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر؛ ويجزم بحذف آخره نحو: لَمْ يَخْشَ، فلم: حرف نفي وجزم وقلب، ويخش: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف.

وإن كان في آخره واو فيرفع بالضمة المقدرة نحو: يَدْعُو، وهو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل؛ وينصب بالفتحة الظاهرة نحو: لَنْ يَدْعُوَ، فلن: حرف نفي ونصب واستقبال، ويدعو: فعل مضارع منصوب بلن ونصبه فتحة ظاهرة في آخره؛ ويجزم بحذف آخره نحو: لَمْ يَدْعُ، فيدع: فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه حذف حرف العلة وهو الواو والضمة قبلها دليل عليها.

وإن كان في آخره ياء فيرفع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، نحو: يَرْمِي؛ وينصب بالفتحة الظاهرة نحو: لَنْ يَرْمِيَ، فيرمي: فعل مضارع منصوب بلن ونصبه فتحة ظاهرة في آخره؛ ويجزم بحذف الياء نحو: لَمْ يَرْمِ، فيرم: فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه حذف الياء.

قوله: (وأقسامه أربعة) أي أقسام الإعراب.

قوله: (رفع) بدأ به لاختصاصه بالعمدة؛ وثني بالنصب، لأن عامله يكون فعلاً، والأصل في العمل للأفعال؛ وثلث بالخفض، لاختصاصه بالأسماء وهي أشرف من الأفعال؛ وأخر الجزم، لأن رتبته التأخير. وسمي الرفع رفعًا لارتفاع الشفتين عند النطق به، ومعناه لغة: العلو والارتفاع، تقول: فُلَانٌ مَرْفُوعٌ، أي رتبته عالية. واصطلاحًا على القول بأنه لفظي: هو الضمة وما ناب عنها؛ وعلى القول بأنه معنوي: تغيير مخصوص، علامته الضمة وما ناب عنها. والرفع من ألقاب الإعراب، والضم من ألقاب البناء؛ وسمي ضمًّا لانضمام الشفتين عند النطق به.

قوله: (ونصب) معناه لغة: الاستواء والاستقامة، تقول: فلان منتصب أي مستو مستقيم. واصطلاحًا على القول بأنه لفظي: هو الفتحة وما ناب عنها؛ وعلى القول بأنه معنوي: تغيير مخصوص، علامته الفتحة وما ناب عنها. وسمي نصبًا لانتصاب الشفتين عند النطق به.

---

(١) قوله: حرف نفي ونصب واستقبال، أي فهي في نفي المستقبل كالسين وسوف في إثباته؛ وهي تفيد تأكيد النفي لا تأبيده، بدليل قوله تعالى: (فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) فكلمة اليوم تنفي التأبيد. (جامع الدروس العربية).

وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ. فَلِلأَسْمَاءِ مِنْ ذٰلِكَ: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ، وَلاَ جَزْمَ فِيهَا. وَلِلأَفْعَالِ مِنْ

والنصب من ألقاب الإعراب، والفتح من ألقاب البناء؛ وسمي فتحًا لانفتاح الشفتين عند النطق به.

قوله: (وخفض) معناه لغة: الخضوع والتذلل، واصطلاحًا على القول بأنه لفظي: هو الكسرة وما ناب عنها. وسمي خفضًا لانخفاض الشفة السفلى عند النطق به. والكسر من ألقاب البناء، وسمي كسرًا لانكسار الشفة السفلى عند النطق به، والخفض من ألقاب الإعراب.

قوله: (وجزم) معناه لغة: القطع، تقول: جزمت الحبل أي قطعته. واصطلاحًا على القول بأنه لفظي: هو السكون وما ناب عنه؛ وعلى القول بأنه معنوي: تغيير مخصوص، علامته السكون وما ناب عنه. وسمي جزمًا لانقطاع الحركة عند النطق به، وهو من ألقاب الإعراب.

ثم اعلم أن هذه الأقسام منها: ما يشترك فيه الاسم والفعل وهو: الرفع والنصب. فمثال الرفع في الاسم والفعل: زَيْدٌ يَقُومُ. فزيد: مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعه ضمة ظاهرة في آخره، ويقوم: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة في آخره؛ ومثال النصب في الاسم والفعل: إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ. وإعرابه إن: حرف توكيد ونصب، وزيدًا: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، ولن: حرف نفي ونصب واستقبال، ويقوم: فعل مضارع منصوب بفتحة ظاهرة في آخره والفاعل مستتر جواز تقديره هو عائد على زيد والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن.

ومنها: ما يختص بالأسماء، وهو الجر، نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ. فبزيد الباء: حرف جر، وزيد: مجرور بالباء، وجره كسرة ظاهرة في آخره، والجار والمجرور متعلق بمررت.

ومنها: ما يختص بالفعل، وهو الجزم، نحو: لَمْ يَقُمْ. فلم: حرف نفي وجزم وقلب، ويقم: فعل مضارع مجزوم بلم، وجزمه السكون.

وإنما اختص الاسم بالخفض، لأن الخفض ثقيل والاسم خفيف، فأعطي الثقيل للخفيف ليحصل التعادل؛ كما أنهم خصوا الفعل بالجزم، لأن الجزم خفيف والفعل ثقيل، فحصل التعادل. ولو أعطي الخفيف للخفيف وهو الجزم والاسم وأعطي الثقيل للثقيل وهو الخفض والفعل، لم يحصل تعادل على جري العادة. وحكمة خفة الاسم أن الاسم بسيط، ومعنى بساطته: أنه دال على شيء واحد وهو الذات؛ والفعل مدلوله مركب من شيئين وهو الحدث والزمن، فصار ثقيلاً.

ذٰلِكَ: الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ، وَلاَ خَفْضَ فِيهَا.

باب معرفة علامات الإعراب

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلاَمَاتٍ: الضَّمَّةُ وَالْوَاوُ وَالأَلِفُ وَالنُّونُ. .....

قوله: (فللأسماء من ذلك الخ) هذا تفصيل لما أجمله المصنف في قوله: وأقسامه أربعة: رفع ونصب وخفض وجزم. وأشار إلى أن الرفع والنصب مشترك بين الأسماء والأفعال، وأن الخفض مختص بالاسم، والجزم مختص بالفعل كما تقدم آنفًا. والفاء في قوله: فللأسماء تسمى فاء الفصيحة، لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر. وقوله: من ذلك، قد يقال اسم الإشارة عائد على متعدد وهو هنا مفرد، فكان على المصنف أن يأتي باسم الإشارة جمعًا فيقول: فللأسماء من هؤلاء؛ والعلامة الشارح عُنِيَ هذه الإفراد بقوله: فللأسماء من ذلك المذكور، فاسم الإشارة راجع للمفرد في المعنى وإن كان متعددًا في اللفظ.

باب معرفة علامات الإعراب

العلم والمعرفة مترادفان، وقيل: بينهما فرق وهو: أن المعرفة تتعلق بالجزئيات كقولك: عَرَفْتُ زَيْدًا، والبسائط كقوله: عَرَفْتُ النُّطْقَةَ؛ بخلاف العلم، فإنه يتعلق بالكليات كالإنسان والحيوان، والمركبات كقولك: زَيْدٌ قَائِمٌ.

وقد اعترض على المصنف بأنه ترجم لشيء ولم يذكره، لأنه لم يعرِّف كل واحد من هذه العلامات بتعريف، وذكر شيئًا ولم يترجم له. والجواب عن المصنف: أن التعريف كما يكون بالحد والعلامة يكون بالتقسيم، ولا شك أن المصنف عرَّف هذه العلامات بالتقسيم، حيث قسم الرفع إلى أصلي وفرعي، والنصب والخفض والسكون كذلك، فقال: للرفع أربع علامات: الأولى علامة أصلية، والثلاثة الباقية فروع.

وقدم الضمة، لأنها الأصل أي الكثير والغالب في كل مرفوع أن يرفع بالضمة؛ وثني بالواو، لأنها تنشأ عنها أي تتولد عنها إذا أشبعت؛ وثلث بالألف، لأنها أخت الواو في المد واللين؛ وختم بالنون، لأنها أجنبية فرتبتها التأخير. ولا يخفى ما في كلام المصنف من الحسن حيث بدأ بالأم، وثني بالبنت، وثلث بالأخت؛ فقدم البنات على الأخوات، وأخر الأجنبية. ومعنى كون الألف أختًا للواو أنها نظيرتها.

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاِسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، ..

وحاصل ما ذكره المصنف: أن أصل الرفع أن يكون بالضمة، فذكر الضمة وذكر فروعها وهي ثلاثة: الألف والواو والنون؛ وأن الفتحة أصل، وفروعها أربعة وهي: الألف والكسرة والياء وحذف النون؛ وأن الكسرة أصل، وفروعها اثنان وهما: الياء والفتحة؛ وأن الجزم أصل، وفروعه واحد وهو الحذف؛ فالأصل أربعة، والفرع عشرة.

قوله: (فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع) الجار والمجرور يحتمل أن يكون متعلقًا بعلامة، أو بمحذوف صفة لعلامة، تقدير الكلام: علامة كائنة في أربعة مواضع. فعلى الأول يكون ظرفًا لغوًا، وهو: ما كان عامله خاصًّا، سواء كان جائز الحذف كقولك: بِسْمِ ٱللَّهِ، أو واجب الحذف كقولك: الْيَوْمَ صُمْتُهُ، فإن عامله واجب الحذف والتقدير: صُمْتُ الْيَوْمَ صُمْتُهُ؛ وسمي لغوًا لإلغائه عن الضمير وخلوه منه. وعلى الاحتمال الثاني يكون الجار والمجرور ظرفًا مستقرًّا، لاستقرار الضمير فيه. والظرف المستقر: ما كان عامله عامًّا، ولا يكون إلا واجب الحذف، وذلك في الظرف الواقع خبرًا كقولك: زَيْدٌ عِنْدَكَ، أي مستقرًّا فحذف العامل وهو مستقرًّا فانفصل الضمير وانتقل للظرف؛ وفي الظرف الواقع صفة كقولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَكَ؛ والواقع حالاً كقولك: جَاءَ زَيْدٌ عِنْدَكَ؛ والواقع صلة كقولك: جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ. فهذه هي المواضع التي يكون الظرف فيها مستقرًّا لاستقرار الضمير فيه.

قوله: (في الاسم المفرد) وهو ما ليس مثنًى، ولا مجموعًا، ولا مُلْحَقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة أو الستة. فقوله: ما ليس مثنى، خرج المثنى كالزيدان؛ وقوله: ولا مجموعًا، خرج الجمع كالزيدون والعمرون؛ وخرج بقوله: ولا ملحقًا بهما، الملحق بالمثنى ككِلاَ وكِلْتَا، والملحق بالجمع كعشرون وبابه؛ وخرج بقوله: ولا من الأسماء الخمسة أو الستة نحو: أبوك وأخوك.

فهذا هو المفرد في باب الإعراب، وأما المفرد في باب المبتدإ والخبر فهو: ما ليس جملة ولا شبيهًا بالجملة، وأما المفرد في باب لا والمنادى فهو: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، وسواء كان مذكرًا أو مؤنثًا.

قوله: (وجمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء مفرده أي لفظ مفرده، سواء كان التغيير بالزيادة كصِنْوٌ وَصِنْوَانٌ[1]، أو بالنقص كتخمة وتخم، أو بالشكل كَأَسَدٍ وَأُسُدٍ، أو بالزيادة

(١) وفي لسان العرب: الصِّنْو: النظير والمثل، والفسيلة المتفرعة مع غيرها من أصل شجرة واحدة، والأخ الشقيق، يقال: هو صِنْوُ أخيه، وهما صِنْوَانِ، فإذا كثروا فهم صِنْوَانٌ.

وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ .....

والشكل كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ، أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كغُلَامٍ وَغِلْمَانٍ؛ فإن هذه كلها ترفع بالضمة. وسواء كان جمع التكسير مذكرًا كقولك: جَاءَتِ الزُّيُودُ، أو مؤنثًا كقولك: جَاءَتِ الْهُنُودُ؛ وسواء كان إعرابه ظاهرًا كما مثلنا، أو مقدرًا كقولك: جَاءَتِ الْأُسَارَى وَالْعُذَارَى؛ وسواء كان منصرفًا كقولك: جَاءَتْ زُيُودٌ وَهُنُودٌ، أو غير منصرف كشَيَاطِينَ وَبَسَاتِينَ.

قوله: (وجمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين، نحو: جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ وَالزَّيْنَبَاتُ وَالْفَاطِمَاتُ. مما مسماه مؤنث في اللفظ والمعنى كفاطمة، أو مؤنث في المعنى فقط كهند، أو في اللفظ فقط كطلحة.

وقوله: ما جمع، يحتمل أن تكون ما واقعة على مفرد، ويحتمل أن تكون واقعة على جمع؛ لكن ينافيه قولهم: جُمِعَ بضم الجيم وكسر الميم فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، لأن الجمع لا يجمع. ويجاب: بأنا نختار الثاني وهو: أن ما واقعة على جمع، ولا ينافيه قولهم جُمِعَ، لأن معنى جمع تحققت جمعيته.

وقوله: بألف وتاء مزيدتين، إن جعلت الباء للسببية لا يحتاج لقيد الزيادة، وإن جعلت الباء للملابسة فلا بد من قيد الزيادة. فيخرج الألف[1] الزائدة ما إذا كانت الألف أصلية كما في قُضَاة وغُزَاة، فإن أصل قضاة قضية بضم القاف وفتح الضاد والياء: تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فصار قضاة، وضَمُّوا قافها للفرق بين الجمع والمفرد كفتاة وقناة. ويخرج بالتاءِ المزيدةِ التاءُ الأصليةُ كتاء بيت وأبيات وميت وأموات، فإن التاء فيهما أصلية فلا يقال له جمع مؤنث سالم. قال الله تعالى: ﴿ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ﴾[2] بنصبه بالفتحة الظاهرة.

وقوله: المؤنث، ليس قيدًا، ومثله: ما لو كان مسماه مذكرًا كاصطبل واصطبلات، وحمام وحمامات. وقوله: السالم، ليس بقيد أيضًا، ومثله: ما تغير مفرده كسجدة وسجدات وبيقة وبيقات.

قوله: (والفعل المضارع) فإنه يرفع بالضمة، سواء كانت الضمة ظاهرة كيَضْرِبُ، أو

(١) كذا في النسخ المطبوعة، ولعله: بالألف. كما يأتي مثله بعده في قوله: ويخرج بالتاء المزيدة الخ.

(٢) سورة البقرة [٢] الآية: ٢٨

الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ. وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ

مقدرة كيَخْشَى. قوله: (الذي لم يتصل بآخره شيء) أي من نُونَي التوكيد الثقيلة والخفيفة، ومن نون النسوة، أو ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة.

فإن اتصلت به نون النسوة بُنِيَ على السكون، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾[1] الواو: للاستئناف البياني، والوالدات: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، ويرضعن: فعل مضارع مبني على السكون في محل رفع لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة: فاعل مبني على الفتح في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدإ. ومثال ما إذا اتصل به نون التوكيد الثقيلة كقوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ فاللام: موطئة للقسم، ويسجنن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد الثقيلة: حرف لا محل له من الإعراب، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازًا تقديره هو عائد على يوسف. ومثال ما إذا اتصل به نون التوكيد الخفيفة كقوله تعالى: ﴿ وَلَيَكُونَنْ ﴾ وإعرابه كما مر. ومثال ما إذا اتصل به ألف الاثنين كقولك: يَضْرِبَانِ، فيضربان: فعل مضارع مرفوع، ورفعه بثبوت النون، والألف فاعل. ومثال ما إذا اتصل به واو الجمع كيَضْرِبُونَ، فيضربون: فعل مضارع مرفوع بالنون الثابتة، والواو فاعل. ومثال ما إذا اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة نحو: تَضْرِبِينَ، فتضربين: فعل مضارع مرفوع، ورفعه ثبوت النون، والياء فاعل.

قوله: (وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين الخ) لا فرق بين أن تكون الواو ظاهرة كجَاءَ الزَّيْدُونَ، أو مقدرة كقولك: جَاءَ مُسْلِمِيَّ. فإن أصله: مسلمون لي، حذفت اللام للتخفيف والنون للإضافة فصار: مسلموي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار: مسلمي بضم الميم الثانية، ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار: مسلمي. وهو فاعل مرفوع ورفعه الواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضم، ومسلمي: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

قوله: (في جمع المذكر السالم) أي سواء كان عَلَمًا كالزيدون، أو صفة كمسلمون ومذنبون. ويشترط في العلم: أن يكون لمذكر، عاقل، خال من تاء التأنيث، ومن التركيب، ومن الإعراب بحرفين.

(١) سورة البقرة [٢] الآية: ٢٣٣

السَّالِمِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: .....

فخرج بقوله: علمًا، ما كان غير علم كرجل، فلا يجمع جمع تصحيح ما لم يصغر، فإن صغر جاز جمعه كرُجَيْلُونَ؛ وخرج بقوله: مذكرًا، ما كان علمًا لمؤنث كزينب، فلا يقال: زينبون؛ وخرج بقوله: لعاقل، ما كان علمًا على غير عاقل كلاَحِقٍ فلا يقال: لاَحِقُونَ[1] فإنه علم على الفرس؛ وخرج بقوله: خال من تاء التأنيث، ما كان فيه تاء التأنيث كطلحة، فلا يقال فيه: طلحتون؛ وخرج بقوله: ومن التركيب، ما كان مركبًا كبَعْلَبَكَّ[2]، فلا يقال فيه: بعلبكون؛ وخرج بقوله من الإعراب بحرفين، المثنى والجمع، فإنه لا يجمع ثانيًا.

والصفة يشترط فيها: أن تكون صفة لمذكر، عاقل، خال من تاء التأنيث، ليست من باب أَفْعَلُ فَعْلاَءُ، ولا فَعْلاَنُ فُعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.

فخرج بقوله: صفة لمذكر، ما كان صفة لمؤنث كحائض، فلا يقال: حائضون؛ وخرج بقوله: عاقل، ما كان صفة لغير عاقل كسَابِقٍ صفة للفرس، فلا يقال فيه: سابقون؛ وخرج بقوله: خال من تاء التأنيث كعَلاَّمَةٍ، فلا يقال فيه: علامتون؛ وخرج بقوله: ليس من باب أفعل فعلاء، ما كان كذلك فلا يقال في جمع أحمر: أَحْمَرُونَ؛ وخرج بقوله: ولا من باب فعلان فعلى، ما كان كذلك كسكران، فلا يقال: سَكْرَانُونَ؛ وخرج بقوله: يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح، فلا يقال: جَرِيحُونَ وصَبُورُونَ.

قوله: (وفي الأسماء الخمسة) أي ترفع بالواو أي بشروط أربعة: الأول: أن تكون مفردة، الثاني: أن تكون مُكَبَّرَة، الثالث: أن تكون مضافة، الرابع: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم.

فخرج بالأول: ما لو كانت مثناة، فإنها تعرب إعراب المثنى كجَاءَ أَبَوَانِ، فجاء: فعل ماض، وأبوان: فاعلي مرفوع، ورفعه الألف نيابة عن الضمة، لأنه مثنى، والنون: عوض عن

---

(١) وفي النسخ المطبوعة: لا حقوق، وهو تحريف.

(٢) قوله: بَعَلْبَكَّ: اسم بلد، وهما اسمان جُعِلاَ اسمًا واحدًا فأُعطيا إعرابًا واحدًا وهو النصب، يقال: دخلتُ بَعَلْبَكَّ، ومررت ببَعَلْبَكَّ، وهذه بَعَلْبَكَّ، ومثله: حَضْرَمَوْت ومَعْدِيكَرِبَ؛ والنسبة إليه: بَعْلِيٌّ، وإن شئت: بَكِّيٌّ. كذا في لسان العرب. وفي جامع الدروس العربية: وجزؤه الثاني إن لم يكن كلمة "وَيْهِ" فإنه يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي.

أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ .....

التنوين في الاسم المفرد؛ وخرج: ما لو كانت مجموعة جمع تكسير، فإنها ترفع بالضمة كجَاءَ آبَاؤُكَ، فآباء: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة؛ وخرج: ما لو كانت مجموعة جمع تصحيح كجَاءَ أَبُونَ، فأبون: فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

وخرج بقوله: أن تكون مكبرة، ما لو كانت مصغرة، فإنها تعرب بالحركات الظاهرة كقولك: جَاءَ أُبَيُّكَ، فأبي: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة؛ ورَأَيْتُ أُبَيَّكَ، فأبيك: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة؛ ومَرَرْتُ بِأُبَيِّكَ، فأبيك: مجرور بالباء وجره كسرة في آخره؛ وأُبَيٌّ في الأمثلة الثلاثة مضاف، والكاف مضاف إليه في محل جر. وخرج بقوله: أن تكون مضافة، ما إذا كانت غير مضافة، فإنها تعرب بالحركات الظاهرة كقولك: جَاءَ أَبٌ، ورَأَيْتُ أَبًا، ومَرَرْتُ بِأَبٍ؛ وخرج بقوله: أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، ما لو أضيفت إلى ياء المتكلم، فإنها تعرب بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم كقولك: جَاءَ أَبِي، فأبي: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وأب: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه في محل جر.

ويشترط في فوك: أن تنفصل منه الميم، فإن لم تنفصل منه الميم أعرب بالحركات الظاهرة كقولك: هٰذَا فَمٌ، ورَأَيْتُ فَمًا، ونَظَرْتُ إِلَى فَمٍ.

ويشترط في ذو: أن تكون مضافة إلى اسم جنس ظاهر، فلا تضاف إلى مضمر إلا شذوذًا، كقول الشاعر:

* إِنَّمَا يَعْرِفُ الْفَضْلَ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ *

فإضافة الشاعر إلى المضمر وهو الهاء وهو شاذ من وجهين: الأول: جمعيته، والثاني: الإضافة إلى الضمير.

وترك المصنف الهن تبعًا للفراء والزجاجي، فإن إعرابه بالحروف لغة قليلة؛ وخالف سيبويه فأثبت الهن[1].

(١) وفي شرح شذور الذهب لابن هشام: وأما الهَنُ فإذا استعمل مفردًا نَقَص، وإذا أضيف بقي في اللغة الفصحى على نقصه؛ تقول: هٰذَا هَنٌ، وَهٰذَا هَنُكَ. فيكون في الإفراد والإضافة على حدٍّ سواء. ومن العرب من يستعمله تامًّا في ←

وَأَمَّا ٱلأَلِفُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ ٱلأَسْمَاءِ خَاصَّةً. .....

قوله: (وأما الألف فتكون علامة للرفع) أي سواء كانت ظاهرة كما في جَاءَ الزَّيْدَانِ، أو مقدرة كقولك: جَاءَ عَبْدَ ٱللَّهِ، فإن عبد: فاعل مرفوع بالألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وعبد: مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه. والمحذوف لعلة كالثابت، لأن أصله: عَبْدَانِ لِلَّهِ، فحذفت النون للإضافة واللام للتخفيف فصار: عَبْدَا ٱللَّهِ، فالتقى ساكنان وهما الألف واللام فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار: عَبْدَ ٱللَّهِ، ومنه المثال المشهور في قوله:

لَقَدْ طَافَ عَبْدَ ٱللَّهِ بِي الْبَيْتَ سَبْعًا * وَحَجَّ مِنَى النَّاسُ الْكِرَامُ الْأَفَاضِلُ

وإعرابه: اللام: موطئة للقسم، وقد: حرف تحقيق، وطاف: فعل ماض، وعبد: فاعل مرفوع ورفعه الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين نيابة عن الضمة لأنه مثنى، لأن أصله: عبدان لله فحذفت النون للإضافة واللام للتخفيف فصار: عبدا الله، فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار: عبد الله. وبي البيت، الباء: حرف جر، والياء في محل جر والمجرور متعلق بطاف، والبيت: مفعول لطاف، وسبعًا: تمييز منصوب بفتحة ظاهرة في آخره. وحج الواو: حرف عطف، وحج: معطوف على طاف مبني على الفتح، ومنى: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف، والناس: فاعل مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، والكرام: صفة للناس مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، والأفاضل: صفة ثانية للناس بضمة ظاهرة.

قوله: (تثنية) مصدر بمعنى: المثنى، فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول. وضابط المثنى: كل اسم ناب عن اثنين، وأغنى عن المتعاطفين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه.

فقولنا: كل اسم ناب عن اثنين، يشمل المثنى حقيقة كالزيدان والعمران، والملحق به كالشمسان والقمران. وقولنا: بزيادة في آخره، وهي الألف والنون. وقولنا: صالح للتجريد، خرج به كِلاَ وكِلْتَا وَٱثْنَانِ وَٱثْنَتَانِ، إذ لم يسمع كل ولا كلت، وقولنا: وعطف مثله عليه، يخرج به شمسان فإنه ملحق بالمثنى.

← حالة الإضافة، فيقول: هٰذَا هَنُوكَ، وَرَأَيْتُ هَنَاكَ، وَمَرَرْتُ بِهَنِيكَ. وهي لغة قليلة، ولقلتها لم يَطَّلع عليها الفرَّاء ولا أبوالقاسم الزجَّاجي، فَادَّعيَا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة. انتهى. والْهَنُ: الشيء، وهو كناية عن الشيء يستقبح ذكره.

.....

ثم اعلم أنه يشترط في المثنى شروط ثمانية:

الأول: أن يكون معربًا، فخرج بذلك المبني كسيبويه، فلا يقال: سيبويهان؛ وأما قولهم: ذان واللذان، فهو على صورة المثنى وليس مثنى حقيقة.

والشرط الثاني: أن يكون مفردًا، فخرج بذلك المثنى والمجموع، فلا يثنيان.

الشرط الثالث: أن يكون مُنَكَّرًا، فخرج المعرفة كزيد إذا كان باقيًا على علميته، فلا يثنى إلا إذا قصد تنكيره.

الشرط الرابع: أن يكون غير مُرَكَّبٍ، فخرج بعلبك، فلا يقال: بعلبكان.

الشرط الخامس: أن يكون موافقًا في اللفظ، فخرج بذلك: الْبَكْرَانِ تثنية أبي بكر وعمر.

الشرط السادس: أن يكون موافقًا في المعنى، فخرج بذلك: الْعُمَرَانِ تثنية عمرو وعمر.

الشرط السابع: أن يكون له مماثل، فخرج بذلك الشمسان.

الشرط الثامن: أن لا يغني عنه غيره، فخرج بذلك سواء، فإنها لا تثنى فلا يقال: سواءان استغناء بتثنية سي فإنهم قالوا: سِيَّانِ.

ومما يلحق بالمثنى كِلاَ وكِلْتَا، لكن بشرط إضافتهما إلى الضمير، تقول: جَاءَ الرَّجُلاَنِ كِلاَهُمَا. فكلاهما: توكيد للرجلان مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه يلحق بالمثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وكلا: مضاف، والهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، والميم: حرف عماد، والألف: حرف دال على التثنية.

وأما إذا أضيف إلى اسم ظاهر، فإنه يكون مقصورًا فيعرب بحركات مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ومثاله: جَاءَنِي الرَّجُلَيْنِ. جاء: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء: مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وكلا: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وكلا: مضاف، والرجلين: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. ومثله: رَأَيْتُ كِلاَ الرَّجُلَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِكِلاَ الرَّجُلَيْنِ.

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ.

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ وَالْأَلِفُ وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَحَذْفُ النُّونِ. فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: .....

قوله: (وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة) فمثال ما اتصل به ضمير التثنية: تَضْرِبَانِ وَيَضْرِبَانِ؛ فيضربان: فعل مضارع مرفوع، ورفعه النون الثابتة، والألف فاعل. ومثال ما إذا اتصل به ضمير جمع نحو: يَضْرِبُونَ وَتَضْرِبُونَ؛ فيضربون: فعل مضارع مرفوع بالنون الثابتة، والواو فاعل. ومثال ما إذا اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة كقولك: تَضْرِبِينَ يَا هِنْدُ؛ فتضربين: فعل مضارع مرفوع بالنون الثابتة، والياء فاعل.

ثم اعلم أن ألف المثنى تارة تكون اسمًا كما في الأمثلة المتقدمة، وتارة تكون حرفًا كما في الزيدان والهندان؛ وكذلك واو الجماعة: تارة تكون اسمًا كما في الأمثلة المتقدمة، وتارة تكون حرفًا كما في الزيدون والمسلمون.

قوله: (وللنصب خمس علامات) لما تكلم المصنف على علامات الرفع وما يتعلق بها، أخذ يتكلم على علامات النصب؛ وقدم علامات الرفع على علامات النصب، لأن الرفع مختص بالعمد [1] والنصب مختص بالفُضُلات. قوله: (الفتحة) قدمها لأنها الأصل؛ وثني بالألف، لأنها تنشأ عنهما إذا أشبعت؛ وثلث بالكسرة، لأنها تنوب عنها في جمع المؤنث السالم، كما أن الفتحة تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف؛ وربَّع بالياء، لأنها تنوب عن الكسرة في جمع المذكر السالم وفي المثنى؛ وختم بحذف النون، لبُعْد المشابهة.

قوله: (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع الخ) الفاء للفصيحة، لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، كأن قائلاً قال له: يا مصنف، أنت ذكرت علامات النصب، فما مواضعها؟ فقال له: إن أردت معرفة ذلك، فأما الفتحة... الخ.

---

(١) قوله: العُمُد جمع عُمْدة، والعمدة: ما لا يستغنى عنه كالفاعل؛ والفُضْلة خلاف العمدة، وهي: ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به. فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر كقولك في ضربت زيدًا: ضَرَبْتُ، بحذف المفعول به؛ فإن ضر حذف الفضلة لم يجز حذفها، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال: من ضربتَ؟ فتقول: زَيْدًا، أو تقول: ضَرَبْتُ زَيْدًا؛ أو وقع محصورًا نحو: مَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْدًا، فلا يجوز حذف زيدًا في الموضعين. (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بتصرف).

فِي الاِسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ. وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ نَحْوُ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ. وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ. وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ .....

قوله: (في الاسم المفرد) سواء كان إعرابه ظاهرًا كرَأَيْتُ زَيْدًا، أو مقدرًا كرَأَيْتُ الْفَتَى؛ وسواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، وسواء كان المؤنث إعرابه ظاهر كهند، أو مقدَّر كحُبْلَى، وتقدم تعريفه.

قوله: (وجمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء مفرده. سواء كان التغير بالزيادة أو بالنقص أو بتغيير الشكل ونحو: ذلك كما تقدم من الأمثلة؛ وسواء كان الإعراب فيه ظاهرًا كما في رَأَيْتُ الرِّجَالَ، أو مقدرًا كرَأَيْتُ الْأُسَارَى؛ وسواء كان لمذكر كما مثل، أو مؤنث كرأيت الهنود.

قوله: (الفعل المضارع) يعني أنه ينصب بالفتحة بشرطين: إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء من نحو: نون التوكيد نون الإناث؛ وأما إذا لم يدخل عليه ناصب فإنه يرفع بالضمة، أو اتصل بآخره شيء ودخل عليه ناصب فإنه يكون منصوبًا بحذف النون، كما في قولك: لَنْ[1] يَضْرِبَا. فلن: حرف نفي ونصب واستقبال، ويضربا: فعل مضارع منصوب بلن ونصبه حذف النون، والألف فاعل؛ ومثله: لَنْ تَضْرِبُوا، وَلَنْ تَضْرِبِي.

قوله: (وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة) لكن بالشروط السابقة من كونها مفردة، مكبرة، مضافة، وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، وتقدم محترزاتها.

قوله: (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم) وهو: ما جمع بألف وتاء مزيدتين، نحو: خَلَقَ اللَّهُ السَّمٰوَاتِ. وإعرابه: خلق: فعل ماض، والله: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والسموات: مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة، لأنه جمع مؤنث سالم. فحُمِل نصبه على جره قياسًا على أصله وهو جمع المذكر السالم، فإنهم حملوا نصبه على جره بالياء، ليلتحق الفرع وهو جمع المؤنث السالم بأصله وهو جمع المذكر السالم.

قوله: (وأما الياء فتكون علامة للنصب في التثنية) يعني المثنى، فهو من إطلاق المصدر

---

(١) وفي النسخ المطبوعة: أن.

وَالْجَمْعِ. وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلاَمَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

وَلِلْخَفْضِ ثَلاَثُ عَلاَمَاتٍ: الْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَالْفَتْحَةُ. فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلاَثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاِسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ. .....

وإرادة اسم المفعول. ومثاله: رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ. فهو منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، فحمل النصب على الجر. قوله: (والجمع) ومثاله: رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ. فالزيدين: مفعول به منصوب، ونصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، لأنه جمع مذكر سالم، فحملوا نصبه على جره.

قوله: (وأما حذف النون فيكون علامة للنصب الخ) أي في الفعل المضارع إذا اتصل به ألف اثنين، نحو: لَنْ يَضْرِبَا، فيضربا: فعل مضارع منصوب بحذف النون؛ أو اتصل به واو الجماعة، نحو: لَنْ يَضْرِبُوا، فيضربوا: فعل مضارع منصوب بحذف النون؛ أو اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة نحو: لَنْ تَضْرِبِي. قوله: (بثبات النون) أي بالنون الثابتة، فهو من إضافة الصفة للموصوف.

قوله: (وللخفض ثلاث علامات الكسرة) بدأ بها، لأنها الأصل أي الكثير والغالب في كل مجرور أن يجر بالكسرة؛ وثنى بالياء، لأنها تنوب عنها؛ وثلث بالفتحة، لأنها تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف.

قوله: (في الاسم المفرد) سواء كان مؤنثًا أو مذكرًا، وسواء كان جره ظاهرًا أو مقدرًا، وسواء كان التقدير للتعذر أو للثقل.

قوله: (وجمع التكسير) سواء كان ظاهر الإعراب كمررت بالرجال، أو مقدر الإعراب كمررت بالأسارى؛ وسواء كان مذكرًا كما في المثالين، أو مؤنثًا كمررت بالهنود والعذارى.

قوله: (وجمع المؤنث السالم) أي يجر بالكسرة على الأصل، نحو: مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ. ولم يقل: جمع المؤنث السالم المنصرف، كما قال في الاسم المفرد المنصرف وجمع التكسير المنصرف، لأن جمع المؤنث السالم لا يكون إلا منصرفًا، ما لم يكن علمًا: فإن كان علمًا جاز فيه الصرف وعدمه، فيجر بالكسرة مع التنوين نحو: مَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ، أو بدون تنوين نحو: مَرَرْتُ بِهِنْدَاتِ، أو يجر بالفتحة مع منع الصرف؛ ففيه ثلاثة أعاريب.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلاَثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَالتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ. وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلْخَفْضِ فِي الاِسْمِ الَّذِي لاَ يَنْصَرِفُ.

قوله: (وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الأسماء الخمسة) نحو: مَرَرْتُ بِأَبِيكَ وَأَخِيكَ. فأبيك وأخيك: مجروران بالباء، وجرهما الياء لأنهما من الأسماء الخمسة؛ وقس على هذا ما أشبهه.

قوله: (وفي التثنية) نحو: مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ. فالزيدين: مجرور بالباء، وجره الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، لأنه مثنى.

قوله: (والجمع) نحو: مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ. فالزيدين: مجرور بالباء، وجره الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، لأنه جمع مذكر سالم. والفرق بين المثنى والجمع: أن نون المثنى مكسورة، ونون الجمع مفتوحة. وقد تفتح نون المثنى على قلة كما في قول الشاعر:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً * فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

والشاهد في أحوذيين[1]، وقد تكسر نون الجمع شذوذًا كما في قول الشاعر:

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ * بكسر النون[2].

قوله: (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف) وهو: كل اسم أشبه الفعل في علتين فرعيتين، ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى. كأحمد، فإنه أشبه الفعل في علتين فرعيتين ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى، فالراجعة إلى اللفظ: وزن الفعل، والراجعة إلى المعنى: العلمية. وذلك لأن الفعل فيه علتان فرعيتان إحداهما

---

(١) قوله: الأحوذيان: مثنى أحوذي، وهو: الخفيف السريع، وأراد به هنا: جناح القطاة، يصفها بالسرعة والخفة؛ واستقلت: ارتفعت وطارت في الهواء؛ والعشيّة: ما بين الزوال إلى المغرب؛ وهي: ضمير غائبة تعود إلى القطاة على تقدير مضافين، وأصل الكلام: فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب.

(٢) وصدر البيت:

* وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي *

قال الأشموني: والصحيح أنه لا يطرد، بل يقتصر فيه على السماع؛ وفي لسان العرب: فليست النون فيه حرف إعراب ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم، وإنما هي حركة لالتقاء الساكنين إذا التقيا ولم تفتح كما تفتح نون الجمع، لأن الشاعر اضطُرَّ إلى ذلك لئلا تختلف حركة حرف الروي في سائر الأبيات، ألا ترى أن فيها:

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي * وَنَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّئُونِ

وَلِلْجَزْمِ عَلاَمَتَانِ: السُّكُونُ وَالْحَذْفُ. .....

ترجع إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى. فالعلة الراجعة إلى اللفظ اشتقاقه كضرب، فإنه مشتق من الضرب، والمشتق فرع عن المشتق منه؛ والعلة الراجعة إلى المعنى هي: احتياجه إلى الفاعل. وإذا وجد في الاسم هاتان العلتان فقد أشبه الفعل فيمنع من الصرف.

ثم اعلم أن موانع الصرف تسعة، جمعها بعضهم بقوله:

اَجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ * رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

فالعلمية تمنع مع ستة: مع وزن الفعل[1] كأحمد ويشكر ويزيد؛ ومع التأنيث اللفظي كما في طلحة، أو المعنوي كزينب، أو هما معًا كفاطمة وعائشة؛ ومع العجمة[2] كإبراهيم وإسماعيل؛ ومع زيادة الألف والنون كعثمان؛ ومع التركيب[3] كبعلبك؛ ومع العدل التقديري كعمر. والوصف يمنع مع ثلاثة: وزن الفعل كأحمر وأشقر وأصفر وأخضر؛ ومع زيادة الألف والنون كما في سكران؛ ومع العدل التحقيقي كمثنى وثلاث ورباع.

وكذلك إذا وجد في الاسم علة تقوم مقام العلتين، كما في صيغة منتهى الجموع وهو: كل اسم بعد ألف تكسيره حرفان، سواء كان في أوله الميم كمساجد، أو لا كصوامع؛ أو بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، سواء كان في أوله الميم كمصابيح، أو لا كقناديل وشياطين وعفاريت؛ وكذلك ما فيه ألف التأنيث الممدودة، وهو: كل ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة، وألف التأنيث المقصورة هي: كل ألف مقصور ما قبلها.

قوله: (وللجزم علامتان) لما تكلم المصنف على الخفض، شرع يتكلم على الجزم. ومعناه لغة: القطع، تقول: جَزَمَ فُلاَنٌ الْحَبْلَ، أي قطعه. واصطلاحًا على القول بأن الإعراب لفظي هو: السكون، وما ناب عنه؛ وعلى القول بأنه معنوي: تغيير مخصوص، علامته السكون وما ناب عنه. قوله: (السكون والحذف) بدل من قوله: علامتان، أو خبر لمبتدإ محذوف، أو مفعول لفعل محذوف.

---

(١) قوله: مع وزن الفعل، وحقيقة: أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل، وهو مشارك للفعل في وزنه، كما في المثال.

(٢) قوله: ومع العجمة، أي وهي أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة محمد ﷺ وصالح وشعيب وهود صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. ويشترط لاعتبار العجمة أمران: أحدهما: أن تكون الكلمة علما في لغة العجم كما مثلنا، والثاني: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف، فلهذا انصرف نوح ولوط.

(٣) قوله: ومع التركيب، أي التركيب المزجي الذي لم يختم بوَيْهِ، كبعلبك وحضرموت ومعديكرب.

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلاَمَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ. وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلاَمَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ وَفِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

فصل

قوله: (فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو: ما ليس في آخره واو أو ياء أو ألف، كيضرب ويأكل ويشرب، فإنه يجزم بالسكون إذا دخل عليه جازم نحو: لَمْ يَضْرِبْ وَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ، فيضرب ويأكل ويشرب كل منها مجزوم بلم، وجزمه السكون.

قوله: (وأما الحذف فيكون علامة للجزم في موضعين في الفعل المضارع المعتل الآخر) بأن كان في آخره واو كيدعو، فإنه يجزم بحذف الواو نحو: لَمْ يَدْعُ. فيدع: فعل مضارع مجزوم بلم، وجزمه حذف الواو؛ أو كان في آخره ألف كيخشى نحو: لَمْ يَخْشَ. فيخش: فعل مضارع مجزوم بلم، وجزمه حذف الألف؛ أو كان في آخر ياء كيرمي تقول: لَمْ يَرْمِ. فيرم: فعل مضارع مجزوم بلم، وجزمه حذف الياء. قوله: (وفي الأفعال التي رفعها بثبات النون) نحو: لَمْ يَفْعَلاَ، وَلَمْ تَفْعَلُوا، وَلَمْ تَفْعَلِي[1]. فيفعلا ويفعلوا وتفعلي كل منها مجزوم بحذف النون.

فصل المعربات قسمان

يحتمل أن يكون فصل: خبرًا لمبتدإ محذوف تقديره: هذا، الهاء: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبني على السكون مبتدأ، وفصل: خبر؛ ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره: فصل هذا محله؛ ويحتمل أن يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره: أقرأ فصل، على لغة ربيعة لأنهم يرسمون المنصوب بصورتي المرفوع والمجرور كما تقدم في باب الإعراب.

وإنما ذكر المصنف هذا الفصل تمرينًا وتسهيلاً على المبتدي، جريًا على عادة المتقدمين من أنهم يذكرون الشيء أولاً، مفصلاً ثم يذكرونه مجملاً؛ بخلاف المتأخرين فإنهم يذكرون الشيء أولاً مجملاً، ثم يذكرونه مفصلاً، وهذا أوقع في النفس. ولا يخفى أن المصنف جرى هنا على عادة المتقدمين، وسيأتي أنه جرى على عادة المتأخرين في باب المرفوع، لأنه ذكر المرفوعات إجمالاً ثم ذكرها تفصيلاً، فلله دره حيث شرب من الكأسين.

---

(١) وهي المشهورة بالأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة.

الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ. فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الاِسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ. .....

فإن قلت: إن قول المصنف: فصل، نكرة، ولا يجوز الابتداء بالنكرة كما قال ابن مالك، فكيف صح جعله مبتدأ؟ والجواب: أنا لا نسلم أن فصل نكرة، لما قرره المحققون من أن أسماء التراجم وأسماء الكتب من حيز علم الجنس، فصح الابتداء به.

قوله: (المعربات قسمان) إن قلت: فيه الإخبار بالمثنى عن الجمع، فلا يكون فيه تطابق، لأنهم شرطوا في الخبر أن يكون مطابقًا للمبتدإ إفرادًا وتثنية وجمعًا. أجيب بجوابين؛ الأول: أن ال للجنس، وال الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية. والجواب الثاني: أن فيه تقدير مضاف، والتقدير: المعربات ذوات قسمين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، فارتفع ارتفاعه.

قوله: (قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف) والحركات هي الحركات الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة، والحروف هي حروف العلة الثلاثة: الواو والألف والياء والنون في الأفعال الخمسة. وقدم المعرب بالحركات على المعرب بالحروف، لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع، والأصل مقدم على الفرع.

قوله: (فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع) نوع من الأفعال، وثلاثة من الأسماء.

فأما الأول من الأسماء فالاسم المفرد، وتقدم أنه: ما ليس مثنى ولا مجموعًا ولا ملحقًا بهما ولا من الأسماء الخمسة. ويعرب بالحركات مطلقًا، سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، مصروفًا كبكر وخالد، أو ممنوعًا من الصرف كأحمد وعثمان وعمر وفاطمة وزينب وطلحة؛ وسواء كان إعرابه ظاهرًا أو مقدرًا؛ وسواء كان مقدرًا للتعذر كالفتى، أو للثقل كالداعي والقاضي.

الثاني من الأسماء: جمع التكسير. سواء كان إعرابه ظاهرًا نحو: جَاءَ الرِّجَالُ، أو مقدرًا كالأسارى والعذارى؛ وسواء كان لمذكر أو لمؤنث.

الثالث من الأسماء: جمع المؤنث السالم، نحو: جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ، وَرَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ.

والنوع الذي من الأفعال هو: الفعل المضارع وهو رابع الأنواع، فإنه يرفع بالضمة نحو: يَضْرِبُ، وينصب بالفتحة نحو: لَنْ يَضْرِبَ، ويجزم بالسكون نحو: لَمْ يَضْرِبْ.

وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ. وَخَرَجَ عَنْ ذٰلِكَ ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ، وَالاِسْمُ الَّذِي لاَ يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الآخِرُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ.

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ .....

قوله: (وكلها ترفع بالضمة) نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَرِجَالٌ وَمُسْلِمَاتٌ، وَيَضْرِبُ زَيْدٌ عَمْرًا؛ وتنصب بالفتحة نحو: لَنْ يَضْرِبَ عَمْرٌو زَيْدًا وَرِجَالاً؛ وتخفض بالكسرة نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَرِجَالٍ وَمُسْلِمَاتٍ. قوله: (وتجزم بالسكون) هذا بالنسبة للفعل المضارع، فإنه يجزم بالسكون نحو: لَمْ يَضْرِبْ، لما تقدم لك من أن الجزم مختص بالفعل، والجر مختص بالأسماء.

قوله: (وخرج عن ذلك) أي ذلك الأصل (ثلاثة أشياء):

الأول: جمع المؤنث السالم فإنه ينصب بالكسرة، وكان القياس فيه أن ينصب بالفتحة، لكن خرج عن الأصل حملاً على أصله الذي هو جمع المذكر السالم، فإنهم حملوا نصبه على جره؛ وإنما فعل النحاة هذا الحمل، لئلا يلزم مزية الفرع وهو جمع المؤنث على أصله وهو جمع المذكر

والثاني: مما خرج عن الأصل الاسم الذي لا ينصرف، وكان قياسه أن يخفض بالكسرة، لكنه لما شابه الفعل فيما تقدم خرج عن أصله

والثالث: مما خرج عن الأصل الفعل المضارع المعتل الآخر فإنه يجزم بحذف آخره، وكان الأصل أن يجزم بالسكون؛ ونكتته[1] كما قال بعض الحذاق: أنه كالدواء المسهل القاطع إذا دخل على الجسم: إن وجد فضلة أزالها، وإن لم يجد فضلة قطع من الجسم؛ فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل المضارع ورأى حركة أزالها، فإذا وجد حرف العلة أزاله، ولا يخفى أن حرف العلة من ذات الكلمة؛ وهذه نكتة، والنكات لا تتزاحم.

قوله: (والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع: التثنية) بمعنى المثنى، فإنه يرفع بالألف، نحو: جَاءَ الزَّيْدَانِ، فالزيدان: فاعل بجاء مرفوع بالألف نيابة عن الضمة؛ وينصب بالياء، نحو:

---

(١) النكتة: العلامة الخفية، والفكرة اللطيفة المؤثرة في النفس، والمسألة العلمية الدقيقة يُتَوَصَّل إليها بدقة وإنعام فكر. وجمعها: نُكَتٌ ونِكاتٌ.

وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلاَنِ وَتَفْعَلاَنِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ. فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ، وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ، وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ، وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا.

باب الأفعال

رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ؛ ويجر بالياء نحو: مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ؛ وبعضهم يلزمه الألف في الأحوال الثلاثة كما في قوله ﷺ: «لاَ وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ».

قوله: (وجمع المذكر السالم) وهو: ما جمع بواو ونون في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالتي الجر والنصب. فحالة الرفع كجَاءَ الزَّيْدُونَ، والنصب كرَأَيْتُ الزَّيْدِينَ، والجر كمَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ. ومثل ما جمع بواو ونون أو ياء ونون ما ألحق به من أسماء الجموع كعَالَمُونَ، وجمع التكسير كأَرَضُونَ وسِنُونَ، وما سمي به من هذا الجمع كعِلِّيُّونَ اسم لأعلى مكان في الجنة؛ وألحق به أيضًا ما لم يستوف شروط الجمع كأَهْلُونَ.

قوله: (وأما الأسماء الخمسة) أي مما يعرب بالحروف كجَاءَ أَبُوكَ في حالة الرفع، ورَأَيْتُ أَبَاكَ في حالة النصب، ومَرَرْتُ بِأَبِيكَ في حالة الجر؛ لكن لا تعرب هذا الإعراب إلا بالشروط السابقة.

قوله: (وأما الأفعال الخمسة) الأولى للمصنف أن يقول: الأمثلة الخمسة، لأنها ليست أفعالاً بأعيانها وإنما هي أوزان. وضابطها: كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مؤنثة مخاطبة نحو: يَفْعَلاَنِ وتَفْعَلاَنِ ويَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلِينَ، فكل منها فعل مضارع مرفوع بالنون الثابتة.

باب الأفعال

يعني الاصطلاحية، فخرج بذلك الأفعال اللغوية التي هي مطلق الحدث، فإنها لا تنحصر. والأفعال جمع فعل، ومعناه اصطلاحًا: كلمة دلت على معنى في نفسها، واقترنت بأحد الأزمنة

ٱلْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ وَمُضَارِعٌ وَأَمْرٌ، نَحْوُ: ضَرَبَ وَيَضْرِبُ وَٱضْرِبْ. فَٱلْمَاضِي مَفْتُوحُ ٱلْآخِرِ أَبَدًا، .....

الثلاثة وضعًا. قوله: (ثلاثة) والدليل على ذلك الاستقراء وقوله تعالى: ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ (١) والمراد بما بين الأيدي: المستقبل، وما خلفنا: الماضي، وما بين ذلك: الحال؛ وقول زهير الشاعر:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ ٱلْيَوْمِ وَٱلْأَمْسِ قَبْلَهُ * وَلٰكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي

قوله: (ماض) أصله: مَاضِيٌ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان، حذفت الياء لالتقاء الساكنين. ومعنى مضيه: أنه وقع وانقطع. وعلامته: أن يقبل تاء التأنيث الساكنة كضرب وقام تقول: ضَرَبَتْ وقَامَتْ.

قوله: (ومضارع) سمي مضارِعًا من المضارَعة وهي: المشابهة، لمشابهته الاسم في الحركات والسكنات وقبول لام الابتداء. كضارب، فإن أوله مفتوح، وثانيه ساكن، وثالثه مكسور؛ فكذلك المضارع كيضرب، فإن الياء مفتوحة، والضاد ساكنة، والراء مكسورة. وتدخل عليه لام الابتداء كقولك: إِنَّ زَيْدًا لَيَضْرِبُ، كما تقول: إِنَّ زَيْدًا لَضَارِبٌ. والمضارع ما دل على حدث مقترن بأحد زَمَانَيِ الحال والاستقبال؛ وقَبِلَ لم نحو: لَمْ يَضْرِبْ.

قوله: (وأمر) وهو ما دل على الطلب، وقَبِلَ ياء المؤنثة المخاطبة، كاضْرِبْ فإنه قبل ياء المؤنثة المخاطبة نحو: اُضْرِبِي.

قوله: (فالماضي مفتوح الآخر أبدًا) لما ذكر المصنف حقائق الأفعال، شرع يبين أحكامها بقوله: فالماضي الخ. وقوله: مفتوح الآخر أبدًا، أي سواء كان الفعل ثلاثيًا كضَرَبَ، أو رباعيًا كدَحْرَجَ، أو خماسيًا كانْطَلَقَ، أو سداسيًا كاسْتَخْرَجَ.

وهو مبني على الفتح تحقيقًا، إذا لم يتصل بآخره شيء؛ فإن اتصل به ضمير رفع ساكن بني على الفتح تقديرًا، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، كقولك: ضَرَبُوا؛ وإن اتصل به ضمير رفع لكن للمتكلم أو للمخاطب بني على الفتح المقدر، منع من ظهوره كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، كقولك: ضَرَبْتُ.

---

(١) سورة مريم [١٩] الآية: ٦٤

وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا، وَالْمُضَارِعُ: مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنَيْتُ.

ثم إنه يسئل عن الماضي سؤالان؛ الأول: لِمَ حُرِّك الثاني؟ لِمَ كانت الحركة فتحة؟ فالجواب عن الأول: إنما حرك لأنه أشبه الاسم في وقوعه صفة، كقولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبَ. فضرب: فعل ماض، والفاعل مستتر تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة لرجل، لأن الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال؛ وأشبه الاسم أيضًا في وقوعه صلة كما في قولك: جَاءَ الَّذِي ضَرَبَ، وفي وقوعه حالاً كقولك: جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ ضَرَبَ، ووقوعه خبرًا كقولك: زَيْدٌ ضَرَبَ. والجواب عن الثاني: أن الفتحة أخف الحركات.

قوله: (والأمر مجزوم أبدًا) هذه طريقة الكوفيين بأن الأمر مقتطع من الفعل، وليس قسمًا برأسه. وهي طريقة مرجوحة، وأصل اُضْرِبْ عندهم: لِتَضْرِبْ. حذفت اللام للتخفيف والتاء خوف الالتباس بالمضارع، ثم أتى بهمزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن. والمذهب الراجح: أن فعل الأمر مبني على السكون إذا كان صحيح الآخر، وأما إذا كان معتل الآخر فيبنى على حذف آخره؛ ولذا قال النحاة: الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه. فصحيح الآخر كاضرب وقم، ومعتل الآخر كامش وارم واغز وإن كان مضارعه يجزم بحذف النون نحو: لم يفعلا ولم تفعلوا فإن الأمر منه يبنى على حذف النون نحو قولك: افعلا وافعلوا وافعلي.

قوله: (والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع) أي من علامات الفعل المضارع: أن يوجد في أوله حرف من حروف أَنَيْتُ. فكان تامة بمعنى: وجد، ولو حذفها لكان أخصر. قوله: (في أوله) المناسب حذف في، إذ لا معنى للظرفية. وسميت زوائد، لأنه يزيد بها على حروف الماضي كما هو ظاهر. وقوله: الأربع، صفة للزوائد. قوله: (يجمعها قولك) أي مقولك، فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول وهو المقول، وهو فاعل يجمع. قوله: (أنيت) بالقصر والمد؛ والأول أولى لأن الأول بمعنى: قربت، والثاني بمعنى: بعدت، ولا شك أن القرب أولى. وفي تعبير المصنف بأنيت تفاؤل بأن الله تعالى يقرب هذا العلم للمشتغل بهذا المتن. وكما يجمع هذه الحروف ما ذكر يجمعها قولك: نَأَيْتُ، أو نَأْتِي، أو أَتَيْنَ.

واعلم أن شروط دخول هذه الحروف على المضارع:

أن تكون الهمزة للمتكلم مذكرًا أو مؤنثًا كأقوم، وهي ليست موجودة في الماضي. وفائدة دخولها: الدلالة على المتكلم، بخلاف همزة أَكْرَمَ، فإنها للتعدية.

وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

فَالنَّوَاصِبُ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: أَنْ، .....

وأن تكون النون للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه، سواء كان عظيمًا في نفس الأمر أو ليس بعظيم. بخلاف نون نَرْجَسَ، فإنها ليست بزائدة، ولأنها لا تدل على معنى في المضارع، ونَرْجَسَ زَيْدٌ الدَّوَاءَ جعل فيه نَرْجِسًا، والنرجس: نبت له رائحة ذكية.

وأن يكون الياء للغائب، سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، مفردًا أو مثنى أو مجموعًا. بخلاف ياء يَرْنَأُ، فإنها لا تدل على الغيبة، تقول: يَرْنَأْتُ الشَّيْبَ بِالْيُرَنَّأِ إذا خضبته بالحناء.

وأن تكون التاء للمخاطب، سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، أو مثنى أو مجموعًا. بخلاف تاء تَعَلَّمَ، فإنها للمطاوعة تقول: عَلَّمْتُ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ فَتَعَلَّمَ؛ فيكون تَعَلَّمَ مطاوعًا لعَلَّمَ في التعدي.

قوله: (وهو مرفوع) أي حكمه الرفع؛ لا فرق بين أن يكون إعرابه ظاهرًا كيضرب، أو مقدرًا كيخشى. واعلم أن رافعه: التجرد من الناصب والجازم؛ والتجرد عامل معنوي. وقيل: الرافع له: حلوله محل الاسم. وهو مردود، لأنه قد يكون مرفوعًا وليس حالاً محلَّ الاسم. وقيل: الرافع له: أحرف المضارعة. ورُدَّ بأن جزء الشيء لا يعمل فيه.

قوله: (فالنواصب عشرة) وهي جمع ناصب، لا جمع ناصبة. والراجح التفصيل، لأن الناصب تنقسم أربعة فقط: أن، ولن، وإذن، وكي، وهو مذهب البصريين.

قوله: (وهي أن) بهمزة مفتوحة ونون ساكنة، احترازًا من إن المكسورة الهمزة فإنها ليست من النواصب، فتارة تكون نافية كما في قوله: إِنْ أَحَدٌ خَيْرٌ[1] مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِالْعَافِيَةِ، وتارة تكون شرطية، وسيأتي الكلام عليها.

والمراد بأن المفتوحة الهمزة المصدريةُ؛ وسميت مصدرية لأنها تؤول مع منصوبها بمصدر. مثال ذلك: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ. فأن: حرف مصدري ونصب، تضرب: فعل

---

(١) قوله: إن أحد خير من أحد، كذا في النسخ المطبوعة، ولعله: خَيْرًا بالنصب خبر إن النافية؛ وفي معجم القواعد العربية: وأجاز الكسائي والمُبَرِّد والكوفيون أن تعمل إن النافية عمل ليس إذا دخلت على الجملة الاسمية، واستشهدوا على ذلك بقول أهل العالية: إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِالْعَافِيَةِ؛ وبقول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ * إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

وَلَنْ، .....

مضارع منصوب بأن ونصبه فتحة ظاهرة في آخره، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، والتقدير: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ.

فخرج بالمصدرية أن المفسرة التي بمعنى أي، وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾[١]. والزائدة، وهي الواقعة بعد لما، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾[٢]. وخرج أيضًا المخففة من الثقيلة، وهي الواقعة بعد ما يدل على العلم، كقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى ﴾[٣] فأن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، والسين: حرف تنفيس، ويكون: فعل مضارع ناقص متصرف من كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها مستتر جوازًا تقديره هو، ومنكم: جار ومجرور ومتعلق بما بعده، ومرضى: خبر يكون منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر[٤] والجملة من يكون واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة. وإن سبقت بما يدل على الظن، فيصح أن تكون مصدرية وأن تكون مخففة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[٥] قرئ تكون بالنصب على أنها مصدرية، وقرئ بالرفع على أنها مخففة من الثقيلة، قراءتان سبعيتان[٦].

قوله: (ولن) هذا هو الثاني من النواصب بنفسها. وهي حرف بسيط على الأصح، وقيل: إنها مركبة من لا أن فحذفت الهمزة تخفيفًا والألف لالتقاء الساكنين فصار: لن، وقيل: أصلها لا أبدلت الألف نونًا فصار: لن. والصحيح أنها لا تفيد تأبيد النفي ولا تأكيده، خلافًا

(١) سورة المؤمنون [٢٣] الآية: ٢٧

(٢) سورة يوسف [١٢] الآية: ٩٦

(٣) سورة المزمل [٧٣] الآية: ٢٠

(٤) لعل الصواب أن مرضى اسمها، ومنكم خبرها. اهـ مصحح.

(٥) سورة المائدة [٥] الآية: ٧١

(٦) تتمة: في حكم حذف حرف الجر قبل (أن وأنّ)؛ ففي شرح ابن عقيل: وأما أَنْ وأَنَّ فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسًا مُطَّرِدًا، بشرط أمن اللبس، كقولك: عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا؛ والأصل: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَدُوا، أي من أن يعطوا الدية. ومثال ذلك مع أَنَّ بالتشديد: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ، فيجوز حذف مِنْ فتقول: عَجِبْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ. فإن حصل لبس لم يجز الحذف، نحو: رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ أو رَغِبْتُ فِي أَنَّكَ قَائِمٌ؛ فلا يجوز حذف فِي، لاحتمال أن يكون المحذوف عن، فيحصل اللبس.

وَإِذَنْ، وَكَيْ، .....

للزمخشري، فالنفي في لَنْ أَقُومَ مساوٍ للنفي في لاَ أَقُومُ. قال الله تعالى حكاية عن قوم موسى: ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾[1] فلن: حرف نفي ونصب واستقبال، ونبرح: فعل مضارع منصوب بلن، وهو متصرف من برح الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر، والاسم مستتر وجوبًا تقديره نحن، وعاكفين: خبر نبرح، وعليه جار ومجرور متعلق بعاكفين، أي مستمرين عاكفين على عبادة العجل إلى أن يرجع إلينا موسى.

قوله: (وإذن) بكسر الهمزة وفتح الذال. وترسم بالنون عند المبرد، وذهب الفراء إلى رسمها بألف، والصحيح الأول، وبعضهم يفصل فيقول: إن ألغيت رسمت بالألف. وهي حرف جواب وجزاء، لأن مضمون الكلام الذي بعدها جزاء لما قبلها. مثال ذلك قولك: إِذَنْ أُكْرِمَكَ، جوابًا لمن قال: أريد أن أزورك. فإذن: حرف جواب وجزاء، وأكرم: فعل مضارع منصوب بإذن، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنا، والكاف: مفعول به مبني على الفتح في محل نصب.

وشرط النصب بإذن: أن تكون مصدرة، فإن تأخرت كقولك لمن قال آتيك غدًا: أكرمك إذن، فحينئذ يتعين رفع الفعل، لأن المنصوب لا يتقدم على ناصبه. ويشترط أن يكون الفعل مستقبلاً بعدها، فلو كان بمعنى الحال أهملت، كقولك لمن يحدثك حديثًا: إِذَنْ تَصْدُقُ، لأن الصدق حاصل في الحال. وأن يكون الفعل متصلاً بها، فلو فصل بينهما فاصل كقولك لمن قال آتيك غدًا: إذن في الدار أو يوم الجمعة أكرمك، فيتعين الرفع للفصل حينئذ. نعم، يغتفر الفصل بلا النافية أو القسم، ومثال القسم كما في قول الشاعر:

إِذَنْ وَٱللَّـهِ نَـرْمِـيَـهُـمْ بِـحَـرْبٍ * تُشِيبُ الطِّفْلَ[2] مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

قوله: (وكي) بالكاف المفتوحة وياء ساكنة، يعني أن كي المصدرية هي رابع النواصب

(١) سورة طه [٢٠] الآية: ٩١

(٢) قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى: تشيب يروى بالتاء الفوقية على أن الحرب مؤنثة، ويروى بالياء التحتية على أن الحرب مذكر لتأويله بالقتال كما قلنا، وعلى كلٍّ هو مضارع أشاب أي صيره أشيب؛ فحرف المضارعة مضموم، ومن رواه بفتح حرف المضارعة ورفع الطفل على أنه فاعل، فقد لزمه إخلاء جملة الصفة من ضمير الموصوف، وادعاء الحذف خلاف الأصل. المشيب بفتح الميم وكسر الشين: اسم زمان من شاب رأسه، إذا صار شعره أبيض أي قبل زمان الشيب.

وَلاَمُ كَيْ، .....

بنفسها من غير واسطة أن. وسميت مصدرية، لأنها تؤول مع مدخولها بمصدر؛ احترازًا من كي المختصرة من كيف كما في قوله: كي تجنحون[1]، واحترازًا عن كي التعليلية الآتي بيانها.

ثم اعلم أن ضابط كي المصدرية: أن يتقدمها اللام لفظًا أو تقديرًا. مثال تقدم اللام لفظًا كقوله تعالى: ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا ﴾[2] فاللام: حرف تعليل وجر، وكي: حرف مصدري ونصب، ولا: نافية، وتأسوا فعل مضارع منصوب بكي ونصبه حذف النون، والواو: فاعل؛ ومثال تقدم اللام تقديرًا كقوله: جِئْتُ كَيْ أَقْرَأَ، إذا قدرتها[3].

فإذا تأخرت لام التعليل عن كي كما في قولك: جِئْتُ كَيْ لأَقْرَأَ، أو وقع بعدها أن المصدرية كقولك: جِئْتُ كَيْ أَنْ تُكْرِمَنِي، فهي تعليلية. وتحتمل المصدرية والتعليلية إذا لم يتقدمها اللام ولم يقع بعدها أن؛ فالحاصل أن لكي ثلاث حالات: تكون مصدرية، وتكون تعليلية، وتكون محتملة لهما.

قوله: (ولام كي الخ) هذا شروع في النواصب المختلف فيها، فالكوفيون يقولون: إنها ناصبة بنفسها؛ وأما البصريون فلا ينصب الفعل عندهم بنفسه إلا الأربعة المتقدمة، وما عداها من لام كي ونحوها فإنها لا تنصب عندهم أصالة، وإنما الناصب أن مضمرة بعدها، تارة جوازًا بعد لام كي، وتارة وجوبًا بعد البقية.

وكما أن هذه اللام تسمى لام كي تسمى لام التعليل؛ ولا فرق بين أن تكون للعاقبة والصيرورة كما في قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[4] فيكون: فعل مضارع ناقص منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد لام كي، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره.

---

(١) وهو قول الشاعر:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ * قَتْلاَكُمُ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ

أراد: كيف تجنحون. فحذف الفاء.

(٢) سورة الحديد [٥٧] الآية: ٢٣

(٣) قوله: إذا قدرتها، أي قدرت أن الأصل: لكي، وأنك حذفت اللام استغناءً عنها بنيتها؛ فتقول في تأويلها: جئت للقراءة.

(٤) سورة القصص [٢٨] الآية: ٨

وَلاَمُ الْجُحُودِ.....

فإن علة الالتقاط أن يكون سيدنا موسى قرة عين لهم، فآل أمره وصار لهم عدوًّا وحزنًا. أو تكون زائدة كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾[1] فاللام زائدة، ويذهب: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا.

وإنما أضيفت اللام لكي، لأن كي تخلفها في التعليل أي في إفادته، ويظهر ذلك بالمثال تقول: جِئْتُكَ لِأَزُورَكَ. فاللام تعليلية وسميت تعليلية، لأن ما بعدها علة لما قبلها، فإن الزيارة علة المجيء؛ فإذا قلت: جِئْتُكَ كَيْ أَزُورَكَ، فكي أفادت التعليل كما أفادته اللام. فأزورك: فعل مضارع في المثالين منصوب بأن مضمرة جوازًا، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنا، والكاف مبني على الفتح مفعول به في محل نصب[2].

قوله: (ولام الجحود) والمراد بالجحود هنا النفي مطلقًا، وهو مصدر جحده جَحْدًا أو جُحُودًا. وأصله: الإنكار مع العلم، فهو من إطلاق الخاص وإرادة العام، فيكون مجازًا مرسلاً علاقته الخصوص.

وضابط لام الجحود: أن تقول هي الواقعة بعد كان المنفية بما، أو بعد يكن المنفي بلم. مثال النفي بكان قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾[3] ما: نافية، وكان: فعل ماض ناقص، والله: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، ويعذب: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره، والفاعل مستتر جوازًا تقديره هو عائد على الله تعالى، وجملة ليعذبهم في محل نصب خبر كان؛ ومثال النفي بيكن قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[4] فلم: حرف نفي جازم، ويكن: مجزوم بلم وجزمه السكون وهو متصرف من كان الناقصة، ولفظ الجلالة: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، وليغفر: اللام لام الجحود، ويغفر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود،

---

(١) سورة الأحزاب [٣٣] الآية: ٣٣

(٢) تتمة:إنما يجوز إضمار (أن) بعد لام كي إذا لم تقترن بلا النافية أو الزائدة كما في المثال؛ فإن اقترن بإحداهما وجب إظهارها، فالنافية نحو قوله تعالى: ﴿ لِّئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ [البقرة: ١٥٠] أي لأن لا يكون، والزائدة نحو قوله تعالى: ﴿ لِّئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [الحديد: ٢٩] أي لأن يعلم أهل الكتاب.

(٣) سورة الأنفال [٨] الآية: ٣٣

(٤) سورة النساء [٤] الآية: ١٣٧

وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ، وَالْوَاوِ، .....

ونصبه فتحة ظاهرة في آخره، والفاعل مستتر جوازًا تقديره هو عائد على الله، وجملة ليغفر لهم في محل نصب خبر يكن.

قوله: (وحتى) وهي من النواصب، لكن الناصب أن مضمرة بعدها وجوبًا، كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾[1] فحتى: حرف غاية ونصب، ويرجع: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد حتى، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره، وإلينا: إلى حرف جر ونا ضمير الجماعة مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بيرجع، وموسى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف اللفظية منع من ظهورها التعذر.

وتكون حتى استثنائية كما في قول الشاعر:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً * حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ[2] قَلِيلُ

المعنى: إلا أن تجود؛ وتكون جارة كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾[3].

قوله: (والجواب بالفاء والواو) هذه عبارة مقلوبة، والأصل: والفاء والواو الواقعتان في الجواب، لأن الناصب هو الفاء والواو لا الجواب.

ويشترط في الفاء: أن تكون للسببية، بأن يكون ما بعدها مسببًا عما قبلها؛ ويشترط أيضًا أن تكون واقعة في جواب النفي أو الطلب.

ثم اعلم أن الطلب يشمل الأمر كما في قولك: أَقْبِلْ فَأُحْسِنَ إِلَيْكَ. وإعرابها: الفاء: للسببية، وأحسن: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره. ويشمل النهي كقولك لآخر: لاَ تُخَاصِمْ صَالِحًا فَيَغْضَبَ، والدعاء نحو: رَبِّ وَفِّقْنِي فَأَعْمَلَ صَالِحًا. فيغضب وأعمل: منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية، ونصب كل منهما فتحة ظاهرة في آخره.

ويشمل الاستفهام نحو قولك: فِي الدَّارِ زَيْدٌ فَأَمْضِيَ إِلَيْهِ؛ والعرض، وهو: الطلب بلين

---

(١) سورة طه [٢٠] الآية: ٩١

(٢) كذا في الروايات كلها، وفي النسخة المطبوعة: لديه. والبيت للمقنَّع الكندي (٧٠ هـ / ٦٩٠ م).

(٣) سورة القدر [٩٧] الآية: ٥

وَأَوْ. وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: .....

ورفق، نحو قولك: أَلاَ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا؛ ويشمل التحضيض، وهو: الطلب بحَثٍّ وازعاجٍ، نحو قولك: هَلاَّ أَكْرَمْتَ زَيْدًا لِيَشْكُرَكَ؛ والتمني كقولك: لَيْتَ لِي مَالاً فَأَحِجَّ مِنْهُ؛ والترجي كقولك: لَعَلِّي أُرَاجِعُ الشَّيْخَ فَيُفْهِمَنِي. وإعراب هذا المثال: لعل: حرف ترج، والياء في محل نصب بلعل، وأراجع: الشيخ فعل وفاعل ومفعول، وقوله: فيفهمني: الفاء للسببية، ويفهم: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية.

ومثال ما فيه النفي قوله تعالى: ﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾[1] فلا: نافية، ويقضى: فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، مرفوع بضمة مقدرة على الألف اللفظية، وقوله: فيموتوا الفاء للسببية، ويموتوا: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، ونصبه حذف النون.

ومثل الفاء في هذه الأمثلة الواو، كما أشار إلى ذلك في الخلاصة بقوله:

وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ * كَلاَ تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ

واعلم أن ما ذكرناه من أقسام الطلب يسمى بمسألة الأجوبة الثمانية، وقد جمعها بعضهم فقال:

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمْ * تَمَنِّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلاَ

قوله: (وأو) سواء كانت بمعنى إلى، أو بمعنى إلا. والفرق بينهما: أنه إذا كان ما بعدها ينقضي شيئًا فشيئًا فهي بمعنى إلى، كما في قول الشاعر:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى * فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ

لأن إدراك المنى ينقضي شيئًا فشيئًا؛ وإن كان ما بعدها ينقضي دفعة واحدة فتكون بمعنى إلا، كقولك: لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ. فيسلم: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد أو التي بمعنى إلا.

قوله: (والجوازم) هي جمع جازم من الجزم وهو: القطع. وهي قسمان: قسم يجزم فعلاً واحدًا، وقسم يجزم فعلين. وإلى الأول أشار بقوله: وهي لم، إلى أن قال: ولا في النهي والدعاء؛ وأخر ما يجزم فعلين لطول الكلام عليه.

(١) سورة فاطر [٣٥] الآية: ٣٦

لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، .....

قوله: (لم) وهي حرف يجزم المضارع، وينفي معناه، ويقلبه إلى المضي. فقول النحاة: لم حرف نفي أي للحدث، وقولهم: وقلب أي للزمن لأنه يقلبه إلى المضي. تقول: لم يضرب. فلم: حرف نفي وجزم وقلب، ويضرب: فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه السكون. وبعضهم يهملها كما في قول الشاعر:

* لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ *

فلو كان الجازم عاملاً لحذفت النون[1].

قوله: (ولما) وتشارك لم في الحرفية والقلب والجزم وفي دخول الهمزة عليها؛ وتفارقها لما في جواز حذف منفيها[2]، وتفارقها أيضًا في أن منفيها يكون في بعض الكلام متوقعًا كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾[3] المعنى: أنهم إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه. تقول في إعرابه لما: حرف نفي وجزم وقلب، ويذوقوا: فعل مضارع مجزوم بلما، وجزمه حذف النون، والواو فاعل، وعذاب: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعذاب: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

قوله: (وألم) مثاله: قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[4] فالهمزة: للتقرير، ولم: حرف نفي وجزم وقلب، ونشرح: فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه السكون.

قوله: (وألما) مثاله: أَلَمَّا يَقُمْ. فيقم: فعل مضارع مجزوم بألما وجزمه السكون والجازم له ألما.

---

(١) تمامه:

لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ ذُهْلٍ وَأُسْرَتِهِمْ * يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

وصرح ابن مالك في أول شرح التسهيل بأن الرفع بعد لم لغة قوم من العرب؛ وذكر بعض النحويين أن ذلك ضرورة. (شرح الأشموني).

(٢) أي أن الفعل يحذف بعدها جوازًا، يقال: هل دخلتَ البلد؟ فتقول: قَارَبْتُهَا وَلَمَّا. تريد: وَلَمَّا أَدْخُلْهَا؛ ولا يجوز: قاربتها ولم.

(٣) سورة ص [٣٨] الآية: ٨

(٤) سورة الشرح [٩٤] الآية: ١

وَلاَمُ ٱلأَمْرِ وَالدُّعَاءِ، وَلاَ فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ، وَإِنْ، .....

قوله: (ولام الأمر) كما في قوله تعالى: ﴿ لِيُنْفِقْ ذُوسَعَةٍ ﴾[1] تقول في إعرابه اللام: لام الأمر، وينفق: مجزوم بلام الأمر وجزمه السكون، وذو: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وذو: مضاف، وسعة: مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة.

قوله: (والدعاء) أي ولام الدعاء، ومثاله قوله تعالى: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[2] تقول في إعرابه: اللام: لام الدعاء، ويقض: فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء وجزمه حذف الياء. ويقال: دعائية، تأدبًا في حق كلام الله، وهي في الحقيقة لام الأمر.

قوله: (ولا في النهي والدعاء) مثال لا في النهي نحو: ﴿ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾[3] فتحزن: مجزوم بلا الناهية، وجزمه السكون. ومثال لا الدعائية قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا ﴾[4] فلا: دعائية، وتؤاخذنا: فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وجزمه السكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت، ونا: مفعول به مبني على السكون في محل نصب. ويقال: دعائية أيضًا تأدبًا، وهي الناهية.

قوله: (وإن الخ) لما ذكر ما يجزم فعلاً واحدًا، أخذ يتكلم على ما يجزم فعلين؛ وبدأ بإن وهي حرف باتفاق. واعلم أن ما يجزم فعلين أقسام أربعة: ما هو حرف باتفاق وهو إن؛ وما هو حرف على الصحيح وهو إذ ما؛ وما هو اسم على الأصح وهو مهما؛ وبقية الأدوات أسماء. مثال إن كما في قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ﴾[5] وتقول في إعرابه إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه. أحسن: فعل الشرط وهو ماض محله جزم، والتاء: ضمير المخاطب فاعل، والميم: علامة الجمع؛ وأحسنتم الثاني في محل جزم جواب الشرط.

فالشرط والجواب ماضيان في هذا المثال؛ وتارة يكونان مضارعين كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ ﴾[6] إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، تعودوا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وجزمه حذف النون، وقوله نعد: جواب

(١) سورة الطلاق [٦٥] الآية: ٧
(٢) سورة الزخرف [٤٣] الآية: ٧٧
(٣) سورة التوبة [٩] الآية: ٤٠
(٤) سورة البقرة [٢] الآية: ٢٨٦
(٥) سورة الإسراء [١٧] الآية: ٧
(٦) سورة الأنفال [٨] الآية: ١٩

وَمَا، وَمَنْ .....

الشرط مجزوم وجزمه السكون، وهو فعل مضارع؛ وتارة يكونان مختلفين بأن يكون الأول ماضيًا مثلاً والثاني مضارعًا، كما في قوله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾[1] فكان: فعل الشرط في محل جزم بمن الشرطية، وقوله: نزد: فعل مضارع مجزوم جواب الشرط؛ أو يكون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا، كقولك: إِنْ يَصْلُحْ زَيْدٌ عَمَلَهُ غَفَرَ ٱللَّهُ لَهُ.

قوله: (وما) مثاله قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[2] فما: اسم شرط جازم، وتفعلوا: فعل الشرط مجزوم وجزمه حذف النون، والواو فاعل، من خير: جار ومجرور متعلق بتفعلوا، ويعلم: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط وعلامة جزمه السكون، والهاء: مفعول به في محل نصب، والله: فاعل.

وهذا أعني ما ذكر في هذه الآية من أن الله يعلم الخير من باب الاكتفاء كما في قوله تعالى: ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾[3] أي والبرد، وكما في قوله تعالى: ﴿ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا ﴾[4] أي ولا قمرًا؛ فهو من باب الاكتفاء بذكر أحد الشيئين.

واعلم أن ما وضعت في الأصل لما لا يعقل، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ ﴾[5] فما واقعة على الأصنام وهي غير عاقلة؛ وقد تستعمل في العاقل كما في قوله تعالى: ﴿ فَٱنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَاءِ ﴾[6].

قوله: (ومن) هي موضوعة للعاقل، ومثاله قوله تعالى: ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾[7] وإعرابه من: اسم شرط جازم، ويعمل: فعل الشرط مجزوم بمن وجزمه السكون، والفاعل

(١) سورة الشورى [٤٢] الآية: ٢٠
(٢) سورة البقرة [٢] الآية: ١٩٧
(٣) سورة النحل [١٦] الآية: ٨١
(٤) سورة الإنسان [٧٦] الآية: ١٣
(٥) سورة الأنبياء [٢١] الآية: ٩٨
(٦) سورة النساء [٤] الآية: ٣
(٧) سورة النساء [٤] الآية: ١٢٣

وَمَهْمَا، وَإِذْ مَا، وَأَيٍّ، .....

مستتر جوازًا تقديره: هو عائد على من، وسوءًا: مفعول به منصوب بالفتحة، ويجز: جواب الشرط مجزوم وجزمه حذف الألف؛ وقد تستعمل لغير العاقل كقول الشاعر:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ * لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

والشاهد في من الأولى في البيت[1].

قوله: (ومهما) كما في قوله تعالى: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[2] فمهما: اسم شرط جازم، وتأت: فعل الشرط مجزوم بحذف الياء، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت، ونا: مفعول في محل نصب، ومن آية: بيان لمهما، وقوله فما نحن لك بمؤمنين جملة: في محل جزم جواب الشرط.

قوله: (وإذ ما)[3] كما في قول الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ * بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

فإذ ما: حرف الشرط جازم، وتأت: فعل الشرط مجزوم بحذف الياء، والفاعل مستتر، وقوله: تلف جواب الشرط مجزوم بحذف الياء ومعناه تجد، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت، ومن مفعول في محل نصب.

قوله: (وأي) نحو قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾[4] فأيًا: اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وما: صلة، وتدعوا: فعل الشرط مجزوم وجزمه حذف النون، والواو: فاعل، وأيًا: مفعول به. فأيًا عامل الجزم في تدعوا، وهو عامل فيه النصب على المفعولية. وقوله: فله الأسماء الحسنى، الفاء: رابطة للجواب، وله: جار

(١) قوله: (أسرب القطا) الهمزة للنداء، والسرب: القطيع من كل شيء، وهويت بسكر الواو من باب رضي، وأما هوى يهوي كرمى يرمي فبمعنى سقط؛ فنداؤه السرب وطلب إعارة الجناح منه يقتضي تشبيهه بالعاقل.

(٢) سورة الأعراف [٧] الآية: ١٣٢

(٣) وفي جامع الدروس للشيخ الغلاييني: وهي (إذ ما) حرف بمعنى (إن)، وبقية الأدوات أسماء تضمنت معنى (إن) فبنيت وجزمت الفعلين. وعملها الجزم قليل، والأكثر أن تهمل ويرفع الفعلان بعدها؛ وذهب بعضهم إلى أنها لا تجزم إلا في ضرورة الشعر.

(٤) سورة الإسراء [١٧] الآية: ١١٠

وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، .....

ومجرور خبر مقدم، والأسماء: مبتدأ مؤخر، والحسنى: وصف للأسماء مرفوع بضمة مقدرة على الألف اللفظية، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

قوله: (ومتى) ومثاله قول الشاعر: * مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

فمتى: اسم شرط جازم، وأضع: فعل الشرط مجزوم بمتى وجزمه السكون وحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والعمامة: مفعول به منصوب ونصبه فتحة ظاهرة في آخره. وقوله: تعرفوني: جواب الشرط مجزوم وجزمه حذف نون الرفع والنون الموجودة نون الوقاية والياء مفعول به في محل نصب، وأصله: تعرفونني.

قوله: (وأيان) كما في قول الشاعر: * فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ *

فأيان: اسم شرط جازم، وما: زائدة، وتعدل: فعل الشرط مجزوم وجزمه السكون، وبه: متعلق بتعدل، والريح: فاعل، وتنزل: جواب الشرط مجزوم وجزمه السكون، وحرك بالكسرة لأجل القافية.

قوله: (وأين) ومثاله قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾[1] فأين: اسم شرط جازم، وما: صلة، وتكونوا: فعل الشرط مجزوم وجزمه حذف النون، والواو: فاعل، يدرككم: جواب الشرط مجزوم وجزمه سكون الكاف الأولى، والكاف الثانية مفعول به في محل نصب والميم حرف دال على الجمعية، والموت: فاعل يدرك.

(وأنى) كما في قول الشاعر:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا * تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا

فقوله أنى: اسم شرط جازم، تأت: فعل الشرط مجزوم بأنى وجزمه حذف الياء، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت، والهاء: مفعول في محل نصب، وتستجر: بدل من تأت وبدل المجزوم مجزوم وجزمه السكون، وقوله تجد: جواب الشرط مجزوم وجزمه السكون، والفاعل مستتر وجوبًا وتقديره: أنت، وحطبًا: مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة، وجزلاً: صفة لحطبًا منصوب بفتحة ظاهرة، ونارًا الواو: حرف عطف، نارًا: معطوف على حطبًا وهو

(١) سورة النساء [٤] الآية: ٧٨.

وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً.

منصوب بفتحة ظاهرة، وتأججًا: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا في الوقف.

قوله: (وحيثما) في قول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ ٱللَّـ * ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ ٱلْأَزْمَانِ

أي في الأزمنة المستقبلة، فحيثما: اسم شرط جازم، وتستقم: فعل الشرط مجزوم وجزمه السكون، ويقدر: جواب الشرط مجزوم وجزمه السكون، ولك: جار ومجرور متعلق بيقدر، والله: فاعل، وقوله: في غابر الأزمان: جار ومجرور متعلق بنجاحًا، ونجاحًا: مفعول به منصوب ونصبه فتحة ظاهرة في آخره.

قوله: (وكيفما) كما تقول: كَيْفَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ. فكيفما: اسم شرط جازم، وتجلس: فعل الشرط مجزوم وجزمه السكون، وأجلس: جواب الشرط مجزوم وجزمه السكون.

قوله: (وإذا في الشعر خاصة) كما في قول الشاعر:

* وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلْ *[1]

فإذا: اسم شرط جازم، وتصب: فعل الشرط مجزوم وجزمه السكون، وخصاصة: فاعل، تصب، والكاف: مفعوله، وقوله: فتحمل الفاء: رابطة للجواب، وتحمل: فعل أمر مبني على السكون حرك بالكسرة لأجل القافية، والجملة جواب الشرط، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت.

قال الشيخ خالد: وإنما عملت إذا حملاً على متى، كما أهملت متى حملاً على إذا، كقول عائشة رضي الله عنها: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ[2] مَقَامَكَ لاَ يُسْمِعُ النَّاسَ. رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد.

---

(١) وتمام البيت:

ٱسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى * وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

الخصاصة: الفقر، وتحمل بالحاء أي احتمل؛ ويروى: فتجمل بالجيم، أي لا تظهر على نفسك المسكنة والذل. والرواية الثانية أحسن في المعنى.

(٢) كذا في النسخة المطبوعة، وفي رواية الصحيحين: مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ. قولها: إن أبابكر رجل أسيف، يعني: سريع الحزن والبكاء، وقولها: لم يسمع الناس أي لم يستطع أن يُسمع الناسَ من شدة البكاء.

باب مرفوعات الأسماء

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

باب مرفوعات الأسماء

إضافة مرفوعات إلى الأسماء من إضافة الصفة للموصوف، أي الأسماء المرفوعة. واحترز المصنف بذلك عن المنصوبات والمخفوضات فإنها ستأتي، واحترز به أيضًا عن مرفوعات الأفعال وتقدمت.

قوله: (والمرفوعات سبعة، وهي: الفاعل الخ) قدم الفاعل، لأن عامله لفظي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي. وبعض النحاة قدم المبتدأ كابن مالك نظرًا إلى أنه أصل المرفوعات، ثم ثني بنائب الفاعل لأنه ينوب عنه كما في قولك: ضُرِبَ زَيْدٌ، فإن أصل الكلام: ضَرَبَ عَمْرٌو زَيْدًا، فحذف عمرو لغرض، ثم أقيم المفعول مقامه في كونه عمدة مرفوعًا.

قوله: (والمبتدأ وخبره) هذا هو الثالث والرابع من المرفوعات، ومثالهما: زَيْدٌ قَائِمٌ. فزيد: مبتدأ، وقائم: خبره مرفوع بالمبتدإ، وكل منهما في هذا المثال مرفوع بضمة ظاهرة في آخره.

قوله: (واسم كان وأخواتها) هذا هو الخامس من المرفوعات، ومثاله نحو قولك: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا. فكان: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد: اسمها، وقائمًا: خبرها.

قوله: (وخبر إن وأخواتها) هذا هو السادس من المرفوعات، ومثاله نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ. فإن: حرف توكيد ونصب، وزيدًا: اسمها، وقائم: خبرها مرفوع بضمة ظاهرة في آخره.

قوله: (والتابع للمرفوع) هذا تمام السبعة. اعلم أنه إذا اجتمعت هذه التوابع قدم النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النسق. تقول: جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ نَفْسُهُ أَخُوكَ وَعَمْرٌو. ولا يجوز أن يتقدم غير النعت على النعت؛ وإنما قدم النعت؛ على غيره، لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد بخلاف غيره.

باب الفاعل

الْفَاعِلُ هُوَ: الاِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ. وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ.

باب الفاعل

فيه ما تقدم في باب الإعراب. قوله: (الفاعل) إنما أظهر في محل الإضمار للإيضاح. قوله: (الاسم) أي اصطلاحًا، وأما معنى الفاعل لغة فهو: من أوجد الفعل. وهو تعريف له بالرسم، وهو التعريف بالعرضيات كقولك: الإنسان حيوان ضاحك؛ وأما التعريف بالحد فهو بالذاتيات كقولك في حد الإنسان: الإنسان حيوان ناطق؛ وقد يكون التعريف لفظيًّا وهو التعريف بالمرادف كتعريف الذهب بالعسجد وتعريف القمح بالبر. وقوله: الاسم، يشمل الصريح والمؤول. فالصريح كجاء زيد، والمؤول كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾[1] أي خشوع قلوبهم. وخرج بقوله: الاسم، الفعل والحرف فلا يقع كل منهما فاعلاً.

قوله: (المرفوع) إما لفظًا كزيد من قام زيد، وإما مرفوع تقديرًا كالفتى من: جَاءَ الْفَتَى، أو مرفوعًا محلاً كسيبويه من قولك: جَاءَ سِيبَوَيْهِ. وخرج بذلك المنصوب والمجرور. ولا يرد علينا جره بمن الزائدة كما في قوله تعالى: ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ ﴾[2]؛ ولا يرد جره بالمصدر كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾[3]؛ ولا يرد جره باسم المصدر كما في قوله ﷺ: « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ اِمْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ[4] ». قوله: (المذكور قبله فعله) خرج بذلك المبتدإ، فإنه لم يذكر قبله عامل لفظي.

قوله: (على قسمين ظاهر ومضمر) يصح في ظاهر ومضمر الرفع والنصب والجر. قوله:

---

(١) سورة الحديد [٥٧] الآية: ١٦.

(٢) سورة المائدة [٥] الآية: ١٩. وجه الاستشهاد: مجيء بشير اسمًا مجرورًا لفظًا، مرفوع محلاً على أنه فاعل لفعل جاء.

(٣) سورة البقرة [٢] الآية: ٢٥١. وجه الاستشهاد: مجيء لفظ الجلالة مجرورًا مضافًا إلى المصدر دفع، وهو فاعل في المعنى، من إضافة المصدر إلى فاعله. والناس مفعول به منصوب.

(٤) هذا من قول عائشة رضي الله عنها. قولها: من قبلة: جار ومجرور خبر مقدم، الرجل: مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، وعمل في نصب مفعوله وهو امرأته. الوضوء: مبتدأ مؤخر.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ الرِّجَالُ، وَيَقُومُ الرِّجَالُ، وَقَامَتْ هِنْدٌ، وَتَقُومُ هِنْدٌ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ، وَتَقُومُ الْهِنْدَانِ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ، وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ، وَتَقُومُ الْهُنُودُ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ، وَقَامَ غُلَامِي، وَيَقُومُ غُلَامِي، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ.

وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبَتْ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ.

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

(فالظاهر نحو قولك الخ) وحاصل ما ذكره من أقسام المذكر خمسة: المفرد المذكر، المثنى المذكر، الجمع المذكر، الجمع المكسر، المضاف لغير ياء المتكلم، والعامل الماضي أو المضارع، فتكون عشرة ومثلها في المؤنث؛ وعلى كل حال: إما أن يكون الفاعل معرفة أو نكرة، فجملة الصور أربعون، ولا يخفى على الحاذق التمثيل.

قوله: (والمضمر اثنا عشر) اثنان للمتكلم؛ وخمسة للحاضر، وهي: المفرد المخاطب، والمفردة المخاطبة، والمثنى المخاطب، وجمع المذكر المخاطب، وجمع المؤنث المخاطب؛ وخمسة للغائب، وهي: المفرد الغائب، والمفردة الغائبة، والمثنى الغائب، وجمع المذكر الغائب، وجمع المؤنث الغائب، ولا يخفى عليك إعرابها وأمثلتها.

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

هذه عبارة المتقدمين، واعترض عليها من وجهين: الوجه الأول: أنها لا تشمل إنابة المصدر والظرف والجار والمجرور؛ والثاني: أنها تقتضي جواز إقامة المفعول الثاني في باب كسا وأعطى مقام الفاعل، ولا يصح أن يقال: كُسِيَ زَيْدًا جُبَّةٌ، ولا أُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمٌ، فلا يقوم مقام الفاعل إلا المفعول الأول. ولأجل ذلك اعترض ابن مالك على هذه العبارة وترجم بقوله: النائب عن الفاعل، وهي أحسن من عبارة المتقدمين لوجهين: الأول: أنها شاملة لما تقدم؛ والثاني: أنها أخصر من عبارة المتقدمين. ويمكن الجواب عن المتقدمين بأن عبارتهم صارت علمًا على كل فعل حذف فاعله.

وَهُوَ: الاِسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ. .....

قوله: (وهو الاسم) أي اصطلاحًا: واحترز بذلك عن الفعل والحرف، فإنهما لا يقومان مقام الفاعل. قوله: (والمرفوع) إما لفظًا كضرب زيد، أو تقديرًا كضرب الفتى، أو مرفوع محلاً كقولك: ضرب هذا. فضرب في الأمثلة المذكورة: فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، وزيد والفتى وذا من هذا كل منها نائب فاعل، فزيد: مرفوع بضمة ظاهرة، والفتى: مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وذا: مبني على السكون في محل رفع.

قوله: (الذي لم يذكر معه فاعله) أي الذي حذف فاعله وأقيم مفعوله مقامه في رفعه بعد أن كان منصوبًا، وصار عُمْدَةً بعد أن كان فَضْلَةً، ووجوب تأخيره عن الفعل بعد أن كان جائزه، واتصاله بالفعل بعد أن كان جائز الانفصال، وتأنيث الفعل لتأنيثه. مثال ذلك: ضُرِبَ زَيْدٌ، فإن الأصل: ضَرَبَ عَمْرٌو زَيْدًا، فحذف الفاعل وهو عمرو لغرض من الأغراض وأقيم المفعول مقامه.

والغرض الذي يحذف له الفاعل إما معنوي، كالعلم به كما في قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾[1] الأصل والله أعلم: وخلق الله الإنسان ضعيفًا، فحذف الفاعل وهو لفظ الجلالة للعلم به. أو الجهل به، كقولك: سُرِقَ الْمَتَاعُ. فأصل الكلام: سرق اللص المتاع، فحذف اللص للجهل به. أو الخوف عليه، كقولك: شُتِمَ الْأَمِيرُ. فحذف الفاعل للخوف عليه. أو الخوف منه، كقولك: غُصِبَ الْمَالُ. والأصل: غصب الظالم المال، فحذف الفاعل للخوف منه. أو حذف لتعظيمه، كقولك: ضُرِبَ الزَّبَّالُ. والأصل: ضرب السلطان الزبال، فحذف الفاعل وهو السلطان تعظيمًا له. أو تحقيره، كقولك: ضَرَبَ السُّلْطَانُ. والأصل: ضَرَبَ الزَّبَّالَ السُّلْطَانُ فحذف الزبال لحقارته.

أو لفظي كتصحيح السجع كما في قوله: مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ. فلو قيل: حَمِدَ النَّاسُ سِيرَتُهُ لاَخْتَلَّ السجع. وتصحيح النظم كقوله:

وَمَا الْمَرْءُ إِلاَّ كَالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ * يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ
وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلاَّ وَدَائِعُ * وَلاَ بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

فقوله: أن ترد الودائع، أصله: أَنْ يَرُدَّ ٱللَّهُ الْوَدَائِعَ، فحذف الفاعل لتصحيح النظم؛ وتارة يحذف الفاعل للاختصار.

(١) سورة النساء [٤] الآية: ٢٨

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا: ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا: ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ. فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو. وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ، وَضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وَضُرِبْتُمَا، وَضُرِبْتُمْ، وَضُرِبْتُنَّ، وَضُرِبَ، وَضُرِبَتْ، وَضُرِبَا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبْنَ.

قوله: (فإن كان الفعل ماضيًا: ضم أوله) هذه الفاء فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدر تقديره: إذا أردت تمييز المبني للمفعول من المبني للفاعل، فإن كان الفعل... الخ. قوله: (ضم أوله وكسر ما قبل آخره) إما تحقيقًا كضُرِبَ، أو تقديرًا كبِيعَ وقِيلَ. وأصل بيع: بُيِعَ بضم الباء الموحدة وكسر الياء، فنقلت حركة الياء المثناة للباء الموحدة بعد سلب حركتها، فصار: بِيعَ. وأصل قيل: قُولَ بضم القاف وكسر الواو، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها وهو القاف فصارت الواو ساكنة والقاف متحركة، فوقعت الواو أثر كسرة فقلبت ياء لمناسبة الكسرة فصار: قِيلَ.

قوله: (وإن كان مضارعًا: ضم أوله وفتح ما قبل آخره) إما لفظًا كيُضْرَبُ زَيْدٌ، وإما تقديرًا كيُقَالُ ويُبَاعُ، أصلهما: يُقْوَلُ ويُبْيَعُ، نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فتحركا بحسب الأصل وانفتح ما قبلهما، الآن قلب كل من الواو والياء ألفًا فصار: يُقَالُ ويُبَاعُ.

قوله: (وهو على قسمين) الأولى حذف على، إذ لا معنى للاستعلاء. قوله: (ظاهر ومضمر) فالظاهر أقسامه كثيرة تبلغ أربعين صورة: أربعة للمذكر، وهي: المفرد كضُرِبَ زَيْدٌ، والمثنى المذكر كضُرِبَ الزَّيْدَانِ، وجمع المذكر كضُرِبَ الزَّيْدُونَ، وجمع التكسير كضُرِبَ الزُّيُودُ. فهذه الأقسام الأربعة يرفعها الماضي والمضارع، ومثلها الأربعة المسندة للمؤنث كضُرِبَتْ هِنْدٌ، والمثنى المؤنث كضُرِبَتِ الْهِنْدَانِ، وجمع المؤنث السالم كضُرِبَتِ الْهِنْدَاتُ، وجمع المؤنث المكسر كضُرِبَتِ الْهُنُودُ. فهذه الأربعة يرفعها الماضي والمضارع أيضًا، والمضاف إلى ياء المتكلم كضُرِبَ أَبِي، والمضاف إلى غير ياء المتكلم كضُرِبَ أَبُوكَ. وهذان المثالان يرفعهما الماضي والمضارع، فهذه عشرون والفاعل فيها إما نكرة أو معرفة.

قوله: (والمضمر اثنا عشر) اثنان للمتكلم وهما: ضُرِبْتُ وضُرِبْنَا، وخمسة للمخاطب

باب المبتدإ والخبر

الْمُبْتَدَأُ هُوَ: الاِسْمُ الْمَرْفُوعُ .....

وهي: المفرد المخاطب، والمفردة المخاطبة، والمثنى المخاطب، وجمع المذكر المخاطب، وجمع المؤنث المخاطب. وخمسة للغائب وهي: المفرد الغائب، والمفردة الغائبة، والمثنى الغائب، وجمع المذكر الغائب، وجمع المؤنث الغائب. ولا يخفى عليك أمثلتها وإعرابها.

باب المبتدأ والخبر

إنما جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبًا، أي أن المبتدأ يلزمه الخبر كثيرًا؛ ومن غير الغالب قد يسد الفاعل مسد الخبر كقولك: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ. فالهمزة: للاستفهام، وقائم: مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعه ضمة ظاهرة في آخره، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر.

وقد يكون المبتدأ لا خبر له كقولهم: أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذٰلِكَ. فأقل: مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعه ضمة ظاهرة في آخره، وأقل: مضاف، ورجل: مضاف إليه مجرور وجره كسرة ظاهرة في آخره، ويقول: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، والفاعل مستتر جوازًا تقديره هو، وذا: مفعول في محل نصب، واللام: للبعد، والكاف: حرف خطاب. وجملة يقول ذلك في محل جر صفة لرجل، ولم تكن هذه الجملة خبرًا، لأن احتياج النكرة إلى الوصف أشد من احتياج المبتدإ إلى الخبر.

وهذه التسمية هي المشهورة عند النحاة، وأما سيبويه فإنه يسمى هذا الباب بباب المبني والمبني عليه، وأما المناطقة فيسمى عندهم بالموضوع والمحمول، وأما أهل البيان والمعاني فيسموا به بالمسند والمسند إليه.

قوله: (هو الاسم المرفوع) المراد ما يشمل الصريح كزيد قائم، والمؤول كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[1] فقوله: وأن تصوموا: مؤول بمصدر تقديره: صومكم خير لكم. فصوم: مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة، ولكم: متعلق بخير. قوله: (المرفوع) يعني لفظًا كزيد قائم، أو تقديرًا كموسى يخشى. فموسى: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف، ويخشى: فعل مضارع وفاعل في محل رفع خبر المبتدإ.

(١) سورة البقرة [٢] الآية: ١٨٤

الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَالْخَبَرُ هُوَ: الاِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ. نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ.

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ. فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وَالْمُضْمَرُ أَثْنَا عَشَرَ وَهِيَ: أَنَا،

قوله: (العاري عن العوامل اللفظية) خرج بذلك الفاعل، وخبر إن، واسم كان، وأخواتها. قال العلامة الشيخ خالد زيادة على كلام المصنف: غير الزائدة. فدخل: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وقوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[1] فالباء في بحسبك درهم زائدة، وكذا من في قوله تعالى: ﴿ من خالق ﴾. وقوله: بحسبك، حسب: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره، والكاف: في محل جر، ودرهم: خبر مرفوع بضمة ظاهرة. وقوله: هل من خالق. هل: حرف استفهام، ومن: زائدة، وخالق: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وغير: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره، وغير: مضاف، ولفظ الجلالة: مضاف إليه، وسد غير مسد الخبر.

قوله: (والخبر هو الاسم المرفوع) خرج بذلك المنصوب والمجرور، فلا يكونان خبرًا بنفسهما. قوله: (المسند إليه. نحو قولك: زيد قائم) هذا شروع في أمثلة المبتدإ والخبر الظاهر، وهي عشرة: أربعة للمذكر المفرد كقولك: زَيْدٌ قَائِمٌ، والمثنى كالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وجمع المذكر كالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ، وجمع التكسير كالزُّيُودُ قِيَامٌ. وأربعة للمؤنث المفرد كهِنْدٌ قَائِمَةٌ، والمثنى المؤنث كالهِنْدَانِ قَائِمَتَانِ، وجمع المؤنث السالم كالهِنْدَاتُ قَائِمَاتٌ، وجمع المؤنث المكسر كالهُنُودُ قِيَامٌ، وتمام العشرة المضاف إلى ياء المتكلم والمضاف إلى غير ياء المتكلم.

قوله: (والمضمر اثنا عشر) وهي اثنان للمتكلم وهي: أنا، ونحن؛ وخمسة للمخاطب وهي: المفرد المخاطب، والمفردة المخاطبة، والمثنى المخاطب، وجمع المذكر المخاطب، وجمع المؤنث المخاطب؛ وخمسة للغائب: المفرد الغائب، والمفردة الغائبة، والمثنى الغائب مطلقًا، وجمع المذكر الغائب، وجمع المؤنث الغائب.

قوله: (أنا) فيه ثلاث لغات: الأولى: أنا، والثانية: هنا، والثالثة: آن بمد الهمزة وحذف الألف الثانية المرسومة في النون. وهو موضوع للمتكلم وحده كقولك: أَنَا قَائِمٌ. فأنا: مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، وقائم: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. قوله: (ونحن) للمتكلم

---

(١) سورة فاطر [٣٥] الآية: ٣

وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ. نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ. فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ؛ وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، .....

ومعه غيره، أو للمعظم نفسه، إما حقيقة أو ادّعَاء، سواء كان مفردًا مذكرًا أو مفردًا مؤنثًا أو جمع مذكر أو جمع مؤنث. قوله: (وهم) بضم الهاء وسكون الميم ما لم يلقها ساكن، فإنها تحرك تخلصًا من التقاء الساكنين كما في قوله: هُمُ الْمُؤْمِنُونَ.

قوله: (والخبر قسمان: مفرد) المراد بالمفرد هنا: ما ليس جملة ولا شبيهًا بالجملة. فدخل فيه المثنى والمجموع، فهما مفردان في باب المبتدإ والخبر بهذا الاعتبار.

قوله: (وغير المفرد أربعة أشياء: الجار والمجرور، والظرف) وشرطهما: أن يكونا تَامَّيْنِ. والمراد بالتام: ما يفهم معناه بدون متعلقه، نحو قولك: زَيْدٌ عِنْدَكَ أو فِي الدَّارِ. فالظرف هنا والجار والمجرور تَامَّانِ. بخلاف الناقص وهو: ما لا يفهم معناه بدون متعلقه، كما في قولك: زَيْدٌ بِكَ، فإنه لا يفهم معنى هذا إلا بذكر متعلقه كقولك: وَاثِقٌ بِكَ. والذي اشتهر على ألسنة النحاة أن الجار والمجرور هو الخبر وإن كان الأصح خلافه.

والحاصل: أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال: قيل: أن الجار والمجرور هو الخبر وحده، وقيل: أن المحذوف هو الخبر، وقيل: هما معًا. والقول بأنه المحذوف هو الراجح، وتقدير المحذوف: كائن، أو كان، أو مستقر، أو استقر؛ وتقديره اسمًا أولى ليكون من باب الإخبار بالمفرد، لأن الأصل في الخبر الإفراد.

قوله: (والفعل مع فاعله) كقولك: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ. فقام: فعل ماض، وأبو: فاعل مرفوع بالواو وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه، والجملة في محل رفع خبر المبتدإ.

واعلم أن الخبر إذا وقع جملة لا بد له من رابط يربطه: إما الضمير كما في المثال المتقدم، وإما اسم الإشارة كما في قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذٰلِكَ خَيْرٌ ﴾[1] فإن اسم الإشارة: مبتدأ ثان، وخير: خبره، وجملة ذلك خير في محل رفع خبر المبتدإ الذي هو لباس.

---

(١) سورة الأعراف [٧] الآية: ٢٦

وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ. نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ.

باب العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر

وَهِيَ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الاِسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَهِيَ: .....

وقد يكون الرابط العموم كقولك: زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، لأن المبتدأ فرد من أفراد الرجل؛ وقد يكون الرابط إعادة المبتدإ يلفظه كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ﴾[1] فالحاقة: مبتدأ أول، وما: مبتدأ ثان، والحاقة: خبره، والجملة في محل رفع خبر عن المبتدإ الأول، فالرابط إعادة المبتدإ بلفظه.

وهذا كله إذا لم تكن الجملة عين المبتدإ في المعنى، فإن كانت كذلك فلا تحتاج إلى رابط كقوله ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ» وكما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[2] فقوله: هو: مبتدأ أول، والله: مبتدأ ثان، وأحد: خبر المبتدإ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدإ الأول، فجملة الخبر في المثالين هي عين المبتدإ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط.

باب العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر

أي باب في بيان العوامل، وتسمى: النواسخ، جمع ناسخ مأخوذ من النسخ وهو: الإزالة، لأنها تزيل حكم المبتدإ والخبر. وهذه المناسبة لذكر هذا الباب عقب باب المبتدإ والخبر وهي عوامل لفظية، والعامل اللفظي إذا دخل على اسم يزيل حكم العامل المعنوي. وقد يطلق النسخ على: النقل، كنسخت ما في الكتاب أي نقلته. ولا شك أن ما ذكره المصنف من العوامل إذا دخل على المبتدإ والخبر، نقل حكمهما من حالة إلى أخرى.

قوله: (كان وأخواتها) وبدأ المصنف بها لأنها أم الباب، لاختصاصها بمزيد أحكام، وهي: أنها تحذف مع اسمها بعد أن ولو الشرطيتين، وتحذف وحدها وتعوض عنها ما الزائدة.

قوله: (فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر) هذا عند البصريين وهو الراجح، خلافًا للكوفيين

---

(١) سورة الحاقة [٦٩] الآية: ١ - ٢ (٢) سورة الإخلاص [١١٢] الآية: ١

كَانَ،.....

القائلين بأن المبتدأ باق على رفعه ولم تعمل فيه هذه الأفعال شيئًا؛ ويلزم على قول الكوفيين أن الفعل ناصب فقط. وتسمية المرفوع بها اسمًا تسمية حقيقية، ويسمى فاعلاً مجازًا. قوله: (وتنصب الخبر) هذا باتفاق من البصريين والكوفيين؛ ويسمى خبرًا حقيقة، ومفعولاً مجازًا.

وهي ثلاثة أقسام، منها: ما يعمل بلا شرط وهو كان إلى ليس، ومنها: ما يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهه وهو أربعة: زال، وفتئ، وبرح، وانفك؛ ومنها: ما يعمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو: دام.

قوله: (كان) يعني الناقصة نحو: كَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا؛ وتكون تامة كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[1] والفرق بين التام والناقص: أن التام هو الذي يكتفي بالمرفوع، والناقص هو الذي لا يكتفي بالمرفوع.

وتستعمل بمعنى صار كما في قوله تعالى: ﴿ وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾[2] أي صرتم؛ وتستعمل زائدة، ولكن لا تزاد إلا بين شيئين متلازمين. ومثال استعمالها كذلك قول ابن مالك في ألفيته:

...كَمَا * كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا[3]

وتزاد أيضًا بين المبتدإ والخبر كقولك: زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ، برفع قائم؛ وبين الفعل وفاعله كقولك: لَمْ يُوْجَدْ كَانَ مِثْلُكَ؛ وبين الصفة والموصوف كقوله:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ * وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

واعلم أنها لا تزاد إلا بلفظ الماضي.

---

(١) سورة البقرة [٢] الآية: ٢٨٠

(٢) سورة الواقعة [٥٦] الآية: ٧

(٣) وإعرابه: (ما) اسم تعجب في موضع رفع على الابتداء، وهي نكرة تامة عند سيبويه، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب؛ و(كان) فعل ماض زائد بين ما التعجبية وفعل التعجب، للدلالة على مجرد الزمان؛ و(أصح) فعل ماض على الأصح، فيه ضمير مستتر يعود إلى ما مرفوع على الفاعلية؛ و(علم) مفعول به لأصح، وهو مضاف؛ و(من) اسم موصول مبني في موضع جر بإضافة علم إليه؛ وجملة (تقدما) صلة من، والألف للإطلاق، وجملة أصح وما بعدها في موضع رفع خبر ما التعجبية المرفوعة المحل على الابتداء. (إعراب الألفية، للأزهري).

٧٢ ـــــــ

وَمَا دَامَ. وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا .....

على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للترخيم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ فمن كسر الحاء كان ماشيًا على لغة من ينتظر المحذوف. وقوله: شمر: فعل أمر من التشمير أي وهو الجد والاجتهاد، أي اجتهد في الطاعات. ولا تزل الواو: عاطفة، ولا: حرف نهي، وتزل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وجزمه السكون، وهو من أخوات كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر، والاسم مستتر وجوبًا تقديره: أنت، وذاكر الموت: خبر منصوب بفتحة ظاهرة، وقوله: فنسيانه ضلال مبين جملة من المبتدإ والخبر صفة للموت.

ومثال الدعاء قول الشاعر:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلاَ * وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

تقول في إعرابه: ألا: أداة استفتاح يستفتح بها الكلام، ويا: حرف نداء، والمنادى محذوف تقديره: يا هذه، اسلمي: فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل، وقوله: يا دار يا: حرف نداء، ودار: منادى منصوب بفتحة ظاهرة، ودار: مضاف، ومي: مضاف إليه وهو اسم امرأة ولا ترخيم فيه. وقوله: على البلا: جار ومجرور متعلق باسلمي، وعلى بمعنى: مع، أي مع بلائك. قوله: ولا زال، الواو: عاطفة، زال. فعل ماض ناقص، ومنهلاً: خبرها مقدم، وبجرعائك: جار ومجرور متعلق بمنهلا. والمنهل هو السائل من المطر، والجرعاء تأنيث الأجرع وهي أرض الرمل التي لا نبات بها، ويجمع على أجاريع. والقطر: اسمها مؤخر.

ومثال النهي في انفك قولك: لاَ تَنْفَكَّ مُشْتَغِلاً بِذِكْرِ اللّٰهِ. ومثال النهي في فتئ قولك: لاَ تَفْتَأْ عَالِمًا. ومثاله في برح: لاَ تَبْرَحْ عَنِ الْمَكَانِ، والجار والمجرور متعلق بتبرح.

قوله: (وما دام) ولا تعمل إلا بشرط: أن يتقدمها ما الظرفية المصدرية، كما في قولك: لاَ أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ. فما: مصدرية لأنها تؤول بمصدر، وظرفية لأنها تنوب عن الظرف؛ وإذا لم تتقدم عليها ما المصدرية تكون تامة، والمنصوب بعدها يكون حالاً كقولك: دُمْتَ غَنِيًّا. وكذلك إذا قدمت عليها ما المصدرية فقط أي التي ليست ظرفية كقولك: لاَ أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ قَائِمًا أي حال قيامك.

قوله: (وما تصرف منها) أي من هذه الأفعال الثلاثة عشر، إلا ليس فإنها جامدة لا تتصرف، ودام فإنها وإن أتى منها المضارع على قول ضعيف لا تتصرف أيضًا.

نَحْوُ: كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبِحْ. تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ.

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الاِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَهِيَ: .....

قوله: (نحو كان ويكون) فمثال يكون قوله تعالى: ﴿ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[1] ومثال الأمر من كان قوله تعالى: ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ ﴾[2] فكونوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: اسمها مبني على السكون، وقوامين: خبرها منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها.

ومثال اسم الفاعل:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا * أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

ومثال المصدر قول الآخر:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى * وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

ومثال اسم المفعول: مَكُونُ زَيْدٍ قائمًا، وقس على ذلك بقية الأفعال المتصرفة.

قوله: (وأما إن وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر) هذا هو المشهور عند النحاة، ومقابل المشهور أنها تنصب الجزأين كما في قول العرب:

* إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا *[3]

وكما في قول الشاعر:

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا *

فإنها بنصب العين المهملة. وأجابوا على ذلك: بأن الخبر محذوف تقديره: تلقاهم أسدًا، وأسدًا: منصوب على الحال؛ وكذلك قوله: رواجعا، فإنه منصوب على الحال، أي تلقاهم

---

(١) سورة البقرة [٢] الآية: ١٤٣

(٢) سورة النساء [٤] الآية: ١٣٥

(٣) وتمام البيت:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ * خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

إِنَّ، وَأَنَّ، وَلٰكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ؛ تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ. وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ، وَلٰكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، .....

رواجعا. وبعضهم يرفع بها الجزأين، وخرج على ذلك قوله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ». فيعرب من أشد الناس: جارًا ومجرورًا خبرًا لأن مقدمًا، والمصورون: اسمها مؤخرًا. وأجاب بعض النحاة عن ذلك: بأن من الجارة: حرف زائد، وأشد الناس: اسمها، والمصورون: خبرها.

قوله: (إن وأن) وهما لتوكيد النسبة بين الاسم والخبر. فإذا قلت: زَيْدٌ قَائِمٌ، فالنسبة ثبوت القيام لزيد؛ فإذا أردت توكيدها فأكّد بإن المكسورة الهمزة المفتوحة النون المشددة، أو أن المفتوحة الهمزة.

ثم أن التوكيد تارة يكون واجبًا إذا كان المخاطب منكرًا، وتارة يكون حسنًا إذا كان المخاطب شاكًّا، وتارة يكون عبثًا إذا كان المخاطب خالي الذهن. والفرق بين المكسورة الهمزة والمفتوحة الهمزة: أن المفتوحة الهمزة لا بد أن يتقدمها عامل كقولك: بَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وأما المكسورة الهمزة فلا يشترط أن يتقدمها ذلك.

قوله: (وكأن للتشبيه) وهو مشاركة أمر لأمر في المعنى. مثاله كقولك: كَأَنَّ زَيْدًا حِمَارٌ. فقوله مشاركة أمر وهو زيد، لأمر وهو الحمار، في المعنى وهو البلادة. أو هو إلحاق ناقص بكامل، كما تقول: زَيْدٌ كَالْبَدْرِ. فقد ألحقنا ناقصًا وهو زيد، بكامل وهو البدر.

وأركانه خمسة: مشبه وهو الشخص، ومشبه وهو زيد، ومشبه به وهو البدر، ووجه شبه وهو الضياء في كل، وأداة تشبيه وهي الكاف. والبدر هو: القمر ليلة أربعة عشر.

قوله: (ولكن للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يُتَوَهَّمُ ثبوته أو نفيه. فمثال ما يتوهم ثبوته قولك: زَيْدٌ يَقُومُ اللَّيْلَ. فيتوهم أنه صالح، مع أنه منهمك على الدنيا وفعل المعاصي، فترفعه بقولك: لٰكِنَّهُ غَيْرُ صَالِحٍ. فلكن: حرف استدراك ونصب، والهاء: اسمها مبني على الضم في محل نصب، وغير صالح: خبرها مرفوع بضمة ظاهرة في آخره. ومثال ما يتوهم نفيه قولك: زَيْدٌ جَاهِلٌ. فيتوهم نفي الصلاح عنه، فتثبته بقولك: لٰكِنَّهُ صَالِحٌ.

وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ.

وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولاَنِ لَهَا، .....

قوله: (وليت للتمني) وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر[1]. فمثال ما لا طمع فيه قول الشاعر:

* أَلاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا *

فقوله: ألا: أداة استفتاح، وليت: حرف تمن من أخوات أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، والشباب: اسمها، ويعود يومًا: في محل رفع خبرها. ومثال ما فيه عسر قولك: لَيْتَ لِي قِنْطَارًا مِنَ الذَّهَبِ. فليت: حرف تمن، وقنطارًا: اسمها مؤخر، ولي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقوله: من الذهب: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة قنطارًا.

قوله: (ولعل للترجي) وهو طلب الأمر المحبوب، كما في قوله: لَعَلَّ ٱللَّهَ يَرْحَمُنَا، وَلَعَلَّ الْحَبِيبَ قَادِمٌ. وتكون للإشفاق وهو الأمر المكروه، كما في قولك: لَعَلَّ الْعَدُوَّ هَالِكٌ. فالعدو: اسمها، وهالك: خبرها.

قوله: (وأما ظننت وأخواتها) أي نظائرها في العمل. ففي الكلام هنا استعارة تصريحية، حيث شبهت النظائر بالأخوات، واستعيرت للنظائر على سبيل الاستعارة التصريحية، وضابطها: أن يذكر المشبه به؛ بخلاف الاستعارة المكنية، فإن ضابطها: أن يذكر المشبه ويطوي ذكر المشبه به. كما في قول الشاعر:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا * أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لاَ تَنْفَعُ

حيث شبه المنية بالسبع تشبيهًا مضمرًا في النفس على سبيل الاستعارة بالكناية، وطوى ذكر المشبه به وهو السبع، ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو الأظفار، لأن الأظفار تلازم السبع؛ وذكر النشب ترشيح.[2]

قوله: (فإنها تنصب المبتدأ والخبر) ومحل هذا إذا لم تُلْغَ أو تُعَلَّق، والإلغاء: إبطال العمل

---

(١) قوله: ما لا طمع فيه أي الأمر المستحيل. وفي جامع الدروس العربية: وقد تستعمل في الأمر الممكن نحو: لَيْتَكَ تَذْهَبُ؛ وذلك قليل.

(٢) الترشيح للاستعارة عند البيانيين: ذكر ما يلائم المشبه به لها.

وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، ..

لفظًا ومحلاً، والتعليق: إبطال العمل لفظًا وإبقاؤه محلاً بسبب ما له صدر الكلام كما في قوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾[1] فقوله: أي الحزبين أحصى جملة في محل نصب سدت مسد مَفْعُولَيْ عَلِمَ.

والإلغاء يكون بسبب توسط العامل أو تأخره. فمثال التوسط: زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ. فزيد: مبتدأ، وظننت: ملغاة، وقائم: خبر مرفوع بضمة ظاهرة؛ والإعمال والإهمال في نحو هذا المثال على حد سواء. ومثال التأخر: زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ. فزيد: مبتدأ، وقائم: خبره، وظننت: ملغى؛ والإهمال في نحو هذا المثال أرجح من الإعمال.

قوله: (وهي ظننت الخ) والحاصل أن منها: ما يفيد تحقق المفعول الثاني، ومنها: ما يفيد ترجيحه، ومنها: ما يفيد التصيير والانتقال، ومنها: ما يفيد حصول النسبة في السمع.

فما يفيد التحقق من هذه الأفعال: رأى، وعلم، ووجد. كما في قول الشاعر:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ * مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

ومثال علم قوله:

* عَلِمْتُ[2] التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ *

ومثال ما يفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني قولك: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا. والمعنى: أن قيام زيد أرجح من عدمه. وكذا قوله: حسبت، كما في قولك: حَسِبْتُ زَيْدًا صَدِيقًا. وخلت تقول: خِلْتُ عَمْرًا قَائِمًا. وأصله خَيِلْتُ بياء تحتية بعد الخاء، فنقلت حركة الياء إلى الخاء بعد سلب حركتها وهي الفتحة، فالتقى ساكنان الياء واللام فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار: خِلْتُ.

وكذلك زعم كقول الشاعر:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ * إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

---

(١) سورة الكهف [١٨] الآية: ١٢

(٢) وفي الروايات:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ * رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

وهو قول لَبيدٍ العامري؛ وحسب هنا لليقين. وقوله: ثاقلاً أي ثقيلاً من المرض، فأشرف منه على الموت.

وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ. تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَخِلْتُ الْهِلَالَ لَائِحًا، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ.

باب النعت

فالياء: مفعول أول، وشيخًا: مفعول ثان [١]. وكذلك اتخذ تقول: اتَّخَذْتُ زَيْدًا صَدِيقًا.

قوله: (وجعلت) هذا مثال ما يفيد التصيير والانتقال كقولك: جَعَلْتُ الطِّينَ إِبْرِيقًا. قوله: (وسمعت) هذا مثال ما يفيد نسبة السمع كسَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ. فلفظ النبي: مفعول أول، ويقول: فعل مضارع وفاعله مستتر جوازًا تقديره هو، والجملة في محل نصب مفعول ثان. وهذا على رأي المصنف، والصحيح: أن سمع إذا دخل على ما لا يسمع ينصب مفعولين على الراجح، وأما إذا دخل على ما يسمع فينصب مفعولاً واحدًا باتفاق.

باب النعت

هو والصفة والوصف بمعنى واحد، ومعناها التابع المشتق والمؤول بالمشتق، الموضح لمتبوعه في المعارف، المخصص له في النكرات.

فقولنا: التابع، جنس يشمل جميع التوابع. والمشتق أو المؤول بالمشتق الموضح لمتبوعه، يخرج بقية التوابع. ومثال المشتق: جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ؛ ومثال المؤول بالمشتق: جَاءَ زَيْدٌ الدِّمَشْقِيُّ، فإنه مؤول بالمشتق أي المنسوب إلى دمشق؛ ومثال المؤول أيضًا: جَاءَ زَيْدٌ هٰذَا، أي المشار إليه. وقولنا: الموضح لمتبوعه في المعارف، معنى توضيحه: أنه يدفع الاحتمال، كما إذا قلت: جَاءَ زَيْدٌ، والحال أن في البلد زيدين مثلاً عالمًا وجاهلاً، فإذا قلت: جَاءَ زَيْدٌ الْعَالِمُ، ارتفع الاحتمال. وقولنا: المخصص لمتبوعه في النكرات، التخصيص: تقليل الاشتراك. فإذا قلت: جَاءَ رَجُلٌ، احتمل الرجل الشاعر والنجار مثلاً، فإذا قلت: جَاءَ رَجُلٌ شَاعِرٌ، فقد قَلَلْتَ الاشتراك.

---

(١) تنبيه: والغالب في زعم أن تستعمل للظن الفاسد، وهو حكاية قول يكون مَظِنَّةً للكذب، فيقال فيما يشك فيه أو فيما يعتقد كذبه، ولذلك يقولون: زعموا مطيَّةُ الكذب، أي إن هذه الكلمة مركب للكذب؛ وأن يقع على أنَّ، كقول كُثَيِّر:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا * وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ

النَّعْتُ: تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ. تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ.

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: .....

قوله: (النعت تابع للمنعوت الخ) أي سواء كان حقيقيًّا أو سببيًّا. والفرق بين النعت السببي والحقيقي: أن النعت الحقيقي هو الذي يرفع الضمير المستتر، كما في قولك: جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ؛ والسببي هو الذي يرفع الاسم الظاهر، كما في قولك: جَاءَ زَيْدٌ الْقَائِمُ أَبُوهُ.

ثم إن النعت يتبع منعوته في اثنين من خمسة، سواء كان حقيقيًّا أو سببيًّا، فيتبع منعوته في واحد من وجوه الإعراب الثلاثة وهي: الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير. فهذا لازم لكل نعت، سواء كان حقيقيًّا أو سببيًّا. فإذا قلت: جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، فالعاقل تبع منعوته في الرفع وهو واحد من ثلاثة، وفي التعريف وهو واحد من اثنين. ومثال النعت السببي: جَاءَ زَيْدٌ الْقَائِمُ أَبُوهُ. فقد وافقه في الرفع وهو واحد من ثلاثة، وتبعه في التعريف وهو واحد من اثنين.

ولا يلزم موافقته في التذكير والتأنيث، ولا في الإفراد والتثنية والجمع. فتقول: مَرَرْتُ بِامْرَأَتَيْنِ قَائِمٍ أَبُوهُمَا. فقائم وافق منعوته في الجر، ولا شك أن الجر واحد من ثلاثة، ووافقه في التنكير وهو واحد من اثنين، ولم يوافقه في التثنية ولا في التأنيث. وتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَةٍ أُمُّهُمَا. فقد وافقه في التنكير وهو واحد من اثنين وفي الجر وهو واحد من ثلاثة.

واعلم أنه يزيد النعت الحقيقي على السببي بأنه يتبع في اثنين من خمسة أُخَرَ: واحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث. فقد كمل له أربعة من عشرة، تقول: جَاءَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ. فالعاقل تبع منعوته في أربعة من عشرة: واحد من أوجه الإعراب الثلاثة وهو الرفع، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع؛ ويأتي ذلك في حالتي النصب والجر أيضًا. وتقول: جَاءَ زَيْدٌ عَاقِلٌ. فعاقل تابع منعوته في واحد من أوجه الإعراب وهو الرفع، وتبعه في الإفراد وهو واحد من ثلاثة، وفي التذكير وهو واحد من اثنين، وفي التنكير وهو واحد من اثنين.

قوله: (والمعرفة خمسة أشياء) نظمها بعضهم في قوله:

إِنَّ الْمَعَارِفَ سَبْعَةٌ فِيهَا سَهْلُ * أَنَا صَالِحٌ ذَا مَا الْفَتَى ٱبْنِي يَا رَجُلُ

الاِسْمُ الْمُضْمَرُ، نَحْوُ: أَنَا وَأَنْتَ؛ وَالاِسْمُ الْعَلَمُ، نَحْوُ: زَيْدٌ وَمَكَّةُ؛ وَالاِسْمُ الْمُبْهَمُ، نَحْوُ: هٰذَا

فقوله: أنا، إشارة للضمير؛ وصالح، إشارة للعلم؛ وذا، إشارة لاسم الإشارة؛ وما، إشارة للموصول؛ والفتى، إشارة للمحلي بالألف واللام؛ وابني، إشارة للمضاف إلى واحد من هذه الخمسة، وهي في الأعرفية على هذا الترتيب، وكذلك ما أضيف إلى واحد من هذه الخمسة فهو في رتبته، إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم، لئلا يلزم أن الوصف أعرف من الموصوف في قولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ ونحوه.

فأعرف المعارف على الإطلاق: لفظ الجلالة. ولذلك رؤي سيبويه في المنام، فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: خيرًا كثيرًا. فقيل: بماذا؟ فقال: بقولي لفظ الجلالة أعرف المعارف. كذا ذكره بعض العلماء. ثم يلي لفظ الجلالة في الأعرفية: ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، ويليه العلم، واسم الإشارة، والموصول، والمحلي بالألف واللام، ثم المضاف إلى واحد من هذه الخمسة.

قوله: (المضمر) هو ما دل على المتكلم نحو: أنا ونحن، أو مخاطب نحو: أنت وفروعه، أو دل على غائب نحو: هو وفروعه.

قوله: (والاسم العلم) سواء كان علم شخص، وهو: ما وضع لمعين في الخارج، أي ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه كزيد، فإنه وضع لمعين في الخارج وهو الذات المشخصة. أو علم جنس، وهو: ما وضع للماهية بقيد الاستحضار كأسامة، فإن الواضع وضع أسامة لماهية الحيوان المفترس بقيد الملاحظة. واسم الجنس: ما وضع للماهية لا بقيد الاستحضار. والنكرة: ما وضع للفرد المنتشر كرجل، فإنه عام في أفراد الرجال؛ فظهر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس والنكرة.

قوله: (والاسم المبهم) نحو: هذا للمفرد المذكر، وهذه للمفردة المؤنثة. ثم اعلم أن المؤنث يشار له بِصِيَغٍ عَشْرٍ: ذِي، وذِهْ بسكون الهاء، وذِهِ بالإشباع، وذِهِ بالاختلاس؛ وكذا يقال في ته، ففيها ثلاث لغات: وتي، وتا، وذات؛ فهذه عشرة[1].

(١) كذا في النسخ المطبوعة، وفي شرح قطر الندى: فللمفرد المذكر لفظه واحدة وهي: ذا؛ وللمفرد المؤنثة عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة بالذال وهي: ذِي، وذِهِي بالإشباع، وذِهِ بالكسر، وذِهْ بالإسكان، وذَاتُ وهي أغربها، وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى: صاحبة، كقولك: ذات جمال، أو بمعنى: التي، في لغة بعض طيء؛ وخمسة مبدوءة بالتاء وهي: تِي، وتِهِي بالإشباع، وتِهِ بالكسر، وتِهْ بالإسكان، وتا. (انتهى بتصرف).

وَهٰذِهِ وَهٰؤُلَاءِ؛ وَالِاسْمُ الَّذِي فِيهِ ٱلْأَلِفُ وَاللَّامُ، نَحْوُ: الرَّجُلُ وَالْغُلَامُ؛ وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هٰذِهِ ٱلْأَرْبَعَةِ.

وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ ٱسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ، لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ. وَتَقْرِيبُهُ: كُلُّ مَا صَلُحَ دُخُولُ ٱلْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلُ وَالْغُلَامُ.

باب العطف

ويشار للمثنى المذكر بذَانِ، وللمثنى المؤنث بتَانِ، ويشار للجمع مطلقًا، سواء كان لمذكر أو لمؤنث بهٰؤُلَاءِ ممدودًا عند الحجازيين ومقصورًا عند بني تميم، والمد أولى لأنه جاء به التنزيل قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾[1].

قوله: (والاسم الذي فيه الألف واللام، نحو: الرجل والغلام) فهما معرفتان بالألف واللام.

قوله: (وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة) فمثال المضاف إلى المضمر كما في قولك: مَرَرْتُ بِصَاحِبِكَ، فصاحب معرفة؛ ومثال المضاف إلى العلم كقولك: مَرَرْتُ بِصَاحِبِ زَيْدٍ؛ ومثال المضاف إلى اسم الإشارة: مَرَرْتُ بِصَاحِبِ هٰذَا؛ ومثال المضاف إلى الاسم الموصول: غُلَامُ الَّذِي؛ ومثال المضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو: غُلَامُ الرَّجُلِ. وكل واحد من هذه الأشياء في رتبة ما أضيف إليه، إلا المضاف إلى المضمر، فإنه في رتبة العلم كما تقدم.

قوله: (والنكرة: كل اسم شائع) أي عام في جنسه أي في أفراد جنسه، لأن العموم إنما يكون في الأفراد لا في الحقائق. قوله: (وتقريبه) أي وتسهيله على المبتدي في هذا الفن أن تقول: كل ما صلح دخول الألف واللام عليه نحو: رَجُلٌ وَفَرَسٌ، فإنهما يصلح دخول الألف واللام عليهما فتقول: الرَّجُلُ وَالْفَرَسُ.

باب العطف

وهو لغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، واصطلاحًا: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف العشرة أو التسعة. فقولنا: التابع، جنس يشمل سائر التوابع.

(١) سورة البقرة [٢] الآية: ٨٥

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، .....

وقولنا: المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، يخرج بقية التوابع، فإنها ليست تابعة بواسطة.

ثم اعلم أن العطف قسمان: عطف بيان، وعطف نسق. فعطف النسق يكون بالواو وبغيرها من بقية حروف العطف؛ وعطف البيان يكون من غير واسطة كما في قولك: أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ. فعمر عطف بيان أي مُبَيِّنٍ لقوله: أبو حفص. وكما في قولك: جَاءَ عُمَرُ الْفَارُوقُ؛ سمي فاروقًا لفرقه بين الحق والباطل.

قوله: (وهي الواو) اعلم أن حروف العطف على قسمين، منها: ما يشرك في اللفظ والمعنى وهي ستة؛ ومنها ما يشرك في اللفظ فقط، وهو ثلاثة وهي: بل ولا ولكن. ومعنى التشريك في اللفظ: أن يحكم على المعطوف بإعراب المعطوف عليه؛ ومعنى التشريك في الحكم: أن يثبت للمعطوف حكم المعطوف عليه وهو المجيء مثلاً في قولك: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو.

وبدأ المصنف بالواو لأنها أم الباب، وهي لمطلق الجمع، فلا تفيد ترتيبًا ولا تعقيبًا ولا معية. فتعطف اللاحق على السابق كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾[1] فإن إبراهيم متؤخر في الإرسال؛ وتعطف السابق على اللاحق كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾[2]؛ وتعطف المصاحب على مصاحبه كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾[3].

قوله: (والفاء) وهي للترتيب والتعقيب، تقول: جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرُو، إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد من غير مهلة بفتح الميم يعني من غير تراخ؛ وأما مهلة بضم الميم فهي عكارة الزيت.

واعترض على إفادة الفاء للترتيب بقوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا ﴾[4] فظاهر الآية: أن مجيء البأس بعد الإهلاك، مع أن الإهلاك لا يكون إلا بعد مجيء

(١) سورة الحديد [٥٧] الآية: ٢٦
(٢) سورة الزمر [٣٩] الآية: ٦٥
(٣) سورة العنكبوت [٢٩] الآية: ١٥
(٤) سورة الأعراف [٧] الآية: ٤

وَثُمَّ، وَأَوْ، .....

البأس أي العذاب. وأجيب عن الآية: بأن فيها شيئًا محذوفًا، والتقدير: وكم من قرية أهلكناها أي أردنا إهلاكها، فجاءها بأسنا. ولا شك أن مجيء البأس مسبب عن[1].

الاعتراض على كونها للتعقيب بقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۞ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾[2] فإن ظاهر الآية: أن جعله غثاء عقب خروج المرعى، وليس كذلك. ويجاب عن ذلك: بأن التعقيب في كل شيء بحسبه، والتقدير: فمضت مدة فجعله غثاء أحوى. وكذا تزوج زيد فولد له، فظاهره: أن الولادة تعقب التزويج. ويجاب: بأنه على حذف جملة تقديرها: تزوج زيد فمضت مدة فولد له.

قوله: (وثم) وهي للترتيب والتراخي، تقول: جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو، إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة. واعترض على كون ثم تفيد الترتيب بقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾[3] فظاهر الآية يقتضي أن الأمر بالسجود بعد خلقنا، وليس كذلك. وأجيب: بأن هناك مضافًا محذوفًا، والتقدير: ولقد خلقنا أباكم، ثم صورنا أباكم، ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم.

قوله: (وأو) وهي إما أن تكون واقعة بعد الطلب، أو الخبر. فإن وقعت بعد الطلب فلها معنيان: التخيير، والإباحة. فمثال التخيير: تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا. ومثال الإباحة: جَالِسِ الْعُبَّادَ أَوِ الزُّهَّادَ. والفرق بين التخيير والإباحة: أن التخيير يمتنع معه الجمع، بخلاف الإباحة فإن الجمع يجوز معها ولا يمتنع.

وإذا وقعت بعد الخبر فلها معنيان: الشك، والإبهام. فمثال الشك: قوله تعالى حكاية عن عزير: ﴿ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾[4] ومثال الإبهام قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى

(١) كذا في النسخة المطبوعة، وفيها بياض، لعله: ولا شك أن مجيء البأس مسبب عن الإهلاك؛ لأن مجيء البأس قبل الإهلاك، والله أعلم بالصواب.

(٢) سورة الأعلى [٨٧] الآية: ٤ - ٥

(٣) سورة الأعراف [٧] الآية: ١١

(٤) سورة البقرة [٢] الآية: ٢٥٩

وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلاَ، وَلٰكِنْ، .....

أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾[١]. فالمتكلم وهو النبي ﷺ عالم أنه على الحق يقينًا، لكنه قصد الإبهام على المخاطبين. وتكون للتقسيم، كما تقول: الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف.

قوله: (وأم) وهي المعادلة للهمزة كقوله تعالى: ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾[٢] أي إنذارك وعدمه سواء. فسواء: خبر مقدم، وما بعده: مبتدأ مؤخر فهو مؤول بمصدر.

قوله: (وإما) الصحيح أنها ليست عاطفة، وأن العاطف الواو في قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾[٣] فمنا وفداء كل منهما مفعول مطلق عامله محذوف، والتقدير: فإما تمنون منًّا وإما تفدون فداءً.

قوله: (وبل) وهي موضوعة للإضراب الإبطالي والانتقالي. فمثال الإضراب الإبطالي: لاَ تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا. وتقع بين جملتين حقيقةً أو تقديرًا. ومثال الإضراب الانتقالي قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ۞ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ۞ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾[٤].

ولا يعطف بها إلا بشروط: الشرط الأول: إفراد معطوفيها، الثاني: أن لا تقترن بالواو، الثالث: أن يتقدمها نفي أو شبهه أو إثبات. ففي أمثال تقدم النفي ينتقل حكم ما قبلها إلى ما بعدها؛ وكذا إذا وقعت بعد إثبات، يصير الأول في حكم المسكوت عنه.

قوله: (ولا) لصحة العطف بها شروط: الأول: أن يتقدمها إثبات، كقولك: جَاءَ زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو. والثاني: إفراد معطوفيها. والثالث: تعاندهما بمعنى أنه لا يصدق أحدهما على الآخر.

قوله: (ولكن) ولا يعطف بها إلا بشروط ثلاثة:

الأول: إفراد معطوفيها، فلو تَلَتْهَا جملةٌ فهي ابتدائية وليست عاطفة، بل هي حرف ابتداء، كما في قول الشاعر:

إِنَّ ٱبْنَ وَرْقَاءَ لاَ تُخْشَى بَوَادِرُهُ * لٰكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

---

(١) سورة سبأ [٣٤] الآية: ٢٤
(٢) سورة البقرة [٢] الآية: ٦
(٣) سورة محمد [٤٧] الآية: ٤
(٤) سورة الأعلى [٨٧] الآية: ١٤ - ١٦

وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ. فَإِنْ عُطِفَتْ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رُفِعَتْ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نُصِبَتْ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خُفِضَتْ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جُزِمَتْ؛ تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ.

باب التوكيد

الشرط الثاني: أن لا تقترن بالواو؛ فإن اقترنت فالعاطف الواو كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنْ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾[1] فرسول: خبر لكان المحذوفة، والتقدير: ولكن كان رسول الله، فالعطف هنا بالواو؛ ولا يصح أن يكون معطوفًا على أبا في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾[2] لأن مُتَعَاطِفَيِ الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب.

الشرط الثالث: أن تقع بعد نفي أو نهي؛ فلو وقعت بعد إثبات لم تكن عاطفة، كما في قولك: جَاءَ زَيْدٌ لٰكِنْ عَمْرُو لَمْ يَجِئْ، بل هي حرف ابتداء.

قوله: (وحتى) ومعناها: التدريج، وهو: انقضاء الشيء شيئًا فشيئًا إلى أن يبلغ الغاية. أما في الشرف كقولك: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى ٱلْأَنْبِيَاءُ؛ وأما في الخسة كقولك: ٱسْتَغْنَى النَّاسُ حَتَّى ٱلْحَجَّامُونَ. قوله: (في بعض المواضع) أشار بذلك إلى أنها قد لا تكون عاطفة، كما في قول الشاعر:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا * بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

فحتى هنا في قول الشاعر: ابتدائية، وماء: مبتدأ، وأشكل: خبر. ومعنى أشكل: مختلط بالدم. وتكون جارة للآخر كما في قولك: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، بجر رأس وتجر المتصل بالآخر كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾[3].

باب التوكيد

هو لغة: التقوية، واصطلاحًا ينقسم إلى قسمين: لفظي، ومعنوي. مثال ما فيه التوكيد

---

(١) سورة الأحزاب [٣٣] الآية: ٤٠

(٢) سورة الأحزاب [٣٣] الآية: ٤٠

(٣) سورة القدر [٩٧] الآية: ٥

التَّوْكِيدُ: تابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ. وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ وَالْعَيْنُ .....

اللفظي: قَامَ زَيْدٌ زَيْدٌ مثلاً. فاللفظي هو: إعادة اللفظ بعينه أو بمرادفه، لدفع غفلة السامع أو لأجل تقريره وإثباته في ذهنه. ويكون في الاسم كما في قول الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخًا لَهُ * كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

فأخاك الثاني توكيد لأخاك الأول[1]. ويكون في الفعل كما في قول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي * أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ اُحْبِسِ اُحْبِسِ

ويكون في الحروف كنعم نعم، وكما في قول الشاعر:

لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ أَنَّهَا * أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا

ومثال إعادة اللفظ بمرادفه في الاسم: جَاءَ لَيْثٌ أَسَدٌ، وفي الفعل: قَعَدَ جَلَسَ أَسَدٌ، وفي الحرف: نَعَمْ جَيْرِ. والتوكيد المعنوي هو الذي تكلم عليه المصنف وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل.

قوله: (التوكيد) يقرأ بالواو وبالألف وبالهمزة، ففيه ثلاث لغات أفصحها أولها، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل. قوله: (تابع للمؤكد) بفتح الكاف على أنه اسم مفعول. قوله: (في رفعه) أي رفع المؤكد. قوله: (ونصبه) أي وتابع له في نصبه. قوله: (وخفضه) أي وتابع له في خفضه. قوله: (وتعريفه) أي وتابع له في تعريفه. فإن قيل: لِمَ لَمْ يقل المصنف: وَتَنْكِيرِهِ، كما في النعت؟ فالجواب: أن ألفاظ التوكيد كلها معارف، فلا يرد شيء على المصنف. ثم إن التوكيد تارة يكون لرفع احتمال المجاز وإثبات الحقيقة، وتارة يكون لرفع توهم الخصوص بما ظاهره العموم. وأشار إلى الأول والثاني بقوله: بألفاظ معلومة.

قوله: (وهي النفس) بسكون الفاء وهي هنا بمعنى: الذات، لأن لها إطلاقين: فتطلق على الروح كما في قوله تعالى: ﴿ أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾[2] أي الروح بالروح، وقوله عليه الصلاة

---

(١) أخاك الأول: اسم منصوب على الإغراء بفعل محذوف وجوبًا تقديره: احفظ أو الزم أو نحوهما، وأخاك الثاني: تأكيد لفظي له.

(٢) سورة المائدة [٥] الآية: ٤٥

وَكُلٌّ وَأَجْمَعُ. وَتَوَابِعُ أَجْمَعُ وَهِيَ: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ. .....

والسلام: « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ » أي روحي بيده؛ وتطلق على الدم كما في قول العلماء: وما لا نفس له سائلة إذا وقع في الإناء ومات فيه لا ينجسه، أي وما لا دم له سائل.

ثم اعلم أن التوكيد تارة يكون مقررًا أمر المتبوع في النسبة، وتارة في الشمول كما ذكره العلامة ابن هشام. فمثال المقرر لأمر المتبوع في النسبة: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ. فإنه لو لا قولك: نفسه، لجوز السامع كون الجائي كتابه أو خبره بدليل قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾[1] أي أمره؛ ومثال المقرر لأمر المتبوع في الشمول قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[2] إذ لو لا التوكيد لجوز السامع كون الساجد أكثرهم.

قوله: (وكل وأجمع) لا يؤكد بهما إلا الشيء ذو الأجزاء، إما باعتبار ذاته أو باعتبار عامله. فمثال الأول قولك: جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ؛ ومثال الثاني: اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ أَوْ جَمِيعَهُ.

ويؤكد بهما مفردين عن النفس والعين أو معهما. وإذا أكد المثنى بالنفس والعين ففيه ثلاث لغات: الأولى وهي الفصحى جمعهما على أَفْعُلٍ كما في قولك: الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا. والثانية: إفراد النفس كقولك: جَاءَ الزَّيْدَانِ نَفْسُهُمَا عَيْنُهُمَا. والثالثة: تثنيتهما فتقول: جَاءَ الزَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا عَيْنَاهُمَا.

وإنما يؤكد بكل وأجمع للإحاطة والشمول أي العموم. فإذا قلت: جَاءَ الْقَوْمُ، يحتمل أنك عبرت عن البعض بالكل مجازًا، فإذا أردت التنصيص على العموم قلت: جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ.

قوله: (وتوابع أجمع) فلا يؤكد بها إلا بعد التأكيد بأجمع، فلا يجوز تقديمها عليها. قوله: (وهي: أكتع) مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع. قوله: (وأبتع) مأخوذ من البتع، من قولهم: فلان ذو بتع، أي عنقه طويل. قوله: (وأبصع) مأخوذ من البصع وهو اجتماع العرق.

ولا يجوز في ألفاظ التوكيد أن يعطف بعضها على بعض؛ ولا يجوز تقديمها على المؤكد؛ ولا يجوز قطعها من الرفع إلى النصب ومنه إلى الجر بخلاف النعت فيجوز قطعه عن المنعوت إذا كان معلومًا.

---

(١) سورة الفجر [٨٩] الآية: ٢٢ (٢) سورة الحجر [١٥] الآية: ٣٠

تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ.

باب البدل

إِذَا أُبْدِلَ ٱسْمٌ مِنِ ٱسْمٍ أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ. وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، .....

قوله: (تقول: قام زيد نفسه) مثال للتوكيد بالنفس. قوله: (ورأيت الخ) مثال للتوكيد بكل. قوله: (ومررت بالقوم أجمعين) مثال للتوكيد بأجمع.

باب البدل

وهو لغة: العوض ومنه قوله تعالى: ﴿ عَسَى رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِنْهَا ﴾[1] يعني يعوضنا، واصطلاحًا: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة. فقوله: المقصود بالحكم، فصل مخرج للنعت والتوكيد وعطف البيان، فإن هذه الثلاثة مكملة للمقصود بالحكم وليست مقصودة بنفسها. وقوله: بلا واسطة، مخرج لعطف النسق.

قوله: (إذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه) أي في رفعه إن كان المبدل منه مرفوعًا، أو نصبه إن كان المبدل منه منصوبًا، وقس على ذلك[2].

قوله: (وهو على أربعة أقسام) هذا جري على المشهور عند علماء أهل هذا الفن، فلا ينافي أن هناك قسمين آخرين: بدل الإضراب، وبدل النسيان.

قوله: (بدل الشيء من الشيء) وضابطه: أن يكون الثاني مساويًا للأول في المعنى.

قوله: (وبدل البعض من الكل) وهو: أن يكون الثاني بعضًا من الأول، سواء كان مساويًا لنصفه، أو أكثر، أو أقل. فمثال الثالث: أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ. ومثال ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[3] فمن: اسم موصول بمعنى الذي: بدل من الناس، بدل بعض من كل، لأن المستطيع بعض الناس؛ خلافًا لمن جعلها فاعل

---

(١) سورة القلم [٦٨] الآية: ٣٢

(٢) كذا في النسخة المطبوعة ولعله أراد: وقس الباقي على ذلك؛ والله أعلم.

(٣) سورة آل عمران [٣] الآية: ٩٧

وَبَدَلُ الاشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ. نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ. أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ فَغَلَطْتَ فَأَبْدَلْتَ: زَيْدًا مِنْهُ.

المصدر، لما فيه من فساد المعنى، لأنه يقتضي أن يجب على جميع الناس أن يحج مستطيعهم، وليس كذلك. ولا بد لبدل البعض من الكل من ضمير يعود على المبدل منه.

قوله: (وبدل الاشتمال) وهو: أن يكون المبدل منه مشتملاً على البدل، بأن يكون دالاً عليه بحيث إذا ذكر المبدل منه تتشوف النفس وتنتظر إلى البدل. كما في قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[1] فقتال بدل من الشهر، والشهر مشتمل عليه من حيث وقوعه فيه.

قوله: (وبدل الغلط) وهو آخر الأقسام، وهو: أن يكون الثاني مقصودًا، والأول غير مقصود. فإذا أردت الإخبار بأنك تصدقت بدرهم فسبق لسانك إلى التصدق بدينار، فتقول: تَصَدَّقْتُ بِدِينَارٍ دِرْهَمٍ. فإنه يقال له بدل غلط، أي بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطًا، لا أنه نفسه هو الغلط.

وأما إن قصدت الإخبار بالدينار فأضربت عنه إلى الدرهم، فإنه يقال له: بدل إضراب؛ وإن قصدت الإخبار بالأول، ثم تبين لك فساد قصدك الأول وأن المقصود هو الثاني، فهذا يقال له: بدل نسيان.

فقد تم الكلام على البدل في الاسم، وأما أمثلة البدل في الفعل فأربعة أيضًا، فمثال بدل البعض من الكل: إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ لِلَّهِ يَرْحَمْكَ ٱللَّهُ. فتصل: فعل الشرط مجزوم وجزمه حذف الياء، وتسجد: بدل بعض من كل، لأن السجود من بعض الصلاة. ومثال بدل الكل: ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَاعَفْ لَهُ ﴾[2] فيضاعف بدل من يلق، بدل كل من كل، بناء على أن لقي الآثام هو مضاعفة العذاب. ومثال بدل الاشتمال:

إِنَّ عَلَيَّ ٱللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا * تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

فإن: حرف توكيد ونصب، وعلي: جار ومجرور في محل رفع خبر إن مقدم على اسمها، والله: منصوب بنزع الخافض وهو واو القسم المحذوفة، أن تبايعا أن: حرف مصدري

---

(١) سورة البقرة [٢] الآية: ٢١٧ (٢) سورة الفرقان [٢٥] الآية: ٦٨ - ٦٩

باب منصوبات الأسماء

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، .....

ونصب، تبايعا: فعل مضارع منصوب بأن، والفعل في تأويل مصدر اسم إن، والتقدير: إن علي والله مبايعتك. تؤخذ: بدلاً من تبايعا، لأن المبايعة مشتملة على الأخذ كرهًا أو المجيء طوعًا. وقوله: كرهًا إما صفة لمصدر محذوف، والتقدير: أخذًا كرهًا، أو حال تقديره: تؤخذ حال كون الأخذ على سبيل الإكراه، أو تجيء حال كون المجيء على سبيل التطوع.

ومثال بدل الغلط: إِنْ تَأْتِنَا تَسْأَلْنَا نُعْطِكَ. فتسألنا: بدل غلط من تأتنا، لأنه أراد أن يخبر أولاً بقوله: تسألنا، فسبقه لسانه إلى قوله: تأتنا.

باب منصوبات الأسماء

لما فرغ من الكلام على المرفوعات وما يتعلق بها وقدمها على المنصوبات، لأنها عُمُدٌ والمنصوبات فَضْلَاتٌ، شرع يتكلم عليها فقال: باب منصوبات الأسماء الخ. وإضافة المنصوبات إلى الأسماء من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي الأسماء المنصوبة. وقدم المصنف المنصوبات على المجرورات، لأن المنصوبات في الغالب عاملها فعل، والأصل في العمل للأفعال.

قوله: (خمسة عشر) مبني على الفتح خبر عن المبتدإ الذي هو المنصوبات.

واعلم أن المصنف لا يعد فيما يأتي إلا أربعة عشر منصوبًا، فيقال: إنه ترجم لشيء ونقص عنه، وهو معيب عندهم[1]. وقد سلك المصنف هنا طريقة المتأخرين، فذكر المنصوبات إجمالاً ثم ذكرها تفصيلاً. وهو أولى من طريقة المتقدمين، لأن ذكر الشيء مجملاً ثم ذكره مفصلاً أشد تمكنًا واستثباتًا.

(١) ورد في تشويق الخلان للأستاذ الحاج محمد معصوم بن سالم السماراني السفاطوني حاشية على شرح الآجرومية: اعلم أن المصنف ترجمها بخمسة عشر ولم يذكر المنصوبات إلا أربعة عشر، ثم قال الأستاذ: ويضطرب هنا أرباب الحواشي في الجواب. واقتنع بقول العلامة عبد المعطي المالكي بأن الخامس عشر هو مفعولات ظننت، وقد استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما تقدم لتتميم النواسخ، والله أعلم.

وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَثْنَى، وَاسْمُ لاَ، وَالْمُنَادَى،

وبدأ بالمفعول به، لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس، بدليل: أنه يقوم مقام الفاعل عند حذفه لغرض من الأغراض السابقة، وإلا فكان المناسب أن يقدم المفعول المطلق، لأنه المفعول الحقيقي بسبب الإيجاد؛ والمفاعيل خمسة عند بعض النحاة وعليه المصنف، وأشار إلى المفعول به بقوله المفعول به نحو: ضربت زيدًا.

قوله: (والمصدر) نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبًا. وقوله: (وظرف الزمان) نحو: صُمْتُ يَوْمًا. ويسمى مفعولاً فيه. وقوله: (وظرف المكان) نحو: جَلَسْتُ أَمَامَ الشَّيْخِ.

قوله: (والحال) كما في قولك: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا. فراكبًا: حال من زيد منصوب بفتحة ظاهرة.

قوله: (والتمييز) كما في قولك: طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا. فنفسًا: تمييز محول عن الفاعل، وأصل الكلام: طَابَتْ نَفْسُ مُحَمَّد. فحول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه، وقيل: طَابَ مُحَمَّدٌ، فحصل إبهام في النسبة فأُتِيَ بالمضاف وجعل تمييزًا.

قوله: (والمستثنى) أي في بعض أحواله، وهو ما إذا كان الكلام تامًّا موجبًا، كقولك: قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا.

قوله: (واسم لا) نحو: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ. فلا: نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر، رجل: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وقوله: في الدار: جار ومجرور بكسرة ظاهرة متعلق بمحذوف خبرها.

قوله: (والمنادى) أي في بعض أحواله، وهو ما إذا كان منصوبًا نحو: يَا عَبْدَ ٱللَّهِ. يا: حرف نداء، وعبد: منادى منصوب بفتحة ظاهرة، وعبد مضاف، والله مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة.

والندا بكسر النون هو: طلب الإقبال بحرف مخصوص، نحو: يَا زَيْدُ؛ وأما الندى بفتح النون، فإنه يطلق على الماء الذي ينزل آخر الليل، ويطلق على الكرم، ومنه قول الشاعر:

سَأَلْتُ النَّدَى هَلْ أَنْتَ حُرٌّ فَقَالَ لاَ * وَلٰكِنَّنِي عَبْدٌ لِيَحْيَى بْنِ خَالِدِ

وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ وَالْبَدَلُ.

باب المفعول به

وَهُوَ: الِاسْمُ .....

قوله: (والمفعول من أجله) ويقال له: المفعول له. ومثاله قولك: ضَرَبْتُ ٱبْنِي تَأْدِيبًا. أي لأجل التأديب. وإعرابه ضرب: فعل ماض، والتاء: فاعل، وابني: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وتأديبًا: مفعول لأجله منصوب بفتحة ظاهرة في آخره.

قوله: (والمفعول معه) مثاله: سِرْتُ وَالنِّيلَ. وهذا المثال يتعين فيه النصب، وإعرابه: سار: فعل ماض، والتاء: فاعل، والواو: واو المعية، والنيل: مفعول معه منصوب بفتحة ظاهرة في آخره. وأما التمثيل بقوله: ٱسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ. فالواو: واو المعية، والخشبة: مفعول معه، والرفع فيه والنصب مستويان.

قوله: (وخبر كان وأخواتها) ككَانَ زَيْدٌ قَائِمًا وَأَضْحَى الْحَبِيبُ مُلَازِمًا. قوله: (واسم إن وأخواتها) مثاله: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.

قوله: (والتابع للمنصوب) وهو أربعة أشياء، هو تمام عدد المنصوبات. قوله: (النعت) كرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ. قوله: (والعطف) كرَأَيْتُ زَيْدًا وَبَكْرًا وَخَالِدًا. قوله: (والتوكيد) كقولك: أَجْمَعُ الْأَحِبَّاءَ كُلَّهُمْ، وَأَذْهَبَ الْعَوَادِلَ أَجْمَعِينَ. قوله: (والبدل) مثاله: رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَاكَ.

باب المفعول به

لما فرغ من عد المنصوبات إجمالاً، أخذ يبينها تفصيلاً. والهاء من بِهِ عائد على ال الموصولة، ففيه إشارة إلى أن ال الداخلة على اسم المفعول تكون موصولة، ومفعول: صلتها. وقال بعضهم: أن هذا الضمير لا يعود على شيء أصلاً، لأن لفظ مفعول به صار علمًا على الاسم الذي وقع عليه الفعل.

قوله: (وهو الاسم) خرج بذلك الفعل والحرف، فلا يكونان مفعولين ما لم يرد بهما

الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ. نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ. فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ

اللفظ، كما في قولك: كَتَبْتُ ضَرَبَ، أي كتبت هذا اللفظ. وله: (المنصوب) أي بفعل متعد كضَرَبَ، أو ما أشبه الفعل كاسم الفاعل كما في قولك: ضَارِبٌ زَيْدًا. وكان الأولى أن يحذف لفظ المنصوب، لأن النصب حكم والتعاريف لا تدخلها الأحكام، كما قال صاحب السلم:

وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ * أَنْ تُدْخِلَ الْأَحْكَامَ فِي الْحُدُودِ

قوله: (الذي يقع به الفعل) أي عليه، لأن مادة الوقوع إنما تتعدى بعلى. نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، فزيدًا: مفعول به، لأنه وقع عليه الفعل وهو الضرب.

قوله: (وهما قسمان) أي ذو قسمين، فهو على حذف مضاف؛ فاندفع ما يقال: إن المصنف أخبر بالمثنى وهو قسمان عن المفرد وهو الضمير.

قوله: (فالظاهر) أي الاسم الظاهر، فهو صفة لموصوف محذوف. قوله: (ما تقدم ذكره) وهو أنه إما أن يكون مفردًا، أو مثنى، أو مجموعًا، مذكرًا، أو مؤنثًا، مضافًا لياء المتكلم، أو لغيرها؛ فهو اثنا عشر حاصلة من ضرب اثنين في ستة. وعلى كلٍّ إما أن ينصبه الماضي أو المضارع. فمثال المفرد المذكر: ضَرَبْتُ زَيْدًا، ومثال المفرد المؤنث: ضَرَبْتُ هِنْدًا، ومثال المثنى المذكر: ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ. فالزيدين: مفعول به منصوب بالياء. ومثال المثنى المؤنث: ضَرَبْتُ الْهِنْدَيْنِ، ومثال جمع المذكر السالم نحو: ضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ، ومثال جمع المؤنث المكسر: ضَرَبْتُ الْهُنُودَ، ومثال المضاف إلى ياء المتكلم: ضَرَبْتُ غُلَامِي، ومثال المضاف إلى غير ياء المتكلم: ضَرَبْتُ عَبْدَ ٱللَّهِ.

وهذه الأقسام العشرة ينصبها الماضي والمضارع، وتكون نكرة ومعرفة. فمثال النكرة في المفرد المذكر: ضَرَبْتُ رَجُلاً، وفي المفرد المؤنث: ضَرَبْتُ ٱمْرَأَةً، وفي المثنى المذكر: ضَرَبْتُ رَجُلَيْنِ، وفي المثنى المؤنث: ضَرَبْتُ ٱمْرَأَتَيْنِ، وفي الجمع المذكر المكسر: ضَرَبْتُ رِجَالاً، وفي المؤنث: ضَرَبْتُ نِسَاءً.

قوله: (والمضمر) أي المفعول به إذا كان ضميرًا. قوله: (متصل) أي بعامله. والمتصل:

وَمُنْفَصِلٌ. فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُمْ، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَضَرَبَهُنَّ. وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ.

باب المصدر

هو الذي لا يبتدأ به، أي لا يجوز الابتداء به، بحيث يقع في أول الكلام، ولا يلي إلا في الاختيار، وأما في حالة الاضطرار فيليها كما في قول الشاعر:

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا[1] مَا كُنْتِ جَارَتَنَا * أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

والمنفصل: هو الذي يبتدأ به ويقع بعد إلا. قوله: (اثنا عشر) اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب. وأشار إلى أمثلة المتكلم بقوله: ضَرَبَنِي، وضَرَبَنَا. فضرب: فعل ماض، والياء: مفعول به في محل نصب، ونا من ضربنا مفعول كذلك؛ ولا يخفى على الحاذق بقية الأمثلة.

قوله: (والمنفصل) أي والضمير المفعول به المنفصل، وهو: الذي يتقدم على عامله وجوبًا، وهو اثنا عشر: اثنان للمتكلم، وخمسة للحاضر، وخمسة للغائب. فمثال المتكلم: إِيَّايَ أَكْرَمْتَ. فإيا من إياي: ضمير منفصل مبني على السكون مفعول مقدم لأكرمت، والياء الثانية: حرف دال على التكلم، كما أن الكاف في إياك ونحوه دال على الخطاب، والهاء في إياه ونحوه: حرف دال على الغيبة.

باب المصدر

وهو اسم للحدث الذي هو أحد مدلولي الفعل؛ قال ابن مالك في ألفيته:

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

وهو ثلاثة أقسام: مؤكّد لعامله، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبًا؛ ومبيّن للنوع نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ، أو ضَرْبًا شَدِيدًا، وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه اتفاقًا؛ والثالث: المصدر المبين للعدد كضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ أو ضَرَبَاتٍ.

---

(١) كذا في الروايات كلها، وفي رواية: وما نبالي إذا الخ، وهو من بحر البسيط؛ وفي النسخة المطبوعة: إذ.

وَهُوَ: الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا. وَهُوَ قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ. فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَتَلْتُهُ قَتْلاً؛ وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا.

باب ظرف الزمان وظرف المكان

قوله: (هو الاسم المنصوب) أي بالفعل الموافق له في اللفظ كضَرَبَ ضَرْبًا، فضربًا: منصوب بضرب؛ أو منصوب بمصدر مثله نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ ضَرْبًا. ويسمى مفعولاً مطلقًا، لأنه لم يقيد بحرف ولا ظرف. وهو المفعول الحقيقي، لأنه الحدث الصادر منه.

واعلم أن بين المفعول المطلق والمصدر عمومًا وخصوصًا من وجه، يجتمعان في ضربًا من قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا، وينفرد المصدر في قولك: يُعْجِبُنِي ذَهَابُكَ. فإن ذهابك مصدر وليس مفعولاً مطلقًا، لأنه مرفوع على الفاعلية. وينفرد المفعول المطلق عن المصدر في قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا سَوْطًا، فسوطًا: منصوب على النيابة عن المفعول المطلق وليس بمصدر، لأن الأصل: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ سَوْطٍ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب انتصابه. قوله: الاسم خرج الفعل. وقوله: المنصوب، خرج المرفوع والمجرور.

قوله: (في تصريف الفعل) أي تحويله من صيغة إلى صيغة أخرى. نحو: اُسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اِسْتِخْرَاجًا، وَتَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا، وَضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، وما أشبه ذلك. وما ذكره المصنف ليس تعريفًا للمصدر، وإنما هو ضابط ارتكبه تسهيلاً على المبتدي.

قوله: (وهو قسمان) أي ذو قسمين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع ارتفاعه. قوله: (لفظي ومعنوي) وبيان ذلك: أنه إن كان المصدر لفظه من لفظ فعله فهو لفظي، ويسمى ذلك مؤكدًا، ومثاله قولك: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وَأَكَلْتُ أَكْلاً، وَقَتَلْتُ قَتْلاً، وما أشبه ذلك؛ وإن وافقه في المعنى دون اللفظ فهو معنوي، نحو: قُمْتُ وُقُوفًا، وَجَلَسْتُ قُعُودًا، ونحو ذلك.

باب ظرف الزمان وظرف المكان

لما فرغ من المصدر وما يتعلق به، ذكر عقبه الظرف لما بينهما من المناسبة، وهي: أن

ظَرْفُ الزَّمَانِ هُوَ: اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ: فِي، نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً،

المصدر يحتاج لزمان ومكان يقع فيه. قوله: (هو اسم الزمان) أي في اصطلاح النحويين وأما الظرف لغة فهو الدعاء. قوله: هو اسم الزمان أي الاسم الدال على الزمان، فهو من إضافة الدال للمدلول. قوله: (المنصوب) خرج بذلك المرفوع والمجرور، كما في قولك: هٰذَا يَوْمٌ مُبَارَكٌ، وَصُمْتُ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ. فيوم في المثالين ليس بظرف، لخروجه عن الظرفية برفعه أو بجره.

ثم اعلم أن الناصب للظرف تارة يكون مذكورًا كصُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وتارة يكون محذوفًا. والمحذوف إما أن يكون محذوفًا جوازًا، وإما أن يكون محذوفًا وجوبًا. فالأول كما إذا قال لك قائل: مَتَى صُمْتَ؟ تقول: يَوْمَ الْخَمِيسِ. والثاني كقولك: يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُهُ، فحذف الفعل الأول وجوبًا لقيام الثاني مقامه.

قوله: (بتقدير: في) أي بسبب تضمن معنى: في، بأن يلاحظ معنى: في؛ ولم يصرح بلفظها، لأنها إذا ذكرت يخرج اللفظ عن موضوع الباب.

ثم اعلم أنه لا فرق بين الظرف المبهم والمختص، فالمبهم: ما دل على مقدار من الزمان غير معين، سواء كان نكرة كصُمْتُ يَوْمًا، أو معرفة كصُمْتُ الْيَوْمَ؛ والمختص: ما دل على مقدار من الزمان معين بسبب التعريف أو الإضافة أو الوصف، ويصلح أن يقع جوابًا لمتى، كما إذا قيل لك: مَتَى صُمْتَ؟ فتقول: يَوْمَ الْخَمِيسِ، أو قيل لك: مَتَى قَدِمْتَ؟ فتقول: يَوْمَ الاِثْنَيْنِ. وأما اسم الزمان المعدود وهو ما يقع جوابًا لكَمْ، كأن يقال لك: كَمْ صُمْتَ؟ فتقول: شَهْرًا أَوْ يَوْمَيْنِ، فهو من قبيل المختص.

قوله: (نحو: اليوم) وهو في الشرع: من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وأما في اللغة فهو: القطعة من الزمان، سواء كانت قليلة أو كثيرة. قوله: (والليلة) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر.

قوله: (وغدوة) تجمع على غُدًى بوزن هدى بالتنوين؛ وأولها: عقب صلاة الصبح إلى طلوع الشمس. وتكون نكرة ومعرفة، وإذا كانت معرفة تكون علمًا ممنوعًا من الصرف للعلمية مع التأنيث تقول: أَجِيئُكَ غُدْوَةَ النَّهَارِ. فأجيء: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والكاف: مفعول به، وغدوة: ظرف زمان منصوب على الظرفية بأجيء ونصبه فتحة ظاهرة في آخره.

وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ.

وَظَرْفُ الْمَكَانِ هُوَ: ٱسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ: فِي، نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، .....

قوله: (وبكرة) وهي اسم لأول النهار، وأوله: طلوع الفجر الصادق. قوله: (وسحرًا) بالتنوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه، فإذا أردت به أي سحر كان، كان نكرة كقولك لبعض إخوانك: آتيكَ سَحَرًا؛ وأما إذا لم تنونه فهو معرفة كقولك: آتيكَ سَحَرَ، وهو اسم لآخر الليل. قوله: (وغدًا) بفتح الغين المعجمة مقصور لا غَيْرُ، وهو اسم لليوم الذي بعد يومك. قول: (وعتمة) بفتحتين: اسم لثلث الليل الأول، ومبدؤها: مغيب الشفق، ومنتهاها: ثلث الليل. وقيل: اسم للظلمة؛ وقد تسمى العشاء عتمة من تسمية الشيء باسم وقته.

قوله: (وصباحًا) وهو أول النهار. قوله: (ومساء) المساء بالسين المهملة هو آخر النهار، وقيل: المساء أوله: زوال الشمس. فعلى هذا يكون منتهى الصباح إلى الضحوة والضحوة؛ تنتهي إلى الضحى، وقيل: إلى الزوال.

قوله: (وأبدًا) الأبد: اسم للزمان المستقبل الذي لا نهاية له ولا غاية؛ ويجمع على آباد. قوله: (وأمدًا) وهو: ما بقي من الدهر، أي ما بقي من الزمن. قوله: (وحينا) قيل: إنه اسم للزمن، وقيل: للسنة، وقيل: اسم لأربعين سنة.

قوله: (وظرف المكان هو: اسم المكان) أي الاسم الدال على المكان، ولا يكون إلا مُبْهَمًا. قال في متن الخلاصة:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا * يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا

والمبهم هو: الذي ليس له صورة ولا حدود محصورة. قوله: (المنصوب) احترز به عن المجرور والمرفوع.

قوله: (أمام) هو: اسم للجهة التي تكون أمام الشخص، تقول: جَلَسْتُ أَمَامَ ٱلأَمِيرِ. فأمام منصوب على الظرفية المكانية بجلس من جلست. قوله: (وخلف) هو: اسم للجهة التي تكون خلف الشخص، تقول: جَلَسْتُ خَلْفَ ٱلأَمِيرِ. فخلف منصوب على الظرفية المكانية بجلس من جلست. قوله: (وقدام) وهو مرادف لأمام، فمعناهما متحد ولفظهما مختلف.

قوله: (وفوق) وهو: اسم للمكان العالي، سواء كان حسيًّا كقولك: جَلَسْتُ فَوْقَ

وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَهُنَا، وَثَمَّ، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ.

باب الحال

السَّطْحِ، أو كان معنويًّا كما في قوله تعالى: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[1]. قوله: (وتحت) وهو مضاد لفوق، وهو: اسم للمكان الأسفل. قال الله تعالى: ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾[2] والسري هو الشريف. فتحصل أن الجهات ستة: أمام وخلف وهما متقابلان، وفوق وتحت وهما متقابلان، ويمين وشمال.

قوله: (وعند) بالعين المهملة مثلثة وكسرها أفصح وهي من الظروف الملازمة للنصب على الظرفية وتجر بمن وجرها بإلَى لحن. قوله: (ومع) بفتح العين وسكونها، والفتح أفصح: اسم لمكان الاجتماع في المكان أو الزمان. فمثال المكان: جَلَسْتُ مَعَ زَيْدٍ فِي الْمَسْجِدِ، ومثال الزمان: جِئْتُكَ مَعَ الْعَصْرِ؛ وقد تكون مرادفة لعند.

قوله: (وإزاء) بكسر الهمزة الأولى وفتح الزاي والهمزة الثانية ممدودة بمعنى: مُقَابِل. قوله: (وتلقاء) بكسر المثناة الفوقية والمد، مرادف لإزاء في المعنى وإن اختلف لفظهما. قوله: (وحذاء) هو بمعنى: تلقاء ممدود.

قوله: (وهنا) بتخفيف النون في اللغة الفصحى وهو: اسم إشارة يشار به إلى المكان القريب. قوله: (وثم) بفتح المثلثة وتشديد الميم؛ وبضم المثلثة وتشديد الميم: حرف عطف. والفرق بين الظرف والعاطف فتح الثاء المثلثة في الظرف. قوله: (وما أشبه ذلك) أي من أسماء المقادير كميل وفرسخ، وبريد، وغلوة. تقول: سِرْتُ مِيلاً وَفَرْسَخًا وَبَرِيدًا وغَلْوَةً، فهذا كله من ظرف المكان.

باب الحال

الحال يُذَكَّرُ تقول: هذا حال حسن، ويُؤَنَّثُ وهو الأفصح، تقول: هذه حال حسنة؛ وألفه منقلبة عن واو فأصله: حول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا فصار: حال، بدليل جمعه على أحوال، وتصغيره على حويلة، لأن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها.

---

(١) سورة يوسف [١٢] الآية: ٧٦ (٢) سورة مريم [١٩] الآية: ٢٤

الْحَالُ هُوَ: الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللّٰهِ رَاكِبًا، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ.

قوله: (هو الاسم الخ) يعني اصطلاحًا، وأما معناه لغة فهو: ما عليه الإنسان من خير أو شر. واحترز بالاسم عن الفعل والحرف، فلا يقع أحدهما حالاً. قوله: (المنصوب) احترز به عن المرفوع والمجرور. قوله: (المفسر) أي المبين (لما انبهم) أي خفي واستتر (من الهيئات) بيان لما انبهم. والهيئات جمع هيئة وهي الصورة، محسوسة أو غير محسوسة.

ثم اعلم أن الحال يأتي من الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[٣] فضاحكًا ومدبرين ومفسدين أحوال من الفاعل، لكن الفاعل في المثال الأول ضمير مستتر، وفي الآخرين ظاهر، وهو الواو والتاء. ويأتي من المفعول، سواء كان مفعولاً به كما مثله المصنف أو مفعولاً مطلقًا كما في قولك: ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا، ويأتي منهما كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾[٤] فكافة: حال من الفاعل وهو الواو ومن المفعول وهو المشركين.

وهذه الأمثلة للحال المؤسسة، وهي التي لا يستفاد معناها إلا بذكرها؛ وأما الحال المؤكدة فهي ما يستفاد معناها بدون ذكراها، وهي إما مؤكدة لعاملها لفظًا ومعنًى كما في قوله تعالى: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾[٥] فضاحكًا حال من تبسم، وهو قليل؛ وإما مؤكدة لعاملها معنًى فقط، وهو كثير، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[٦] وإما مؤكدة لصاحبها كما في قوله تعالى: ﴿ لِأَمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾[٧] فجميعًا حال مؤكدة لمن.

وتأتي من المبتدإ والخبر على رأي سيبويه، والسبب في عدم مجيئه من المبتدإ على رأي الجمهور: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو عامل ضعيف، فلا يكون عاملاً في شيئين وهو

---

(١) سورة النمل [٢٧] الآية: ١٩
(٢) سورة التوبة [٩] الآية: ٢٥
(٣) سورة البقرة [٢] الآية: ٦٠
(٤) سورة التوبة [٩] الآية: ٣٦
(٥) سورة النمل [٢٧] الآية: ١٩
(٦) سورة البقرة [٢] الآية: ٦٠
(٧) سورة يونس [١٠] الآية: ٩٩

وَلاَ تَكُونُ الْحَالُ إِلاَّ نَكِرَةً، وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلاَمِ، وَلاَ يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلاَّ مَعْرِفَةً.

الحال وصاحبها. وتأتي من المجرور بالحرف كما في قولك: مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً، فجالسة حال من هند. وتأتي من المضاف إليه، بشرط: أن يكون المضاف جزءًا منه كما في قوله تعالى: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾[1] فميتًا: حال من المضاف إليه وهو الأخ، لوجود الشرط وهو كون المضاف الذي هو لحم جزءًا من المضاف إليه. وتارة يكون كالجزء منه كما في قوله تعالى: ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[2] فحنيفًا: حال من إبراهيم؛ ويصح أن يقال في غير القرآن: أن اتبع الملة حنيفًا؛ أو يكون المضاف صالحًا للعمل في الحال، بأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدرًا كما في قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾[3] فجميعًا: حال من المضاف إليه وهو الكاف، لصحة عمل المضاف في الحال.

قوله: (ولا تكون الحال إلا نكرة) لأنها لو كانت معرفة لتوهم أنها نعت للمنعوت. وأورد على هذا قولهم: أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ، وجَاءُوا الْجَمَّ الْغَفِيرَ، وقولهم: اجْتَهِدْ وَحْدَكَ. فإن هذه أحوال مع أنها معرفة. ويجاب: بأنها وإن كانت معرفة في اللفظ لكنها نكرة في المعنى، فقولهم: أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ، أي حال كونها مُعْتَرِكَةً؛ وقولهم: جَاءُوا الْجَمَّ الْغَفِيرَ، أي حال كونهم غافرين أي ساترين الأرض لكثرتهم، فأل زائدة؛ وقولهم: وَحْدَكَ، أي حال كونك منفردًا.

قوله: (ولا تكون إلا بعد تمام الكلام) وقد تكون متقدمة على صاحبها كما في قولك: رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ، لأن جاء متصرف.

قوله: (ولا يكون صاحبها إلا معرفة) وقد يكون نكرة في مواضع:

الأول: كما في قوله:

* لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ *

فموحشًا: حال من طلل، لتخصيصه بتقدمه عليه.

والثاني: كما في قوله تعالى: ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً ﴾[4] فسواء: حال من أربعة، لوجود التخصيص بالإضافة؛ أو مخصصة بالوصف كما في قولك: جَاءَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ رَاكِبًا.

---

(١) سورة الحجرات [٤٩] الآية: ١٢
(٢) سورة النحل [١٦] الآية: ١٢٣
(٣) سورة يونس [١٠] الآية: ٤
(٤) سورة فصلت [٤١] الآية: ١٠

باب التمييز

التَّمْيِيزُ هُوَ: الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: .....

والثالث: أن يقع بعد نفي أو شبهه، كما في قول ابن مالك:

* لاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ *

وقد يكون صاحبها نكرة من غير مسوغ كما في قوله عليه الصلاة والسلام: « وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا »[١] فقيامًا: حال من رجال من غير مسوغ، فهذا قليل[٢].

باب التمييز

هو لغة: الانفصال، قال تعالى: ﴿ وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾[٣] أي انفصلوا، ويقال فيه: تمييز ومميز وتفسير ومفسر وتبيين ومبين.

قوله: (هو الاسم) أي اصطلاحًا، فخرج بذلك الفعل والحرف، فلا يكونان تمييزًا. قوله: (المنصوب) احترز به عن المرفوع، وأما المجرور فيكون تمييزًا[٤]. قوله: (المفسر) أي المبين. قوله: (لما انبهم) أي خفي. قوله: (من الذوات) أي ذوات العقلاء أو غيرهم. وهو قسمان: تمييز نسبة، وهو المحول عن الفاعل كما مثله المصنف؛ أو عن المفعول كما في قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[٥] الأصل: وفجرنا عيون الأرض، فجيء بالمضاف وهو عيون وجعل تمييزًا؛ ويكون محولاً عن المبتدإ، كما في قوله تعالى: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ﴾[٦] والأصل: مالي أكثر منك، فحذف المضاف وهو مال الواقع مبتدأ، فانفصل الضمير وجعل مبتدأ، فحصل إبهام في النسبة، فجيء بالمضاف المحذوف وجعل تمييزًا.

---

(١) قوله: كما في قوله الخ، ليس هذا من قول النبي ﷺ، بل هو من قول الراوي؛ فليتأمل.

(٢) وفي قضية إثبات القواعد النحوية والصرفية على ألفاظ الحديث أقوال، منها: نقل السيوطي على ابن الصائغ: أن السبب في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد بالحديث تجويز العلماء نقله بالمعنى؛ ولولا ذلك لكان الأولى في إثبات اللغة كلامه ﷺ، لأنه أفصح العرب. (الفتوحات الربانية على الأذكار النووية لابن علان الصديقي)

(٣) سورة يس [٣٦] الآية: ٥٩

(٤) وفي معجم القواعد العربية: يجوز جر التمييز بمِن، نحو: "عِنْدِي رِطْلٌ مِنْ زَيْتٍ؛ وَرِطْلٌ زَيْتًا".

(٥) سورة القمر [٥٤] الآية: ١٢

(٦) سورة الكهف [١٨] الآية: ٣٤

١٠٢ ـــــــ

باب الاستثناء

وَحُرُوفُ الاِسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ، وَهِيَ: إِلاَّ، وَغَيْرَ، .....

باب الاستثناء

هو في اللغة: الإخراج مطلقًا، سواء كان بإلا أو بغيرها كالتخصيص بالصفة والشرط؛ وأما اصطلاحًا فهو: الإخراج بإلا أو بإحدى أخواتها، ما لولاه لدخل في الكلام السابق. ثم إنه يطلق على الإخراج الذي هو فعل الفاعل، وعلى الاسم الواقع بعد إلا.

قوله: (وحروف الاستثناء) أي الحروف الدالة على الاستثناء، فهو من إضافة الدال للمدلول. فإن قلت: كيف يعبر المصنف بالحروف مع أن أدوات الاستثناء نجد فيها أفعالاً وأسماء؛ وأجيب عن المصنف بجوابين: الجواب الأول: أنه سلك طريق التغليب، فغلب الحروف على غيرها. والثاني: أنه راعى طريقة المتقدمين، فإنهم يطلقون الحروف ويريدون بها الكلمات، سواء كانت أفعالاً أو أسماء أو حروفًا.

قوله: (ثمانية) خبر عن قوله: وحروف. ولا تكون ثمانية إلا بِعَدِّ لَيْسَ ولاَ يَكُونُ[1]. وهذا إذا عدت سواء بلغاتها واحدة، وأما إذا عدت بلغاتها الثلاثة فتكون ثمانية باعتبار اللغات الثلاثة في سواء؛ فإذا نظرت إلى ليس ولا يكون، صارت الأدوات عشرة. وهي أربعة أقسام: حرف بالاتفاق وهو: إلا، واسم باتفاق وهو: غير وسواء بلغاتها الثلاثة، وفعل باتفاق وهو: ليس ولا يكون، ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو: خلا وعدا وحاشا.

وبدأ المصنف بإلا لأنها أم الباب، وقد تكون صفة بمعنى: غير، كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ ٱللَّهُ ـ أي غير الله ـ لَفَسَدَتَا ﴾[2] لكن الفساد منتف، فانتفى تعدد

← ينسب هذا البيت للمخبل السعدي، وقيل: هو لأعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوح العامري. المعنى: ما ينبغي لليلى أن تهجر محبها وتتباعد عنه، وعهدي بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه. الشاهد فيه قوله: (نَفْسًا) فإنه تمييز، وعامله قوله: (تطيب) وقد تقدم عليه، والأصل: (تَطِيبُ نَفْسًا). وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه؛ وهو في هذا البيت ونحوه عند الجمهور ضرورة، فلا يقاس عليه.

(١) تتمة: والمستثنى بلَيْسَ ولاَ يَكُونُ واجب النصب، لأنه خبرهما؛ وفي الحديث: (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ)، وتقول: أَتَوْنِي لاَ يَكُونُ زَيْدًا. واسمهما ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو البعض المدلول عليه بكله السابق.

(٢) سورة الأنبياء [٢١] الآية: ٢٢

وَسِوَى، وَسُوَى، وَسَوَاءَ، وَخَلاَ، وَعَدَا، وَحَاشَا.

فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلاَّ يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلاَمُ تَامًّا مُوجَبًا. نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلاَّ عَمْرًا؛ وَإِنْ كَانَ الْكَلاَمُ مَنْفِيًّا تَامًّا جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الاِسْتِثْنَاءِ. .....

الآلهة. فليست استثنائية، لأن شرط إلا الاستثنائية: تقدم شيء عام عليها يكون ما بعدها مخرجًا منه.

قوله: (وسوى) بكسر السين وفتح الواو والقصر أي بوزن رضا، وهذه هي اللغة الفصيحة؛ واللغة الثانية: سوى بضم السين وفتح الواو مع القصر، وهذه اللغة أفصح من الثالثة وهي على وزن هدى؛ وسواء بفتح السين المهملة مع المد، وهي لغة قليلة. وترك الشارح لغة رابعة عربية وهي: سواء بوزن بناء بكسر السين مع المد.

قوله: (وخلا وعدا وحاشا) هذه الثلاثة إن نصب ما بعدها تكون أفعالاً، وإن جر ما بعدها تكون حروف جر. واعلم أن حاشا فيها لغات، أولها: إثبات الألف بعد الحاء والشين، الثانية: حذف الألف الأولى فتقول حشا، والثالثة: حذف الألف الثانية مع بقاء الأولى، والرابعة: حاش بسكون الشين مع حذف الألف الثانية. فهذه أربع لغات في حاشا مطلقًا، سواء كانت تنزيهية أو كانت استثنائية.

قوله: (فالمستثنى بإلا الخ) والحاصل أن له ثلاث حالات: الأولى: وجوب النصب، والثانية: جوازه راجحًا أو مرجوحًا، والثالثة: أن يكون على حسب العوامل.

فأشار إلى الحالة الأولى بقوله: فالمستثنى بإلا ينصب إذا كان الكلام تامًّا موجبًا. ومعنى التام: أن يذكر المستثنى منه، ومعنى الإيجاب: أن لا يتقدم نفي أو شبهه. فإن وجد الشرطان وجب مطلقًا، سواء كان متصلاً كما في قولك: قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا، أو منقطعًا كما في قولك: قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ حِمَارًا. والناصب إلا، وقيل: الناصب الفعل السابق على إلا بواسطتها، فلذلك أبهم المصنف الناصب فيكون جاريًا على الخلاف.

قوله: (وإن كان الكلام منفيًّا تامًّا) هذه هي الحالة الثانية بأن تقدمه نفي أو شبهه كما في قوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾[1] فقليل بالرفع بدل من الواو، وبالنصب على الاستثناء. قوله: (جاز فيه البدل والنصب) أي إذا كان متصلاً، وأما إذا كان منفصلاً فيتعين فيه النصب

---

(١) سورة النساء [٤] الآية: ٦٦

نَحْوُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدٌ وَزَيْدًا؛ وَإِنْ كَانَ الْكَلاَمُ نَاقِصًا كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ. نَحْوُ: مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلاَّ بِزَيْدٍ.

وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرَ وَسِوَى وَسُوَى وَسَوَاءَ مَجْرُورٌ لاَ غَيْرَ. وَالْمُسْتَثْنَى بِخَلاَ وَعَدَا وَحَاشَا يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ. نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْدًا وَزَيْدٍ وَعَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو وَحَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٍ.

كما في قولك: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ حِمَارًا. فالحاصل: أنه إذا كان تامًّا غير موجب فيترجح الإبدال على النصب إن كان متصلاً، وأما إن كان منقطعًا فإنه يتعين فيه النصب.

قوله: (وإن كان الكلام ناقصًا كان على حسب العوامل) ومعنى كونه ناقصًا: أن لا يذكر المستثنى منه وقد تقدم نفي أو شبهه، فيكون على حسب العوامل: فإن كان ما قبله يقتضي رفعًا رفعت ما بعد إلا نحو: مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ، وإن كان ما قبل إلا يقتضي نصبًا نصبت ما بعد إلا نحو: مَا رَأَيْتُ إِلاَّ زَيْدًا، وإن كان يقتضي جرًّا جررت ما بعد إلا نحو: مَا مَرَرْتُ إِلاَّ بِزَيْدٍ، ويسمى استثناء مفرغًا لأن ما قبل إلا تفرغ للعمل فيما بعدها.

قوله: (وأما المستثنى بغير الخ) فتقول: قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ. فزيد مجرور بغير، وأما غير فحكمها حكم الاسم الواقع بعد إلا: فإن كان الكلام تامًّا موجبًا وجب نصب غير على الحال. وكذا يقال في سوى المقصورة، لكن النصب فيها تقديري، وفي الممدودة لفظي، كما في قولك: قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ أو سَوَاءَ زَيْدٍ.

فإن كان تامًّا غير موجب بأن تقدم على المستثنى منه نفي أو شبهه، جاز في غير وسوى الرفع على البدلية براجحية، والنصب على الحال بمرجوحية. وإن كان الكلام ناقصًا منفيًّا فغير وسوى على حسب العوامل كما في قولك: مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ وَسِوَى عَمْرٍو، وَمَا رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ وَسِوَى عَمْرٍو، وَمَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ وَسِوَى عَمْرٍو.

وأما خلا وعدا وحاشا فإن نصب بها فهي أفعال كما في قولك: قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْدًا وَعَدَا عَمْرًا. فخلا: فعل ماض، وزيدًا وعمرًا: مفعول. وكذا حاشا، فإن جررت بها فهي حروف جر كما في قولك: خَلاَ زَيْدٍ وَعَدَا زَيْدٍ وَحَاشَا زَيْدٍ. ومحل هذا ما لم تدخل عليها ما المصدرية، وإلا تعين النصب كما في قول الشاعر:

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللّٰهَ بَاطِلُ * وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

لأن ما المصدرية لا توصل إلا بجملة.

باب لا

أَعْلَمْ أَنَّ لاَ تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةُ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ لاَ. نَحْوُ: لاَ رَجُلَ

باب لا

أي باب عمل لا، فهو على حذف مضاف. ثم اعلم أن لا تارة تكون زائدة كما في قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لاَ تَسْجُدَ ﴾[١] فلا زائدة، بدليل الآية الأخرى وهي: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾[٢]؛ وتارة تكون ناهية، وتقدم الكلام عليها؛ وتارة تكون عاطفة، وتقدم الكلام عليها؛ وتارة تكون عاملة عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي المسماة عندهم بلا النافية للوحدة، كما في قولك: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ، فإنه لا يجوز أن يقال: بَلْ رَجُلاَنِ أَوْ رِجَالٌ؛ وتارة تعمل عمل إن، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذه هي المقصودة بالذات من الترجمة[٣]. وإسناد النفي إليها مجاز عقلي من إسناد الشيء لآلته، لأن النافي في الحقيقة المتكلم. وقوله: للجنس، فيه أن الجنس ذات، والذات لا تنفى. والجواب: أن في كلامه مضافًا مقدرًا تقديره: باب لا النافية لحكم الجنس.

قوله: (اعلم) بكسر الهمزة لا بفتحها خطابًا لمن يتأتى منه العلم. قوله: (أن لا تنصب النكرات) لكن بشروط، الأول: أن يكون اسمها نكرة وخبرها نكرة، ويشترط: أن يتقدم اسمها على خبرها ولا تقترن بجار. فإن فقد شرط من هذه الأمور أهملت كما في قولك: لاَ زَيْدٌ قَائِمٌ؛ أو تقدم خبرها على اسمها كما في قوله تعالى: ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ ﴾[٤]؛ أو اقترنت بجار كما في قولك: جِئْتَ بِلاَ زَادٍ وَغَضِبْتَ مِنْ لاَ شَيْءٍ؛ أو فصل بينها وبين معمولها فاصل، فإنها تهمل أيضًا؛ وكذا إذا تكررت كما في قولك: لاَ لاَ رَجُلٌ عِنْدَكَ.

ثم اعلم أن معمولها إما أن يكون مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف، أو مفردًا. والمراد بالمفرد: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف. فإن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف فإنه ينصب لفظًا، وإن كان مفردًا بني على ما ينصب به. ومثال المضاف: لاَ طَالِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ، ومثال الشبيه بالمضاف: لاَ قَبِيحًا فِعْلُهُ مَحْمُودٌ. فقبيحًا: اسم لا منصوب بها، وفعله: فاعل بقبيحًا،

---

(١) سورة الأعراف [٧] الآية: ١٢

(٢) سورة ص [٣٨] الآية: ٧٥

(٣) وهي المسماة بلا النافية للجنس.

(٤) سورة صافات [٣٧] الآية: ٤٧

فِي الدَّارِ. فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَوَجَبَ تِكْرَارُ لاَ. نَحْوُ: لاَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلاَ اْمْرَأَةٌ. فَإِنْ تَكَرَّرَتْ جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلاَ اْمْرَأَةَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لاَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلاَ اْمْرَأَةٌ.

ومحمود: خبر لا؛ ومثال المفرد: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ. فرجل: اسمها مبني على الفتح في محل نصب. وأما إذا كان اسمها مثنى فإنه يبنى على الياء كما لو كان جمع مذكر سالمًا، كما في قولك: لاَ زَيْدَيْنِ عِنْدَنَا، وَلاَ مُسْلِمِينَ حَاضِرُونَ. فزيدين ومسلمين: اسمان للا مبنيان على الياء في محل نصب، وما بعدها خبر لا. فإن كان جمع مؤنث سالمًا فإنه يبنى على الكسر كما في قول الشاعر:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ * فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ

فلذات: اسم لا مبني على الكسر في محل نصب [1]. ومعنى البيت: إن لذات الشيب[2] لا تكون إلا في أوان الشبوبية، وأما حالة الشيخوخة فليس فيها لذة، لأنها حالة هرم وكبر. وقيل: اسم لا إذا كان جمع مؤنث سالمًا ينصب بالفتحة على الأصل. قوله: (بغير تنوين) أي مع حذف التنوين.

قوله: (فإن لم تباشرها وجب الرفع ووجب تكرار لا) محترز قوله: إذا باشرت لا النكرة، وقوله: فإن تكررت محترز قوله: ولم تتكرر.

ولك في التركيب خمسة أوجه بالنسبة للا الثانية، لأنك إذا أعملت الأولى بأن بنيت اسمها على الفتح أو نصبته بأن كان مضافًا أو شبيهًا به، فلك فيه بعد لا الثانية ثلاثة أوجه: رفعه عطفًا على محل لا مع اسمها، لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه، أو على أنه اسم للا الثانية بناء على أنها عاملة عمل ليس؛ ونصبه عطفًا على محل اسم لا فقط، وتكون الثانية ملغاة؛ أو بناؤه على الفتح على أن الثانية عاملة عمل إن. وإذا رفعت ما بعد الأولى فلك فيما بعد لا الثانية وجهان: الرفع على أن الثانية عاملة عمل ليس، والفتح على أن الثانية عاملة عمل إن؛ ويمنع النصب لانتفاء ما يعطف عليه، لأنه إنما جاز فيما سبق لكونه معطوفًا على محل اسم لا، واسم لا الأولى مرفوع لا محل له.

---

(١) وفي منحة الواهب العلية: الواو عاطفة، ولا نافية للجنس، لذات اسم لا، ويروى بالفتح في محل نصب، وبالكسر على أنه مبني على الكسر نيابة عن الفتحة في محل نصب. للشيب جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للذات، ويكون خبر لا محذوفًا.

(٢) قوله: إن لذات الشيب، كذا بالأصل، والمناسب: إن لذات الشخص. اهـ.

باب المنادى

الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ. فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ فَيَبْنِيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ، وَالثَّلاَثَةُ الْبَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لاَ غَيْرُ.

باب المنادى

من النداء، وهو: الطلب مطلقًا بحرف أو بغيره، واصطلاحًا: الطلب بيا أو بإحدى أخواتها، وهي: الهمزة ممدودة أو مقصورة، ولا تستعمل إلا في نداء القريب أو المنزل منزلته كما في قولك: أَزَيْدُ، وقيل: إن الممدودة لا تستعمل إلا في نداء البعيد. وأي بفتح الهمزة وسكون الياء مقصورة وممدودة، وأيا، وهيا، وواو تلك لا تستعمل إلا في نداء البعيد أو المنزل منزلته. والجمهور على أن وا مختصة بالندبة، أي لا تستعمل إلا في المنادى المندوب متوجعًا منه أو متفجعًا عليه، كما في قولك: وَا ظَهْرَاهُ وَا عُمَرَاهُ. وقد تستعمل يا في الاستغاثة كما في قولهم: يَا لِلّهِ لِلْمُسْلِمِينَ[1].

قوله: (خمسة أنواع: المفرد العلم) وهو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فيشمل: المثنى والمجموع، سواء كان لمذكر أو لمؤنث. فمثال المثنى: يَا زَيْدَانِ، ومثال جمع المذكر: يَا زَيْدُونَ. فالأول مبني على الألف، والثاني مبني على الواو في محل نصب. ومثال جمع المؤنث: يَا هِنْدَاتُ، ومثال جمع التكسير: يَا رِجَالُ. فهذه كلها تبنى على ما ترفع به لو كانت معربة.

ومثال النكرة المقصودة: يَا رَجُلُ. فرجل: مبني على الضم في محل نصب. ومثال النكرة الغير المقصودة: يَا غَافِلاً وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ. أي يا غافلاً عن ذكر الله والقيام بحقوقه عجبًا لك والموت يطلبك. ومثال ذلك أيضًا قول الأعمى: يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي. لأن الأعمى لم يقصد رجلاً معينًا.

ومثال المضاف: يَا عَبْدَ ٱللّهِ أو يَا رَسُولَ ٱللّهِ. والشبيه بالمضاف هو ما تعلق به شيء من

---

(١) قوله: يا لله للمسلمين، قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما طعنه أبولؤلؤة المجوسي. وإعرابه: يا: حرف نداء واستغاثة، لله: اللام حرف جر لام المستغاث به المفتوحة، والله: لفظ الجلالة مجرور، للمسلمين: جر ومجرور متعلق بيا أو بأدعو.

باب المفعول من أجله

وَهُوَ: الاِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ، .....

تمام معناه، سواء كان عاملاً فيه رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، فمثال ما عمل الرفع: يَا حَسَنًا وَجْهُهُ. فيا: حرف نداء، وحسنا: منادى منصوب بفتحة ظاهرة، ووجهه: فاعل بحسنًا وهو مرفوع، ورفعه ضمة ظاهرة في آخره. ومثال ما عمل النصب: يَا طَالِعًا جَبَلاً. فيا: حرف نداء، وطالعا: منادى وهو منصوب ونصبه فتحة ظاهرة، وجبلا: مفعول به وهو منصوب بطالعا، ونصبه فتحة ظاهرة في آخره. ومثال ما عمل الجر: يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ. فيا: حرف نداء، ورفيقًا: منادى منصوب ونصبه فتحة ظاهرة في آخره، بالعباد: جار ومجرور متعلق برفيقًا.

قوله: (من غير تنوين) لا حاجة إليه، لأنه من المعلوم أن كل مبني على الضم لا ينون، إلا أن يقال: ذكره للإيضاح، وأنه قد ينون لضرورة الشعر كما في قول الشاعر:

سَلاَمُ ٱللَّـهِ يَـا مَـطَـرٌ[1] عَـلَـيْـهَـا * وَلَـيْـسَ عَـلَـيْـكَ يَـا مَـطَـرُ الـسَّـلاَمُ

والمراد بالنكرة المقصودة: المعينة.

باب المفعول من أجله

ويقال له المفعول الأجله والمفعول له فيكون له ثلاثة أسماء. قوله: (وهو الاسم) خرج الفعل والحرف. وقوله: (المنصوب) خرج المرفوع والمجرور. قوله: (الذي ذكر بيانًا لسبب وقوع الفعل) أي الواقع من الفاعل؛ والمراد بالفعل: الفعل اللغوي. ولا بد فيه من شروط خمسة؛

(١) قوله: مطر الأول: اسم رجل فإنه نون اضطرارًا، ويروى بالنصب منونًا، ومطر الثاني: الغيث؛ قاله الأحوص الشاعر. قال الزجاجي في أماليه الوسطى: كان الأحوص يهوى أخت امرأته ويكتم ذلك، وينسب فيها ولا يفصح، فتزوجها مطر فغلبه الأمر، وقال هذا الشعر. وقيل: وكان مطر دميمًا أقبح الناس، وكانت امرأته من أجمل النساء وأحسنهن، وكانت تريد فراقه ولا يرضى مطر بذلك، فأنشد الأحوص هذه القصيدة يصف فيها أحوالهما. ويأتي بعده:

فَـإِنْ يَـكُـنِ الـنِّـكَـاحُ أَحَـلَّ شَـيْءٍ * فَـإِنَّ نِـكَـاحَـهَـا مَـطَـرًا حَـرَامُ
فَـطَـلَّـقْـهَـا فَـلَـسْـتَ لَـهَـا بِـكُـفْءٍ * وَإِلاَّ يَـعْـلُ مَـفْـرَقَـكَ الْـحُـسَـامُ
فَـلاَ غَـفَـرَ الْإِلَـهُ لِـمُـنْـكِـحِـيـهَـا * ذُنُـوبَـهُـمُ وَإِنْ صَـلُّـوا وَصَـامُـوا

نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالاً لِعَمْرٍو، وَقَصَدْتُكَ ٱبْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ.

الأول: كونه مصدرًا، فلا يصح: جِئْتُكَ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ، بل يجب جره باللام كما في قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ لَكُمْ ﴾[1] أي لأجلكم.

والثاني: أن يكون قلبيًّا، فلا يصح أن تقول: جِئْتُكَ قِرَاءَةً، بل يجب جره باللام.

والثالث: أن يتحد عامله في الوقت، فلو اختلف الوقت كما في قوله: جِئْتُ طُلُوعَ الشَّمْسِ، فلا ينصب مفعولاً له، فإن وقت طلوع الشمس غير وقت المجيء.

والشرط الرابع: أن يتحدا في الفاعل، فلو اختلف الفاعل وجب الجر باللام كما في قول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ * كَمَا ٱنْفَتَضَ الْعُصْفُورَ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

فجر باللام لاختلاف الفاعل، لأن فاعل العرو الهزة، وفاعل الذكرى المتكلم.

ولا بد أن يكون مفيدًا للتعليل[2] فلا يصح قولك: جئتك إياي.

قوله: (نحو قولك: قام زيد إجلالاً لعمرو) وإعرابه قام: فعل ماض، وزيد: فاعل، وإجلالاً: مفعول لأجله. وإعراب: قَصَدْتُكَ ٱبْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ. قصد: فعل ماض، والتاء: فاعل، والكاف: مفعول، وابتغاء: مفعول لأجله، وابتغاء: مضاف، ومعروف: مضاف إليه، ومعروف: مضاف، والكاف: مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر. ومثل المصنف بهذين المثالين للإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الفعل لازمًا أو متعديًا، فقام لازم وقصد متعد.

واعلم أن المفعول من أجله تارة يكون مجردًا من ال والإضافة؛ وتارة يكون مصاحبًا لال؛ وتارة يكون مضافًا. فإن كان مجردًا من ال والإضافة جاز فيه النصب والجر باللام، لكن النصب أرجح. كقُمْتُ إِجْلَالاً، وضَرَبْتُ ٱبْنِي تَأْدِيبًا؛ فهذان أرجح من قولك: ضَرَبْتُ ٱبْنِي لِلتَّأْدِيبِ، وَقُمْتُ لِلإِجْلَالِ. وإن كان مصاحبًا لال فالعكس أي الأرجح فيه الجر بالحرف فقولك: ضَرَبْتُ ٱبْنِي لِلتَّأْدِيبِ، أرجح من: ضَرَبْتُ ٱبْنِي التَّأْدِيبَ؛ وعلى النصب جاء قول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة [٢] الآية: ٢٩

(٢) قوله: ولا بد أن يكون مفيدًا للتعليل، وهو الشرط الخامس؛ وفي شرح عمريطي للشيخ البيجوري: أن يكون علة للفعل الذي قبله، فخرج غير العلة، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، فإنه مفعول مطلق.

باب المفعول معه

وَهُوَ: الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الْفِعْلَ. .....

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا * شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

والشاهد في الإغارة حيث لم يجره باللام. وإن كان مضافًا جاز فيه النصب والجر على السواء، ومنه قول الشاعر[1]:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ٱدِّخَارَهُ * وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

باب المفعول معه

المفعول معه هو: الاسم المنصوب بالفعل أو شبهه، بحيث يسبقه جملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه، الواقع بعد واو المعية.

فخرج بقيد الاسمِ الفعلُ، كما في قولك: لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ. فلا يصح أن يكون مفعولاً معه، لأنه فعل منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية. فقد نهاه في هذه الحالة عن المصاحبة، وفي حالة الجزم: نهاه عن كل منهما اجتماعًا وانفرادًا، وفي حالة الرفع: نهاه عن الأول وأباح له الثاني[2]. وخرج بقيد المنصوب المرفوعُ كما في قولك: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ. فالواقع بعد الواو عمدة لعطفه على المبتدإ وهو: كل، والخبر محذوف أي مقترنان. وخرج بقيد المعية قولك: ٱشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو. لأن الواو وإن كانت تفيد المعية لكنها ليست بنص لاحتمال العطف.

واعلم أن المفعول معه تارة يتعين نصبه، وتارة يجوز فيه النصب والعطف، والأرجح

(١) البيت لحاتم الطائي الجواد المشهور. العوراء: الكلمة القبيحة؛ ادخاره: استبقاء لمودته. الشاهد فيه قوله: (ادخاره) حيث وقع مفعولاً لأجله منصوبًا، مع أنه مضاف للضمير؛ ولو جره باللام فقال: لادخاره، لكان سائغًا مقبولاً. وفي قوله: (تكرمًا) شاهد آخر لهذا الباب، فإن قوله: (تكرمًا) مفعول لأجله، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل، وقد جاء به منصوبًا لاستيفائه الشروط، ولا يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك. (حاشية شرح ابن عقيل).

(٢) قوله: وفي حالة الجزم: نهاه عن كل منهما اجتماعًا وانفرادًا، نحو: لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ؛ وقوله: وفي حالة الرفع: نهاه عن الأول وأباح له الثاني، نحو: لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ

١١٢ ـــــــ

باب مخفوضات الأسماء

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلاَثَةٌ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ، .....

باب مخفوضات الأسماء

إضافة المخفوضات من إضافة الصفة للموصوف، أي الأسماء المخفوضات. وهذا القيد لبيان الواقع، لأن الخفض من خصائص الأسماء، فلا يوجد في الأفعال؛ ويمكن أن يقال: إن الإضافة للاحتراز عن الأسماء المرفوعة والمنصوبة. وإنما ختم المصنف كتابه بهذا الباب للإشارة إلى أنه ينبغي الاتصاف بالخفض، لأن من خفض جانبه لله ارتفع، ولذا ورد: «مَنْ تَوَاضَعَ لِلّٰهِ رَفَعَهُ».

قوله: (المخفوضات ثلاثة) أي المشهور منها عند النحاة؛ وزاد بعضهم الجر بالمجاورة كما في قوله: هٰذَا حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. بجر حرب لمجاورته لضب، فهو مجرور بالمجاورة لأنه لما جاور المجرور جر.

فإن قلت: كيف يصح وصف جحر الذي هو معرفة بالإضافة بخرب الذي هو نكرة؟ أجيب : بأن الجحر ليس معرفة بل نكرة، لأنه مضاف لنكرة، والإضافة للنكرة لا تفيد التعريف.

ومن المجرور بالمجاورة قوله تعالى: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾[1] في قراءة من جر الأرجل لمجاورتها للرءوس بدليل قراءة النصب، فيكون لفظ الأرجل منصوبًا بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة. ورُدَّ: بأن الواو مانعة من الجر على المجاورة، فالحق أنه في هذه القراءة معطوف على الرءوس، وكون الأرجل ممسوحة إذا كان فيها خفاف.

وزاد بعضهم قسمًا آخر وهو: الجر بالتوهم، كما في قولك: لَسْتُ قَائِمًا وَلاَ قَاعِدٍ. أي لست بقائم ولا بقاعد، لأن خبر ليس يجوز جره بالحرف. ورُدَّ: بأن هذا القسم داخل تحت الجر بالحرف.

قوله: (مخفوض بالحرف) أي العامل فيه الجر الحرف. وقوله: (بالإضافة) أي العامل فيه هو الإضافة. وهذه طريقة للمصنف، والمعتمد أن الجر بالمضاف لا بالإضافة. قوله:

(١) سورة المائدة [٥] الآية: ٦

وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ. فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ: مَا يُخْفَضُ بِمِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي،

(وتابع للمخفوض) أي مخفوض بالتبعية للمخفوض. وهو قول ضعيف، والحق أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع.

والحاصل: أن الجار هو الحرف، أو المضاف. ومثال الجر بالحرف: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ. ومثال الجر بالاسم المضاف: مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيْدٍ. فغلام: مضاف، وزيد: مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة. فزيد مجرور بالمضاف على الصحيح عند ابن مالك، وقيل: إنه مجرور بحرف جر مقدر وهو عند ابن الحاجب، أو بالإضافة عند الأخفش. ومثال الجر بالتبعية: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَاضِلِ. فالفاضل: مجرور بالتبعية لزيد. والصحيح: أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع؛ وقد اجتمعت الثلاثة في بِسْمِ ٱللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ. فاسم: مجرور بالباء، ولفظ الجلالة: مجرور بالمضاف، والرحمن الرحيم: مجروران بالتبعية؛ وقد علمت الصحيح كما تقدم.

قوله: (فأما المخفوض) أي فأما الاسم المخفوض، فهو صفة لموصوف محذوف.

قوله: (بمن) وتقدم الكلام على أشهر معانيها وهو: الابتداء مكانًا وزمانًا. وتجر الظاهر والمضمر، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾[1] وهي أُمُّ حروف الخفض، لأنها تجر ما لا يجر غيرها، كالظرف الذي لا يتصرف كقبل وبعد ولدى وعند ولدن، فهذه الظروف لا تجر إلا بمن.

قوله: (وإلى) وهي تجر الظاهر والمضمر، كما في قوله تعالى: ﴿ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾[2] وقوله: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾[3].

قوله: (وعن) وأشهر معانيها: المجاوزة، كما تقدم. وتجر الظاهر والمضمر، كما في قوله تعالى: ﴿ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾[4] و﴿ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[5].

قوله: (وعلى) وأشهر معانيها: الاستعلاء، كما تقدم. وتجر الظاهر والمضمر، كما في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[6].

قوله: (وفي) وأشهر معانيها: الظرفية، وتجر الظاهر كما في قولك: الْمَاءُ فِي الْكُوزِ،

---

(١) سورة الأحزاب [٣٣] الآية: ٧
(٢) سورة المائدة [٥] الآية: ٤٨
(٣) سورة يونس [١٠] الآية: ٤
(٤) سورة التوبة [٩] الآية: ١٠٠
(٥) سورة الفتح [٤٨] الآية: ١٨
(٦) سورة غافر [٤٠] الآية: ٨٠

وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللاَّمِ، وَحُرُوفِ الْقَسَمِ وَهِيَ: الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَالتَّاءُ، .....

والمضمر كما في قوله تعالى: ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ ﴾[1] وتقدم الكلام على الظرفية الحقيقية والمجازية.

قوله: (ورب) سواء كان للتكثير أو للتقليل، وهي: حرف شبيه بالزائد لا يتعلق بشيء كلعل ولو لا؛ وحرف الجر الزائد والشبيه لا يتعلقان بشيء. ولا بد أن يكون مجرورها ظاهرًا، وجرها للضمير شاذ كقولك: رُبَّهُ فَتًى[2].

قوله: (والباء) وأشهر معانيها: التعدية، وهي: إيصال معنى العامل للمعمول. وتجر الظاهر والمضمر كقولك: اعْتَصَمْتُ بِاللَّهِ، وَبِهِ اعْتَصَمْتُ.

قوله: (والكاف) وأشهر معانيها: التشبيه. ولا تجر إلا الظاهر، وجرها للمضمر شاذ كَهَا وكَهُ.

قوله: (واللام) وتجر الظاهر والمضمر كَلَهُ مَا فِي السَّمٰوَاتِ، لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوَاتِ. وتكون للملك إذا وقعت بين ذاتين ودخلت على ما يملك، وتكون للاختصاص بأن وقعت بين ذاتين ودخلت على ما يملك. فمثال الأول: الْمَالُ لِلْخَلِيفَةِ، ومثال الثاني: الْبَابُ لِلدَّارِ؛ وتكون للاستحقاق إذا وقعت بين ذات ومعنى كما في قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[3].

قوله: (وحروف القسم الخ) خصها بالذكر لدخولها على المقسم به وهو لفظ الجلالة ونحوه. قوله: (وهي الواو) وهي مختصة بالظاهر، فلا تجر المضمر. قوله: (والباء) أي الموحدة[4]، وهي تجر الظاهر والمضمر. قوله: (والتاء) أي المثناة فوق، وهي مختصة بلفظ الجلالة.

---

(١) سورة الزخرف [٤٣] الآية: ٧١

(٢) قوله: ربه فتى، رب: حرف جر، ولا تجر رب إلا نكرة، نحو: رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ لَقِيتُ. وقد شذ جرها ضمير الغيبة كما في المثال.

(٣) سورة الفاتحة [١] الآية: ٢

(٤) وهي أصل حروف القسم ـ والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو ـ ولذلك فضل سائر حروف القسم بثلاثة أمور، أحدها: أنها لا يجب حذف الفعل معها، بل يجوز إظهاره. نحو: أقسم بالله. والثاني: أنها تدخل على المضمر. نحو: بك لأفعلن. والثالث: أنها تستعمل في الطلب وغيره. بخلاف سائر الحروف، فإن الفعل معها لا يظهر، ولا يجوز المضمر، ولا تستعمل في الطلب. وزاد بعضهم رابعًا وهو: أن الباء تكون جارة في القسم وغيره، بخلاف واو القسم وتائه، فإنهما لا تجران إلا في القسم. قلت: ويشاركها في هذا بعض حروف القسم كاللام. (الجنى الداني في حروف المعاني لابن قاسم المرادى).

وَبِوَابِ رُبَّ وَبِمُذْ، وَمُنْذُ.

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ. وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قوله: (وبواو رب) معطوف على من، أي ما يخفض بواو رب. وهو رأي ضعيف، والراجح أن الجار هو رب المحذوفة بعد الواو والفاء كقول امرئ القيس:

* فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ *

أي فرب مثلك[1]، أو بعد بل كما في قول الشاعر:

* بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ *

وحذفها بعد الثالثة الأخيرة شاذ.

قوله: (وبمذ ومنذ) أي إن كان كل منهما ظرفًا ماضيًا، أو ظرفًا حاضرًا. فمثال الأول قولك: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْخَمِيسِ، أَوْ مُنْذُ يَوْمِ الْخَمِيسِ. ومثال الثاني: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَوْ مُنْذُ يَوْمِنَا. وإذا وقع بينهما مرفوع فهما مبتدءان، وما بعدهما خبر؛ وإذا وقع بعدهما جملة فعلية، فيكونان في محل نصب على الظرفية بالفعل كقولك: جِئْتُ مُذْ دَعَا زَيْدٌ، وَمُنْذُ دَعَا زَيْدٌ، أي جئت في وقت دعائه.

قوله: (وأما ما يخفض بالإضافة فنحو: غلام زيد) تقدم أن المضاف إليه مجرور بالمضاف على الصحيح.

خاتمة

اعلم أن الإضافة تارة تكون بمعنى: في، وهو ما إذا كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف كما في قولك: مَكْرُ اللَّيْلِ، فإن الليل ظرف للمكر؛ وتارة تكون بمعنى: مِنْ، وهو ما إذا كان المضاف بعضًا من المضاف إليه كما في قول المصنف: ثَوْبُ خَزٍّ وبَابُ سَاجٍ، ويصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف كقولك: ثَوْبٌ خَزٌّ برفعهما، فإن الثوب بعض الخز. فإن لم يصح

---

(١) هذا الكلام في رواية من جر (مثل ومرضع)؛ وأما من رواه بنصبهما فمثلَكِ: مفعول لطَرَقْتُ، وحبلى: بدل منه. وخص الحبلى والمرضع بالذكر، لأنهما أزهد النساء في الرجال؛ وقوله: قد طرقت أي أتيتها ليلاً.

.....

الإخبار فيتعين أن تكون الإضافة على معنى اللام كما في قولك: يَدُ زَيْدٍ، فإنه لا يصح الإخبار فلا يقال: يَدٌ زَيْدٌ برفعهما، وكذا كل إضافة لا يصح أن تكون على معنى: في، أو معنى: من، فيتعين أن تكون على معنى اللام تحقيقًا إن أمكن النطق بها كما في قولك: غُلَامُ زَيْدٍ، أو تقديرًا كما في قوله ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ» الحديث.

وإلى هنا وقف القلم، والحمد لله في المبتدإ والمختتم
والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

تم بحمده تعالى طبع حاشية العلامة الفاضل والملاذ الكامل الشيخ عبد الله العشماوي
على متن الآجرومية في القواعد العربية محلي الهوامش والغرر بمتن الآجرومية
بدار الكتب الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع
والحمد لله رب العالمين

الفصول الفكرية

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عبد الله فكري، حامدًا لربه، مصليًا على النبي: هذي فصول سهلة، جمعتها في النحو، أهديها لكل مكتب.

فصل أجزاء الكلام ثلاثة أقسام

الأول: الاسم، وهو: الذي يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، كزيد وأنا وهذا.

الثاني: الفعل، وهو: الذي يدل على معنى في نفسه مقترنًا بزمن يقع فيه: فإن دل على زمن مضي سمي: فعلاً ماضيًا، نحو: قام؛ وإن دل على زمن يحتمل الحال والاستقبال سمي: مضارعًا، نحو: يقوم؛ وإن دل على طلب شيء في المستقبل سمي: فعل أمر، نحو: قم.

الثالث: الحرف، وهو: الذي لا يدل على معنى في نفسه، نحو: إلى، وقد، وهل.

باب الاسم

الاسم ثلاثة أقسام: مُظْهَرٌ كزيد، ومُضْمَرٌ كأنا، ومُبْهَمٌ كهذا. ويختص الاسم بدخول الألف واللام كالرجل، وبالخفض والتنوين، وحروف الخفض مثل: بِزَيْدٍ، بالنداء مثل: يَا رَجُلُ، والإخبار عنه مثل: زَيْدٌ قَائِمٌ. ويكون الاسم مرفوعًا ومنصوبًا ومخفوضًا كما ستعرف.

فصل في مرفوعات الاسم

المرفوعات سبعة:

الأول: الفاعل، وهو: الاسم المرفوع بفعله المذكور قبله، نحو: جَاءَ زَيْدٌ؛ ويكون اسمًا ظاهرًا كما في هذا المثال وضميرًا، نحو: ضَرَبْتُ.

الثاني: نائب الفاعل، وهو: المفعول الذي أقيم مقام الفاعل بعد حذف الفاعل، ويضم معه أول الفعل ويكسر ما قبل آخره إن كان ماضيًا، نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ؛ فإن كان مضارعًا فتح ما قبل آخره، نحو: يُضْرَبُ زَيْدٌ.

الثالث: المبتدأ، وهو: الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية.

الرابع: الخبر، وهو: الاسم المسند إلى المبتدإ، مثالهما: زَيْدٌ قَائِمٌ. ويكون المبتدأ اسمًا ظاهرًا كما في هذا المثال، وضميرًا نحو: أَنَا نَائِمٌ؛ والخبر يكون مفردًا وهو في باب المبتدإ: ما ليس جملة ولا شبيهًا بالجملة كما في المثال السابق، ويكون غير مفرد وهو أربعة أشياء: جملة الفعل مع فاعله نحو: زَيْدٌ ذَهَبَ غُلَامُهُ، وجملة المبتدإ مع خبره نحو: زَيْدٌ غُلَامُهُ ذَاهِبٌ، والجار والمجرور نحو: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، والظرف نحو: زَيْدٌ عِنْدَكَ.

الخامس: اسم كان وأخواتها، وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما فَتِئَ، وما انْفَكَّ، وما برح. وكلها تدخل على المبتدإ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، نحو: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا.

السادس: خبر إن وأخواتها، وهي: إِنَّ، وأَنَّ للتوكيد، وكَأَنَّ للتشبيه، ولٰكِنَّ للاستدراك، ولَيْتَ للتمني، ولَعَلَّ للترجي. وكلها تدخل على المبتدإ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.

السابع: التابع للمرفوع، وسيأتي بيان التوابع.

فصل في منصوبات الاسم

المنصوبات ثلاثة عشر:

الأول: المفعول به، وهو: اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، ويكون اسمًا ظاهرًا نحو: أَكْرَمْتُ زَيْدًا، وضميرًا نحو: أَكْرَمَنِي زَيْدٌ، وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ.

الثاني: المفعول المطلق وهو المصدر، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبًا.

الثالث: المفعول فيه أي الظرف، وهو: الذي يذكر لبيان زمن الفعل أو مكانه، فهو قسمان: ظرف زمان، وظرف مكان. فالزمان ينصب كله نحو: أَتَيْتُهُ الْيَوْمَ، وَبُكْرَةً، وَذَاتَ لَيْلَةٍ، وَمَكَثْتُ زَمَنًا، وَمُدَّةً وما أشبه ذلك؛ والمكان لا ينصب منه إلا المبهم، وهو: ما ليس محدودًا

كفوق وتحت وأمام وخلف ويمين ويسار وما في معناها وعند ولدى ودون، نحو: جَلَسْتُ أَمَامَ ٱلأَمِيرِ؛ أما المحدود منه كالدار والبلد فإنما يستعمل مجرورًا بفي تقول: جَلَسْتُ فِي الدَّارِ، ولا تقول: جَلَسْتُ الدَّارَ.

الرابع: المفعول معه، وهو: الذي يذكر لبيان من فعل الفعل بمقارنته، نحو: سِرْتُ وَٱلْجَبَلَ.

الخامس: المفعول من أجله، وهو: الذي يذكر لبيان سبب الفعل، نحو: قُمْتُ تَعْظِيمًا لَكَ.

السادس: الحال، وهو: الذي يذكر لبيان الهيئة، نحو: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا؛ وحق الحال التنكير، وحق صاحبها التعريف.

السابع: التمييز، وهو: الذي يذكر لتفسير ذات مبهمة، نحو: عِنْدِي رَطْلٌ سَمْنًا، أو لتفسير نسبة نحو: طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا.

الثامن: المستثنى بإلا بعد كلام موجب أي غير منفي، نحو: جَاءَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا؛ أو بعد كلام منفي نحو: مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا؛ ولكن الفصيح في هذا البدل فتقول: مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ. فإن قدم المستثنى في حالة النفي وجب نصبه، نحو: مَا جَاءَنِي إِلاَّ زَيْدًا أَحَدٌ، وكذا إذا كان الاستثناء منقطعًا نحو: مَا جَاءَ الْقَوْمُ إِلاَّ حِمَارًا.

وهذا كله إذا كان الاستثناء تامًّا أي مذكورًا فيه المستثنى منه، وأما إذا كان ناقصًا فيكون المستثنى على حسب العوامل، تقول: مَا جَاءَ إِلاَّ زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلاَّ زَيْدًا. فإذا كان الاستثناء بلفظة غير أو سوى أعربتها إعراب المستثنى بإلا، ويكون ما بعدها مجرورًا بالإضافة نحو: جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ. والمستثنى بما خلا وما عدا يجب فيه النصب، فإن سقطت ما منهما جاز فيه النصب والجر، تقول: قَامَ النَّاسُ مَا خَلاَ زَيْدًا، وَقَعَدَ الْقَوْمُ خَلاَ عَمْرًا وَخَلاَ بَكْرٍ والمستثنى بحاشا يجوز فيه أيضًا النصب والجر.

التاسع: المنادى إذا كان مضافًا نحو: يَا عَبْدَ ٱللَّهِ، أو شبيهًا بالمضاف نحو: يَا حَسَنًا وَجْهُهُ، أو نكرة لم يقصد بها واحد معين نحو: يَا رَجُلاً، فإن كان نكرة مقصودة أو علمًا مفردًا وهو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف بني على الضم في نحو: يَا رَجُلُ، وَيَا زَيْدُ. وحروف النداء: يا، وأيا، وهيا للبعيد، وأي والهمزة للقريب.

العاشر: اسم لا التي لنفي الجنس إذا كان مضافًا نحو: لاَ فِعْلَ خَيْرٍ مَذْمُومٌ، أو شبيهًا بالمضاف نحو: لاَ قَبِيحًا فِعْلُهُ مَمْدُوحٌ. فإن كان مفردًا بني على الفتح في نحو: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ، فإن فصل بينها وبين الاسم فاصل أهملت ورفع نحو: لاَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلاَ ٱمْرَأَةٌ، فإن تكررت لا جاز إعمالها وإلغاؤها، تقول: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلاَ ٱمْرَأَةَ، وَلاَ ٱمْرَأَةَ وَلاَ ٱمْرَأَةٌ.

الحادي عشر: خبر كان وأخواتها. **الثاني عشر:** اسم إن وأخواتها وقد تقدما.
الثالث عشر: التابع للمنصوب وسيأتي.

فصل في مخفوضات الاسم

المخفوضات ثلاثة:

الأول: المخفوض بحرف من حروف الجر، وهي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورب، والباء، والكاف، واللام، وواو القسم وتاؤه، ومذ ومنذ، وخلا وعدا وحاشا، وواو رب. نحو: سِرْتُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَى الْمَسْجِدِ.

ويحتاج الجار والمجرور ومثله الظرف إلى متعلق يتعلق به، وهو إما فعل كالمثال المتقدم، أو شبه فعل كمصدر نحو: يُعْجِبُنِي الْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ، أو اسم فاعل نحو: أَنَا ذَاهِبٌ إِلَيْكَ، أو اسم مفعول نحو: أَنْتَ مَطْلُوبٌ بِفِعْلِكَ، أو صفة مشبهة نحو: حَسَنٌ فِي كُلِّ عَيْنٍ من تود، أو اسم تفضيل نحو: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ عَمْرٍو. ويكتفي برائحة الفعل نحو: أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ. وحرف الجر الزائد لا يتعلق بشيء نحو: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وكذا شبهه كرُبَّ.

الثاني: المخفوض بالإضافة، وتكون الإضافة على معنى اللام، نحو: غُلَامُ زَيْدٍ؛ أو على معنى من، نحو: خَاتَمُ حَدِيدٍ؛ أو معنى في نحو: مَكْرُ اللَّيْلِ.

الثالث: التابع للمخفوض كما سنبينه.

فصل في التوابع

التوابع أربعة وهي: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل؛ وكلها تكون مثل متبوعها في الرفع والنصب والجر.

فصل في النعت

النعت هو الصفة وهي تتبع الموصوف في إعرابه كما مر، وفي تذكيره، وتأنيثه، وتعريفه، وتنكيره، وإفراده، وتثنيته، وجمعه. تقول: جَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَ الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ عَاقِلَةٍ.

والمعارف ستة، وهي: الضمير نحو: أنت، والاسم العلم نحو: زيد، واسم الإشارة نحو: هذا، والاسم الموصول نحو: الذي، والمعرف بالألف واللام كالرجل، والمضاف إلى واحد من هذه كغلام زيد. والنكرة كل اسم لا يختص به واحد من جنسه دون آخر، نحو: رجل، وكل ما صلح دخول الألف واللام عليه فهو نكرة.

فصل في العطف

العطف قسمان:

أحدهما: عطف البيان، وهو: المعطوف بلا حرف. ويكون المعطوف أشهر من المعطوف عليه كالمفسر له، نحو: أَقْسَمَ بِاللّٰهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ، وَرَأَيْتُ أَخَاكَ زَيْدًا.

ثانيهما: عطف النسق، وهو: العطف بأحد أحرف العطف، وهي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأما، وأم، ولا، وبل، ولكن. نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ لاَ عَمْرٍو.

فصل في التوكيد

التوكيد قسمان: لفظي ومعنوي؛ فاللفظي تكرير اللفظ، نحو: جَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ، والمعنوي يكون بألفاظ معلومة منها: النفس والعين وكل وأجمع، نحو: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ.

فصل في البدل

البدل على أربعة أضرب: بدل الكل من الكل نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَاكَ، وبدل البعض من الكل نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ، وبدل الاشتمال نحو: سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ، وبدل الغلط نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ.

فصل في المعربات

المعرب: هو الذي يتغير آخره بتغير العوامل الداخلة عليه.

وأنواع الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والخفض، والجزم. وعلامات الإعراب أربعة:

الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للخفض، والسكون للجزم؛ وليس في الأسماء جزم، ولا في الأفعال خفض. وتكون هذه العلامات ظاهرة، أو مقدرة؛ وقد ينوب عنها غيرها كما ستعرفه.

فصل في معربات الأسماء

الاسم المفرد وهو في باب الإعراب: ما ليس مثنى ولا مجموعًا ولا ملحقًا بهما ولا من الأسماء الخمسة كزيد؛ وجمع التكسير وهو: ما تغير فيه مفرده كرجال. وكل منهما يرفع بالضمة الظاهرة، وينصب بالفتحة الظاهرة، ويجر بالكسرة الظاهرة، إذا لم يكن مقصورًا، ولا منقوصًا، ولا مضافًا لياء المتكلم، ولا ممنوعًا من الصرف، نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَالرِّجَالُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَالرِّجَالَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَالرِّجَالِ.

فصل في المقصور

المقصور: هو الذي في آخره ألف لازمة، كالفتى. وحكمه: أن يرفع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وينصب أيضًا بفتحة مقدرة، ويجر بكسرة مقدرة كذلك. نحو: جَاءَ الْفَتَى، وَرَأَيْتُ الْفَتَى، وَمَرَرْتُ بِالْفَتَى.

فصل في المنقوص

المنقوص: هو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة، كالقاضي. وحكمه: أن يرفع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، ويجر أيضًا بكسرة مقدرة مثلها، وينصب بالفتحة الظاهرة لخفتها، نحو: جَاءَ الْقَاضِي وَرَأَيْتُ الْقَاضِيَ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي.

فصل في المضاف لياء المتكلم

المضاف لياء المتكلم مثل: غُلَامِي. حكمه: أن يرفع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهكذا ينصب بفتحة مقدرة، ويجر بكسرة مقدرة كذلك. تقول: جَاءَ غُلَامِي، وَرَأَيْتُ غُلَامِي، وَمَرَرْتُ بِغُلَامِي.

فصل في الممنوع من الصرف

الممنوع من الصرف أي من التنوين وهو: الذي اجتمع فيه علتان، أو علة واحدة تقوم مقامهما. وعلل المنع من الصرف تسعة تنقسم ثلاثة أقسام:

القسم الأول منها: ثلاثة تكفي كل منها وحدها: أولها: صيغة منتهى الجموع نحو: مَسَاجِدُ وَمَصَابِيحُ وَفَتَائِلُ وقَنَادِيلَ وكل ما على وزنها. ثانيها: ألف التأنيث الممدودة نحو: حَمْرَاءُ. ثالثها: ألف التأنيث المقصورة نحو: حُبْلَى.

القسم الثاني: ثلاثة تجيء مع العلمية: أولها: التأنيث نحو: زَيْنَبُ وَفَاطِمَةُ وَحَمْزَةُ. ثانيها: العجمة نحو: إِبْرَاهِيمُ. ثالثها: التركيب المزجي نحو: بَعْلَبَكَّ.

القسم الثالث: ثلاثة تجيء مع العلمية ومع الوصفية: أولها: زيادة الألف والنون مع العلمية نحو: عُثْمَانُ، ومع الوصفية نحو: سَكْرَانُ. ثانيها: وزن الفعل مع العلمية نحو: أَحْمَدُ، ومع الوصفية نحو: أَحْمَرُ. ثالثها: العدل مع العلمية نحو: عُمَرُ، ومع الوصفية نحو: أُخَرُ. تقول: هٰذِهِ مَسَاجِدُ، وَرَأَيْتُ مَسَاجِدَ، وَمَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ.

وقد نظمتها على هذا الترتيب والتقسيم في قولي:

يَمْنَعُ صَرْفًا مُنْتَهَى جَمْعِ ذَكَر * وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مَدَّ أَوْ قَصَر
وَعَلَمٌ مُؤَنَّثٌ بِلاَ أَلِف * أَوْ أَعْجَمِيٌّ أَوْ مُرَكَّبٌ عُرِف
وَعَلَمٌ أَوْ صِفَتَانَ كَانَ ذَا * زِيَادَةٌ أَوْ وَزْنٌ أَوْ عَدْلٌ خُذَا

فصل في جمع المؤنث السالم

جمع المؤنث السالم وهو: ما جمع بالألف والتاء المزيدتين كمسلمات: يرفع بالضمة، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، ويجر بالكسرة. تقول: جَاءَتِ الْمُسْلِمَاتُ، وَرَأَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ، وَمَرَرْتُ بِالْمُسْلِمَاتِ.

فصل في جمع المذكر السالم

جمع المذكر السالم وهو: ما زيد فيه واو أو ياء لمعنى الجمع، ونون عوضًا عن التنوين في المفرد: يرفع بالواو نيابة عن الضمة، وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها

نيابة عن الفتحة، ويجر أيضًا بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة. نحو: جَاءَ الزَّيْدُونَ، وَرَأَيْتُ الصَّالِحِينَ، وَمَرَرْتُ بِالْعَالَمِينَ.

فصل في المثنى

المثنى وهو: ما زيد فيه ألف أو ياء لمعنى التثنية، ونون عوضًا عن التنوين في المفرد: يرفع بالألف نيابة عن الضمة، وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة، ويجر أيضًا بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة. نحو: جَاءَ الرَّجُلاَنِ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِامْرَأَتَيْنِ.

فصل في الأسماء الخمسة

الأسماء الخمسة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذومال: ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة؛ بشرط: أن تكون مفردة، مكبرة، مضافة لغير ياء المتكلم. نحو: جَاءَ أَبُوكَ، وَرَأَيْتُ أَبَاكَ، وَمَرَرْتُ بِأَبِيكَ.

فصل في المبنيات

المبني: هو الذي لزم آخره حالة واحدة بلا علة، وأنواعه أربعة: ضم، وفتح، وكسر، وسكون.

فصل في الضمائر

من مبنيات الأسماء الضمير، وهو نوعان: مستتر، وبارز.

فالمستتر هو الذي ليس له صورة في اللفظ كالفاعل في: زَيْدٌ قَامَ؛ والبارز هو الذي له صورة في اللفظ، وهو صنفان:

الأول: الضمير المنفصل، وهو الذي يبتدأ به ويقع بعد إلا في الاختيار. وينقسم إلى قسمين: ضمير رفع وضمير نصب. فضمائر الرفع المنفصلة هي: أنا ونحن وأنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن وهو وهي وهما وهم وهن. نحو: أَنَا قَائِمٌ، وَهُمَا قَائِمَانِ، وَهُمْ قَائِمُونَ. وضمائر النصب المنفصلة وهي: إياي وإيانا وإياك وإياك وإياكما وإياكم وإياكن وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهن. نحو: إِيَّاكَ نَعْبُدُ.

الصنف الثاني: الضمير المتصل، وهو قسمان: ضمير رفع، وضمير نصب وجر ومشترك بينهما. فضمائر الرفع المتصلة هي التى في نحو: كتبت وكتبنا وكتبت وكتبت وكتبتما وكتبتم وكتبتن وكتبا وكتبتا وكتبوا وكتبن، والضمائر المشتركة بين النصب والجر نحو: جاءني غلامي وجاءنا غلامنا وجاءك غلامك وهكذا.

والضمائر كلها مبنية. ومن الضمير المستتر ما يكون مستترًا وجوبًا، وهو: ضمير المتكلم والخطاب في المضارع والأمر نحو: أقوم ونقوم وتقوم يازيد وقم؛ ومنه ما يكون مستترًا جوازًا وهو: ضمير الغيبة نحو: زيد قام ويقوم وهند تقعد؛ وخرج عن ذلك نحو: خلا وعدا وحاشا في الاستثناء، فإن ضمير الغيبة فيها مستتر وجوبًا.

فصل في أسماء الإشارة

ومن المبني أسماء الإشارة كهذا وهذه وهؤلاء وذلك وتلك وأولئك. نحو: هٰذَا رَجُلٌ فَاضِلٌ، وَأُولٰئِكَ الْقَوْمُ أَفَاضِلُ.

فصل في الموصول

ومنه الموصول، وهو: من لذوي العلم، وما لغيرهم، والذي واللتان والذين والتي واللذان واللاتي. ولا بد للموصول من جملة تقع بعده صلة ومن ضمير يعود إليه، نحو: سَمِعْتُ مَنْ يَقْرَأُ، وَأَعْجَبَنِي مَا حَصَلَ.

ومن المبني المركبات العددية نحو: أَحَدَ عَشَرَ، ثَلاَثَةَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ. والمركبات المزجية المختومة بويه تقول: جَاءَنِي تِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً، وَرَأَيْتُ سِيبَوَيْهِ.

باب الفعل

الفعل ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر كما مر.

فصل في الفعل الماضى

يختص الفعل الماضي بتاء التأنيث، نحو: قَامَتْ هِنْدٌ، وضمير الرفع المتصل نحو:

قُمْتُ. وتدخل عليه قد، نحو: قَدْ قَامَ. وحكمه: أنه يبنى على الفتح الظاهر إذا لم يكن آخره ألفًا، ولم يتصل به ضمير رفع متحرك، ولا واو جماعة. نحو: قَامَ زَيْدٌ. فإن كان آخره ألفًا بني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر كَأَلْقَى زَيْدٌ، وإن اتصل به ضمير رفع متحرك بني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيما وهو كالكلمة الواحدة نحو: ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَ، وإن اتصل به واو جماعة بني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة نحو: قَالُوا.

فصل في فعل الأمر

فعل الأمر يختص بالدلالة على الطلب، وقبول ياء المخاطبة. وهو على قسمين نحو: افعلي وحكمه: أنه يبنى على السكون، إلا إذا كان آخره مضارعه ألفًا أو واوًا أو ياء فيبنى على حذفها، نحو: اُخْشَ وَادْعُ وَارْمِ. فإن اتصل به ألف تثنية أو واو جماعة أو ياء مخاطبة بني على حذف النون نحو: افْعَلاَ وافْعَلُوا.

فصل في الفعل المضارع

الفعل المضارع يختص بلم وسوف والسين نحو: سيضرب، وسوف، يضرب. وحكمه: أنه إذا تجرد عن الناصب والجازم يرفع بالضمة الظاهرة، فإذا دخل عليه ناصب نصب بالفتحة الظاهرة، وإذا دخل عليه جازم جزم بالسكون، وهذا كله إذا كان صحيح الآخر نحو: يَضْرِبُ زَيْدٌ، وَلَنْ يَضْرِبَ، وَلَمْ يَضْرِبْ.

فإذا كان آخره ألفًا قدرت عليه الضمة في الرفع والفتحة في النصب للتعذر وحذفت في الجزم، نحو: يَخْشَى زَيْدٌ وَلَنْ يَخْشَى وَلَمْ يَخْشَ. فإن كان آخره المضارع واوًا أو ياء قدرت عليهما الضمة في الرفع وظهرت عليهما الفتحة في النصب وحذفتا في الجزم نحو: يَدْعُو زَيْدٌ، وَيَرْمِي وَلَنْ يَدْعُوَ وَلَنْ يَرْمِيَ وَلَمْ يَدْعُ وَلَمْ يَرْمِ.

فإذا اتصل به ضمير تثنية أو واو جمع أو ياء مخاطبة نحو: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وهي الأفعال الخمسة رفع بثبوت النون ونصب وجزم بحذفها نحو: يفعلان ولن يفعلا ولم يفعلا.

فإذا اتصل به نون التوكيد الثقيلة نحو: ليضربن زيد أو الخفيفة نحو: ليضربن بُنِيَ

على الفتح، فإذا اتصلت به نون النسوة بني على السكون نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ (١).

فصل في نواصب المضارع

نواصب المضارع أربعة: الأول: أن، نحو: يُعْجِبُنِي أَنْ تَجِيءَ. الثاني: لن، نحو: ﴿لَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾ (٢) الثالث: كي، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ (٣) الرابع: إذن، نحو: إذن أكرمك جوابًا لمن قال أريد أن أزورك.

وينصب بأن مضمرة جوازًا بعد لام كي، نحو: جِئْتُ لِأَزُورَكَ، وينصب بأن مضمرة وجوبًا في خمسة مواضع:

الأول: بعد لام الجحود وهي المسبوقة بما كان أو لم يكن نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (٤) و﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ (٥).

الثاني: بعد حتى نحو: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (٦).

الثالث: بعد أو نحو: لا لزمنك أو نعطيني حقي

الرابع والخامس: بعد الواو والفاء شرط أن يسبقهما الأمور التسعة المنظومة في قول القائل:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ * تَمَنٍّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلاَ

مثال الأمر: زُرْنِي وأزورك؛ ومثل الدعاء: رَبِّ وَفِّقْنِي وَأَعْبُدَكَ؛ والنهي:

* لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ *

والسؤال وهو الاستفهام: هَلْ أَسْأَلُكَ وَتُجِيبَنِي؛ والعرض نحو: أَلاَ تَنْزِلُ عِنْدَنَا وَتُصِيبَ خَيْرًا؛ والتحضيض: هَلاَّ أَكْرَمْتَ زَيْدًا وَيَشْكُرَ؛ والتمني نحو:

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا * فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

والترجي نحو: لَعَلِّي أُرَاجِعُ الشَّيْخَ وَيُفْهِمَنِي؛ وتحل الفاء محل الواو في كل ما ذكرس.

---

(١) سورة البقرة [٢] الآية: ٢٢٨
(٢) سورة يوسف [١٢] الآية: ٨٠
(٣) سورة الحديد [٥٧] الآية: ٢٣
(٤) سورة الأنفال [٨] الآية: ٣٣
(٥) سورة النساء [٤] الآية: ١٣٧
(٦) سورة طه [٢٠] الآية: ٩١

فصل في جوازم المضارع

وجوازم المضارع قسمان: قسم يجزم فعلاً واحدًا، وهو: لم، ولما، ولام الأمر والدعاء، ولا في النهي والدعاء؛ وقسم يجزم فعلين، وهو: إن، وإذما وهما حرفان، ومتى وأيان وهما ظرفا زمان، وأين وأنى وحيثما وهي ظروف مكان، ومن وما ومهما وأي وكيفما وهي أسماء غير ظروف.

ومثال لم نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ سورة الإخلاص [١١٢] الآية: ٣ ومثال لما نحو: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ سورة ص [٣٨] الآية:٨ وقد تدخل عليهما همزة استفهام نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ سورة الإنشراح [٩٤] الآية:١ وألما أحسن إليك ومثال لام الأمر: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ سورة الطلاق [٦٥] الآية: ٧ ولام الدعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ سورة الزخرف [٤٣] الآية: ٧٧ ولا في النهي نحو: ﴿لاَ تَخَفْ﴾ سورة العنكبوت [٢٩] الآية: ٣٣ وفي الدعاء نحو: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾ سورة البقرة [٢] الآية: ٢٨٦ ومثال إن نحو: ﴿إِنْ تَتَّقُوا ٱللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ سورة الأنفال [٨] الآية: ٢٩ ومثال إذما نحو: وإنك إذما تأت ما أنت آمر به تلف من إياه تأمر آتيا ومتى نحو: متى أضع العمامة تعزفوني وأيان نحو: أيان نؤمنك تأمن غيرنا وأين نحو: أينما تكونوا يدرككم الموت وأنى نحو: فأصبحت أنى تأتها تستجربها تجد حطبًا جزلاً ونارًا تأججًا وحيثما نحو: حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحًا في عابر الأزمان ومن نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ سورة النساء [٤] الآية: ١٢٣ وما نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ سورة البقرة [٢] الآية: ١٩٧ ومهما نحو: مهما تأمري القلب يفعل وأي نحو: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَى﴾ سورة الإسراء [١٧] الآية: ١١٠ وكيفما نحو: كيفما تجلس اجلس. (باب الحرف) الحرف ثلاثة أقسام: حرف يختص بالأسماء كحروف الجر وحرف يختص بالأفعال نحو: قد وحرف يشترك بين الأسماء والأفعال نحو: هل تقول: هل قام زيد وهل زيد قائم.

باب في الحروف

من الحروف حرف التنبيه نحوها إن عمرًا بالباب، وحروف التصديق وهي نعم وأجل وجير وحرفا الخطاب وهما الكاف والتاء في نحو: ذلك وأنت وحرف الردع وهو كلا وهاء السكت نحو: كيفه وماليه وسلطانيه وهي هاء ساكنة تزاد في كل متحرك حركته غير إعرابية لأجل الوقف. تمت

فهرست حاشية العشماوي على متن الأجرمية

الموضوع الصفحة

كلمة الناشر ٥

الكلام وأقسامه

تعريف الكلام وأقسامه ٧
الاسم وعلاماته ١٢
الفعل وعلاماته ١٩
الحرف وعلاماته ٢١

باب الإعراب

تعريف الإعراب ٢٣
الفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي ٢٣
تعريف البناء ٢٤
أقسام الإعراب ٢٨

باب معرفة علامات الإعراب

علامات الرفع : مواضع كون الضمة علامة للرفع ٣١
مواضع كون الواو علامة للرفع ٣٣
مواضع كون الألف علامة للرفع ٣٦
مواضع كون النون علامة للرفع ٣٨
علامات النصب: مواضع كون الفتحة علامة للنصب ٣٨
مواضع كون الألف علامة للنصب ٣٩
مواضع كون الكسرة علامة للنصب ٣٩
مواضع كون الياء علامة للنصب ٣٩
مواضع كون حذف النون علامة للنصب ٤٠

الموضوع الصفحة

علامات الخفض: مواضع كون الكسرة علامة للخفض ٤٠
مواضع كون الياء علامة للخفض ٤١
مواضع كون الفتحة علامة للخفض ٤١
علامات الجزم : مواضع كون السكون علامة للجزم ٤٣
مواضع كون الحذف علامة للجزم ٤٣

فصل في المعربات

أنواع الكلمات التي تعرب بالحركات ٤٤
أنواع الكلمات التي تعرب بالحروف ٤٥

باب الأفعال

الفعل الماضي وعلامته ٤٧
فعل الأمر وعلامته ٤٨
الفعل المضارع وعلامته ٤٨
النواصب ٤٩
الجوازم : الأداة التي تجزم فعلاً واحدًا ٥٥
الأداة التي تجزم فعلين ٥٨

باب مرفوعات الأسماء

باب الفاعل ٦٣
باب المفعول الذي لم يسم فاعله ٦٤
باب المبتدإ والخبر ٦٧
باب العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر: ٧٠
كان وأخواتها ٧٠
إن وأخواتها ٧٤
ظن وأخواتها ٧٦
باب النعت ٧٨

الموضوع الصفحة

باب العطف ٨١
باب التوكيد ٨٥
باب البدل ٨٨

باب منصوبات الأسماء

باب المفعول به ٩٢
باب المصدر ٩٤
باب ظرف الزمان وظرف المكان ٩٥
باب الحال ٩٨
باب التمييز ١٠١
باب الاستثناء ١٠٣
باب لا ١٠٦
باب المنادى ١٠٨
باب المفعول من أجله ١١٠
باب المفعول معه ١١١

باب مخفوضات الأسماء

المخفوض بالحرف ١١٤
المخفوض بالإضافة ١١٦
التابع للمخفوض ١١٦

خاتمة في معاني الإضافة ١١٦

فهرست

الفصول الفكرية في علم اللغة العربية

الموضوع الصفحة

فصل في أجزاء الكلام ١١٨

باب الاسم

فصل في مرفوعات الاسم ١١٨
فصل في منصوبات الاسم ١١٩
فصل في مخفوضات الاسم ١٢١
فصل في التوابع ١٢١
فصل في النعت ١٢١
فصل في العطف ١٢٢
فصل في التوكيد ١٢٢
فصل في البدل ١٢٢
فصل في المعروبات ١٢٢
فصل في معربات الأسماء ١٢٣
فصل في المقصور ١٢٣
فصل في المنقوص ١٢٣
فصل في المضاف لياء المتكلم ١٢٣
فصل في الممنوع من الصرف ١٢٤
فصل في جمع المؤنث السالم ١٢٤
فصل في جمع المذكر السالم ١٢٤

الموضوع الصفحة

فصل في المثنى ١٢٥
فصل في الأسماء الخمسة..... ١٢٥
فصل في المبنيات ١٢٥
فصل في الضمائر..... ١٢٥
فصل في أسماء الإشارة..... ١٢٦
فصل في الموصول ١٢٦

باب الفعل

فصل في الفعل الماضي ١٢٦
فصل في فعل الأمر ١٢٧
فصل في فعل المضارع ١٢٧
فصل في نواصب المضارع ١٢٨
فصل في جوازم المضارع..... ١٢٩

باب الحروف

باب في الحروف..... ١٢٩
فهرست الفصول الفكرية..... ١٣٣ - ١٣٤